جامعة امحمد بوقرة _بومرداس

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل

شهادة الماستر أكاديمي

تخصص مالية وبنوك

الموضوع

منهجية تحليل طلبات القروض من خلال دراسة طريقة التنقيط مقارنة بالتحليل المالي

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية

من اعداد الطلبة:

- **تويمر ريمة**
- **حسين حواء**

تحت اشراف الأستاذ

- **بورزامة جيلالي**

مذكرة رقم: 103

السنة الجامعية: 2022/2021م

الاهداء

قال تعالى "ربي اوزعني ان اشكر نعمتك التي انعمت علي وعلى والدي وان اعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين"

فالحمد لك ترضى، والحمد لك إذا رضيت، والحمد لك بعد الرضى ان وفقتني لإنهاء هذا العمل المتواضع الذي اهدي ثمرته الى من قال فيهما الحق تعالى: "واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا" والدي حفضهما الله، اللذان لطالما سهرا على تربيتي وتمنيا ان يريا ثمرة جهدهما.

الى ذات أعذب وارق كلمة في الكون، التي سهرت الليالي من اجل تربتي، وغمرتني بجميل عطفها وحنانها ولا تزال "امي الغالية...امي الحنونة...امي الحبيبة اطال الله في عمرها.

الى من اعتبره قدوتي التي اقتدي بها والذي ألبسني لباس العلم والأخلاق، وشجعني طوال مشواري الدراسي ووفر لي كل أسباب النجاح.... ابي الغالي.

الى رفيق الدرب، وصديق الأيام جميعها بحلوها ومرها، زوجي الغالي، اهديك هذا البحث تعبيرا عن شكري لدعمك المستمر.

والى من حلت بركو وجودهم في حياتي ومن ملأت ضحكتهم الجميلة عمري، اهدي هذا العمل الى عبد الرحيم، انيا، ملاك، فطيمة، ودما ووفاء

الى كل من ساهم في انجاز هذا العمل خاصة موظفي بنك البدر.

الى كل من حملهم قلبي ولم تحملهم مذكرتي.

ريمة

الاهداء

الحمد لله فالق الأنوار، وجاعل الليل والنهار ثم الصلاة والسلام على سيدنا محمد المختار.

إلى من أرضعتني لبن الحنان، وسقتني ماء الحياة، إلى من تطيب أيامي بقربها، ويسعد قلبي بهنائها، إلى أغلى كائن في الوجود... أمي.

إلى من كان لي سندا طوال الحياة، ولم يبخل على بالنفس والنفيس والدي الكريم.

الى زوجي العزيز اهدي هذا البحث تعبيرا عن خالص شكري لما قدمه لي طوال فترة دراستي من دعم معنوي ومادي.

الى زينة حياتي وبهجتها الى الابتسامات التي تغدق على الامل اهدي هذا البحث اليكم اولادي الأحباء: ملاك وليلى.

إلى من ترعرعت معهم ونما غصني بينهم، إخوتي وأختي.

إلى كل الأهل والأقارب من قريب وبعيد.

إلى من أنار لي الطريق في سبيل تحصيل ولو بقدر بسيط من المعرفة، أساتذتي الكرام.

إلى رفقاء الدرب الذين كانوا بمثابة إخوة، زملائي وأصدقائي الأعزاء.

إلى كل هؤلاء وباسمي معاني الحب والوفاء أهدي هذا العمل.

حواء

الشكر والتقدير

بسم الله الرحمان الرحيم

"ربي أوزعني أن اشكر نعمتك التي أنعمت علي، وعلى والدي وأنا أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين " صدق الله العظيم

والصلاة والسلام على حبيب الحق، وخير الخلق محمد بن عبد الله معلم الخلق أجمعين.

لا يسعنا وأن ننهي هذا العمل إلا التوجه بالشكر للباري سبحانه على ما وفق والهم "وما بكم من نعمة فمن الله"

كما نتقدم بالشكر الخالص للأستاذ المحترم" بورزامة جيلالي" على تقبله الإشراف على هذا العمل بصدر رحب سائلين الله عز وجل أن يديم فضله وعطاءه

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل عمال وإطارات مديرية بنك الفلاحة والتنمية الريفية خاصة الأستاذ بوعلاق جمال، وإلى كل عمال وإطارات جامعة بومرداس امحمد بوقرة قسم العلوم المالية والتجارية.

وكل من ساهم من قريب أو من بعيد في إتمام هذا العمل.

فلكم جزيل الشكر

الملـــخـــــــــص

ترفق عملية منح القروض البنكية دائما بمخاطر، ولعل عملية منح القروض لمؤسسات عاجزة عن التسديد في الأجال المحددة أو غير القادرة على الدفع تماما هو أهم خطر يرتبط بعملية منح القروض من طرف البنك، لذلك على البنك أن يتخذ الاحتياطات اللازمة من اجل التقليل أو الحد من هذه الأخطار وكذا القيام بعملية الالل
التغطية في حالة تحققها.

تمنح القروض من طرف البنك بعد تحليل طلبات القروض وذلك بتشخيص الوضعية العامة للمؤسسة من خلال الدراسة المالية لها معتمدا في ذلك على النسب المالية وهي الطريقة المعتمدة عموما من طرف الجهاز البنكي الجزائري، و لكون هذه الطريقة تعاني من عدة نقائص من شأنها أن تؤدي إلى اتخاذ قرارات غير رشيدة وبهدف إيجاد بديل لها إرتئينا كشف الغطاء عن إحدى الطرق الإحصائية المعتمدة في مختلف الدول المتقدمة ومحاولة تطبيقها على واقع أحد البنوك الجزائرية (بنك الفلاحة و التنمية الريفية–BADR–) هذه الطريقة هي طريقة التنقيط (scoring) والتي تعتمد على مبدأ تصنيف المؤسسات إلى:

- مؤسسات سليمة (les entreprises saines) قادرة على تسديد ديونها في الآجال المحددة؛
- مؤسسات عاجزة (les entreprises défaillantes) غير قادرة على تسديد ديونها.

من خلال هذا البحث حاولنا الإجابة على الإشكالية والتي مفادها:
ما مدى فعالية طريقة التنقيط مقارنة بالتحليلي المالي التقليدي عند تقدير مخاطرة الإقراض البنكي؟

وللإجابة على هذا التساؤل ولإيضاح ذلك قمنا بتقسيم البحث إلى:
جانب نظري: تضمن إطار نظري حول التحليل المالي التقليدي، وطريقة التحليل التنقيطي (طريقة التنقيط).

جانب تطبيقي: تضمن دراسة تطبيقية، حاولنا فيها تطبيق طريقة التنقيط بأحد البنوك الجزائرية أين وقع اختيارنا لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR بمديرية تمويل المؤسسات الصغيرة والكبيرة DFPME، والتي تم فيها اختيار مؤسسة طالبة لتجديد قرض استغلال وذلك بالاعتماد على وثائق من أرشيف البنك لنقوم بعد ذلك بدراسة القوائم المالية وكذا تحليلها، تحصلنا على النتائج مما جعلنا
نخرج ببعض الاقتراحات والتوصيات.

المصطلحات الرئيسية:

- خطر القرض؛
- التحليل المالي؛
- مؤشرات التوازن المالي؛
- النسب المالية؛
- القرض التنقيطي؛
- التحليل التمييزي.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الاهداء	–
الشكر والتقدير	–
الملخص	
فهرس المحتويات	–
قائمة الجداول	–
قائمة الاشكال	–
قائمة المختصرات	–
المقدمة العامة	أ
الفصل الأول: التحليل المالي وقياس خطر الاقراض البنكي.	1
مقدمة الفصل.	2
المبحث الاول: عموميات حول القروض البنكية.	3
المطلب الأول: القروض وانواعها.	3
المطلب الثاني: مقاييس وخطوات منح القرض.	8
المبحث الثاني: مخاطر الإقراض البنكي وطرق تسييرها.	12
المطلب الأول: مخاطر الإقراض البنكي.	12
المطلب الثاني: طرق تسيير مخاطر الإقراض البنكي وفقا لمقررات بازل 123.	19
المبحث الثالث: التحليل المالي في المؤسسة.	33
المطلب الأول: ماهية التحليل المالي.	33
المطلب الثاني: عرض الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج.	39
المطلب الثالث: تحليل الميزانية بواسطة المؤشرات والنسب المالية.	47
خلاصة الفصل.	64
الفصل الثاني: التحليل التنقيطي.	65
مقدمة الفصل.	66
المبحث الأول: عموميات حول طريقة التنقيط.	67

المطلب الأول: تقديم طريقة التنقيط.	67
المطلب الثاني: استعمالات طريقة التنقيط.	69
المطلب الثالث: مزايا طريقة التنقيط.	70
المبحث الثاني: أسلوب التحليل التنقيطي.	72
المطلب الأول: أهم الأعمال لوضع طريقة التنقيط.	72
المطلب الثاني: خطوات إعداد دالة التنقيط.	88
المطلب الثالث: عيوب طريقة التنقيط.	93
المبحث الثالث: العلاقة بين التحليل المالي التقليدي وطريقة التحليل التنقيطي.	94
المطلب الأول: مبادئ التحليل التنقيطي.	94
المطلب الثاني: مبادئ التحليل المالي التقليدي.	95
المطلب الثالث: المقارنة بين التحليلين.	95
خلاصة الفصل	97
الفصل الثالث: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية.	98
مقدمة الفصل	99
المبحث الأول: نظرة عامة حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية B.A.D.R.	100
المطلب الأول: نشأة وتطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية.B.A.D.R	100
الفرع 01: نبذة تاريخية عن نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية B.A.D.R.	100
الفرع 02: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية .B.A.D.R	102
الفرع 03: مراحل تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية.B.A.D.R	103
المطلب الثاني: أهداف والمبادئ والمهام التي يرتكز بنك الفلاحة والتنمية الريفية B.A.D.R:	112
الأهداف التي يرتكز بنك الفلاحة والتنمية الريفية B.A.D.R.	112
ثانيا: المبادئ التي يرتكز عليها بنك الفلاحة والتنمية الريفية B.A.D.R.	113

ثالثا: المهام التي يرتكز عليها بنك الفلاحة والتنمية الريفية B.A.D.R.	114
المطلب الثالث: دراسة تطبيقية على مستوى وكالة بومرداس.	115
الفرع الأول: تعريف المؤسسة محل الدراسة – وكالة بومرداس 623	115
الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي للوكالة.	116
المبحث الثاني: السياسات التي يتبعها بنك البدر عند منح القروض.	120
المطلب الأول: الشروط والوثائق اللازمة لمنح القرض.	120
المطلب الثاني: خطوات منح ومتابعة القروض من قبل بنك البدر.	124
المطلب الثالث: سياسات تسيير المخاطر المتعلقة بالقروض.	128
المبحث الثالث: دراسة حالة تجديد قرض استغلال لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية.	130
المطلب الأول: تقديم المؤسسة الطالبة للقرض ونشاطها.	130
المطلب الثاني: تطبيق طريقة التحليل التنقيطي.	155
المطلب الثالث: نتيجة دراسة ملف القرض.	158
خلاصة الفصل	160
الخاتمة العامة	161
قائمة المصادر والمراجع.	166

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	الموجودات وأوزانها حسب مقررات اتفاقية بازل I.	21
2-1	الدعائم الأساسية للمقررات اتفاقية بازل II.	26
3-1	الميزانية (الأصول).	40
4-1	الميزانية (الخصوم)	42
5-1	حساب النتائج حسب الطبيعة.	44
6-1	حساب النتائج حسب الوظيفة.	46
7-1	نسب هيكلة الأصول.	54
8-1	نسب هيكلة الخصوم.	55
9-1	نسب السيولة (نسب الخزينة).	55
10-1	نسب التمويل.	57
11-1	نسب الدوران.	58
1-2	أهم الأبحاث حول طريقة التنقيط.	67
2-2	دالة التنقيط واحتمال العجز لقطاع الصناعة.	77
3-2	دالة التنقيط واحتمال العجز لقطاع النقل.	79
4-2	دالة التنقيط Z المطبقة على كل مؤسسة صناعية.	81
5-2	نسب AFDCC	87
1-3	فاتورة بمبلغ 10000000دج.	130
2-3	بطاقة تعريفية للمؤسسة.	131
3-3	حالة الالتزامات.	131
4-3	نوع الالتزامات.	132
5-3	الضمانات المحسوبة.	132
6-3	جباية المؤسسة.	133
7-3	تثبيتات المؤسسات.	133
8-3	الأموال غير الثابتة.	133

3-9	عرض المؤسسة في السوق.	134
3-10	العملاء التجاريون.	134
3-11	رقم الأعمال والصفقات المحصل عليها.	134
3-12	نسب الخزينة.	136
3-13	نسب الهيكلة.	137
3-14	نسب التسيير.	139
3-15	نسب المردودية	140
3-16	الأرصدة الوسيطية للتسيير	141
3-17	نموذج Altman.	155
3-18	نموذج Holder et Connan.	156
3-19	تجارة الجملة.	157

قائمة الاشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	طرق حساب مختلف رؤوس الأموال العاملة.	49
2-1	الحالات المختلفة لمؤشرات التوازن المالي.	53
1-2	مراحل حساب دوال التنقيط لبنك فرنسا.	85
2-2	بيان تصنيف المؤسسات السليمة والعاجزة.	92
1-3	الهياكل المختلفة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية B.A.D.R	105
2-3	الهيكل التنظيمي لوكالـــة يومـــــرداس -623	119

قائمة المختصرات

BADR	بنك الفلاحة والتنمية الريفية.
FR	راس المال العامل
BFR	احتياج راس المال العامل.
FRG	راس المال العامل الإجمالي.
FRE	راس المال العامل الأجنبي.
FRP	راس المال العامل الخاص.
TR	الخزينة.
RE	نسبة الربحية.
REP	مردودية الأموال الدائمة.
REB	النتيجة الاقتصادية الاجمالية.
CESA	مركز البحث العال للأعمال
AFDCC	الجمعية الفرنسية للمديرين والرؤساء الائتمان.
DEPME	مديرية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
CMT	قروض متوسطة الاجل.
INVEST VAN	شراء وسيلة نقل.
ASM	تسبيقات على المخزونات.
AEG	تسبيق على الضمان.
OEB	ام البواقي.
CASNOS	الخزينة الوطنية لضمان الاجتماعي للعمال الغير المأجورين.
CNAS	الخزينة الوطنية للضمان الاجتماعي للعمال المأجورين

المقدمة العامة

في ظل اقتصاد السوق وتحديات العولمة يعيش العالم فترة من التحولات الجذرية الآتي أسهمت ولا تزال في خلق أوضاع جديدة.

ويعتبر نظام المال والأعمال في العالم من بين أكثر القطاعات تأثرا بتلك المتغيرات، حيث تسعى دول العالم كلها إلى دفع عجلة التنمية من خلال تطوير أنظمتها المالية وتفعيل حركة رؤوس الأموال وهذا لا يأتي إلا من خلال العمل على تنظيم الجهاز البنكي وتحسين أدائه .ولذلك فإن الجهاز البنكي وفي كل الدول كان ولا يزال يحتل أهمية كبرى، حيث تعمل البنوك في ظلاله على تطوير تقنياتها ووسائلها للبقاء في محيط تنافسي .

وعلى ضوء ما سبق نجد أن للسياسة المتبعة من طرف أي بنك وكذا القرارات المتخذة أهمية كبرى إذ أن أي خطا بسيط من شأنه أن يزج بالبنك في دوامة من المشاكل قد تضفي إلى إفلاسه، وعلى هذا فإن عملية اتخاذ قرار ما وخاصة فيما يتعلق بالقروض التي تمثل عمل البنوك تحتاج إلى آليات وتقنيات تساعد على ذلك، ولعل من بين أكثر الأدوات استعمالا لدى البنوك وفي هذا المجال تقنية التحليل المالي والذي يعتبر الطريقة المعتمدة من طرف الجهاز البنكي حيث أنه يتميز بأهمية كبيرة في تسيير المؤسسة وشروط نجاحها أو عجزها، كما يعتبر أداة من أدوات التشخيص وخطوة سابقة لتخطيط مالي سليم بحيث يحكم على مدى نجاحها وكفاءتها والكشف عن نقاط القوة والضعف فيها، ومن ثم اتخاذ قرارات أو إجراءات تسمح بالخروج من الوضع الصعب إذا كانت حالتها المالية سيئة أما إذا كانت هذه الأخيرة جيدة تقترح إجراء يسمح باستمرارها و تحسينها أكثر، إلى أن ظهرت في السبعينات في الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية و فرنسا طريقة تحليلية جديدة تسمى بطريقة التنقيط و ذلك لترشيد اتخاذ قرار منح القرض.

وبهذا فإن السؤال الجوهري الذي نسعى للإجابة عليه وذلك لمحاولة منا تطبيق هذه الطريقة التحليلية على واقع أحد البنوك الجزائرية يمكن أن نطرحه على النحو التالي :

- **ما مدى فعالية طريقة التنقيط مقارنة بالتحليل المالي التقليدي عند تقدير مخاطرة الإقراض البنكي؟**

وللإجابة على هذا الإشكال بطريقة منهجية لابد من الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية :

- ما المقصود بالتحليل المالي التقليدي، ما هي أهدافه، أهميته والجهات المستفيدة منه؟
- ما هي المؤشرات المعتمدة من طرف البنك لاتخاذ قرار منح القرض؟
- ما المقصود بطريقة التنقيط، ما هي أهميتها؟
- كيف يتم اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة؟
- كيف يتم المقارنة بين التحليل المالي التقليدي وطريقة التنقيط؟
- كيف يتم تعديل الحالة المالية للمؤسسة باستعمال نتائج الطريقتين؟

وللإجابة على هذه الأسئلة قمنا بالاعتماد على هذه الفرضيات التالية:

- اتخاذ القرار هو أمر مسؤول والبنك عليه أن يقلل من الأخطار بهذا يجب أن يرتكز قراره حقيقة على ركائز علمية.
- يعتبر التحليل المالي التقليدي وطريقة التنقيط من الأدوات المهمة في عملية التحليل حيث أنها تقوم بتقديم معلومات للمسؤولين والتي تساعدهم وتفيدهم في عملية اتخاذ القرار.
- طريقة النسب تعاني من عدة نقائص من شأنها أن تؤدي إلى اتخاذ قرارات غير رشيدة.
- فعالية طريقة التنقيط باعتبارها كمؤشر مالي يعتمد عليه البنك في اتخاذ القرارات مقارنة بالمؤشرات المالية المستخرجة بواسطة التحليل المالي التقليدي.

أهمية البحث:

تكمن أهمية الدراسة في كونها تتناول أحد أهم المواضيع الاقتصادية والمالية التي ما يزال التركيز عليها والعمل على تطويرها وإثراء محتواها الشغل الشاغل للتحليل المالي التقليدي، ومن ثم فإن دراستنا هذه سوف تكون بمثابة محاولة لمواكبة ما يجري من التطورات على الصعيدين النظري والتطبيقي في هذا المجال.

أهداف الدراسة:

- التعرف على كيفية استخدام التحليل المالي التقليدي وطريقة التنقيط في عملية اتخاذ القرار البنكي؛
- الكشف عن العيوب والنقائص الموجودة في القرارات المتخذة؛
- كيفية تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة ومدى محافظة المؤسسة على توازنها المالي والنتائج المحققة خلال دورة الاستغلال؛
- معرفة مدى فعالية طريقة التنقيط في اتخاذ القرار؛
- محاولة التنسيق ما بين الجانب النظري والواقع الميداني للبنوك الجزائرية آخذين بذلك بنك الفلاحة والتنمية الريفية كحالة لذلك.

دوافع الموضوع:

- يدخل التحليل المالي التقليدي بصورة مباشرة ضمن مجال اختصاصنا وهذا يعتبر الدافع الأساسي لاختيار الموضوع؛
- ديناميكية الموضوع، حساسيته واتساع مجاله بما يسمح بإجراء دراسات عديدة ومختلفة؛
- التعرف على طبيعة ونوعية سير العمل داخل البنوك نظريا وتطبيقيا؛
- التعرف على طبيعة مختلف الطرق المستعملة داخل البنوك سواء كانت محلية أو أجنبية والمقارنة بينهما لمواكبة التطور.

منهجية البحث:

محاولة منا للإجابة على الإشكالية المطروحة اتبعنا المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، حيث قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاثة أجزاء:

الفصل الأول: التحليل المالي التقليدي وقياس خطر القرض؛

الفصل الثاني: التحليل التنقيطي؛

الجانب التطبيقي فهو عبارة عن دراسة تطبيقية على بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR.

مصادر البحث:

أثناء قيامنا بدراستنا هذه اعتمدنا على المصادر التالية:

- البحث والاطلاع على مختلف المراجع المكتبية المتعلقة بالدراسة من الكتب ومذكرات التخرج؛
- المقابلات والزيارات الميدانية؛
- الوثائق والبيانات الخاصة بالبنك وكذا الوثائق المتعلق بالقرض.

صعوبات الدراسة:

أثناء اعتمادنا لهذه الدراسة ومقابل رغبتنا الملحة للتطرق لجوانب هذا الموضوع والإلمام به واجهتنا بعض العوائق والصعوبات نذكر:

- تعتبر الدراسة التطبيقية أساس صعوبة عملنا هذا، فالتحليل المالي التقليدي لملف القرض يوجب إدراج معلومات حساسة وفي غاية الأهمية لذلك فقد كان من الصعب الحصول على ملف قرض يشمل الدراسة المالية، لأن إفشاء سر المهنة من قبل البنك يؤثر بطريقة سلبية على سمعة عملائه وبالتالي فقد ثقتهم به؛
- عدم تطبيق طريقة القرض التنقيطي في البنوك الجزائرية إذ تعتمد على التحليل المالي فقط؛
- نقص المراجع باللغة العربية المتعلقة بطريقة التنقيط، دفعنا للترجمة من بعض المراجع الأجنبية الأمر الذي أشكل علينا من ناحية الدقة اللغوية العلمية.

- اعتماد البنك في دراساته لملفات القروض على النظام المحاسبي الوطني PCN.

الفصل الاول: التحليل المالي وقياس خطر الاقراض البنكي.

مقدمة الفصل:

إن محور قرار الإقراض يدور حول اتخاذ قرار الموافقة على منح القرض عندما يطلبه العميل أو رفض طلبه، وهنا تكمن الخطورة والتعقيد في قرار منح القرض، فالقرار الخاطئ في منح القرض هو نفسه القرار الخاطئ في رفض طلب العميل.

فالأول ينتج خسارة بسبب منح القرض والثاني ينتج فوات الفرصة بسبب الرفض، وفي كلتا الحالتين يتحمل البنك النتائج ولضمان الدقة في النتائج والقرارات فان الإدارة المالية في البنك عادة ما تطلب من العميل قوائم مالية لعدد من السنوات السابقة فيما يعرف بملف القرض لإجراء دراسة عليه قصد معرفة قدرة العميل على سداد وإمكانية التنبؤ بمدى فاعلية هذه القدرة مستقبلا.

لذا فان الإدارة المالية تلجأ إلى استعمال التحليل المالي في تحليل القوائم المالية للعميل للوصول إلى نتائج تمثل سند إدارة القروض في منح القرض أو منعه.

وقد تم تبيان ذلك كله في هذا الفصل حيث أننا سوف نقوم بدارسة تحليل المالي وقياس خطر الإقراض البنكي من خلال تقسيمه إلى ثلاث مباحث نبدؤها بالمبحث الأول عموميات حول القروض أما المبحث الثاني مخاطر الإقراض البنكي وطرق تسيرها أو إدارتها، أخيرا في المبحث الثالث التحليل المالي في المؤسسة.

المبحث الاول: عموميات حول القروض البنكية.

يعتبر موضوع دراسة القرض مجالا واسع النطاق كما انه يمثل اساس نشاط البنك خاصة فيما يتعلق باستثمار الموارد المالية المتاحة لديه.

لذلك فإننا من خلال دراستنا لهذا المبحث سوف نتطرق الى تعريف القرض، انواعه، مقاييس منحه وكذا مختلف أنواع المخاطر المحيطة به وطرق معالجتها.

المطلب الأول: القروض وانواعها.

حتى يتسنى لنا دراسة موضوع القرض بشكل مفصل لابد لنا اولا من التطرق الى تعريف القروض عموما وذكر انواعها.

1. تعريف القرض:

يمكن تعريف القرض من الناحيتين اللغوية والاصطلاحية كما يلي:

1/1. لغويا: تعني كلمه القرض لدى البنك معان عديدة، فهي تدل على الاقراض (الاعتماد، التسليف...الخ) وكلمة القرض بالفرنسية (crédit) أصلها كلمة لاتينية (créditum) المشتقة من الفعل (créder) وهو يعني وضع الثقة التي تعتبر الركيزة الاساسية فيما يتعلق بعملية القرض.

والقرض باللغة الانجليزية (credit) والذي يقابله باللاتينية (credo) عبارة عن تركيب لاصطلاحين هما:

- Cre: ومعناه الثقة.
- do: ومعناه وضع.

وبدمج الكلمتين تصبح عبارة وضع الثقة وهي عبارة دقيقة لمضمون القرض.[1]

2/2. اصطلاحا: القرض هو فعل ثقة يتجسد من مبادلة حاضر (نقد، بضاعة، آلة .... الخ) بوعد تسديد او دفع مقابل، ومعناه التنازل المؤقت من قبل أحد الطرفين للأخر على ان يستعيد المتنازل قيمة ما تنازل عليه مستقبلا مع زيادة متفق عليها سلفا.

[1] رامي ليلى، عمروش رزيقة، **التمويل البنكي للمشاريع الاستشارية**، مذكرة التخرج ليسانس، دفعة 2001، ص18.

وتعرف القروض المصرفية بانها تلك الخدمات المقدمة للعملاء، والتي يتم بمقتضاها تزويد الافراد والمؤسسات في المجتمع بالأموال اللازمة على ان يتعهد المدين بسداد تلك الاموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها دفعة واحدة، او على اقساط في تواريخ محددة مع حصول البنك على ضمانات تكفل له استرداد امواله دون خسائر في حالة التوقف او امتناع العميل عن السداد لأي سبب من الاسباب. [1]

فعل القرض هو فعل الثقة ويعني تحرير تعهد يقضي برد قيمة ما تم اقتراضه لاحقا مضافا اليها قيمه الفوائد المستحقة[2]، والقرض هو ثقة التي يوليها شخص ما حيث يضع تحت تصرفه مبلغ من النقود او يكلفه فيه لفترة محددة يتفق عليها بين الطرفين ويقوم المقترض في النهاية بالوفاء بالتزاماته مضافا اليه عائد معين يحصل عليه البنك يتمثل في الفوائد، العمولات والمصاريف.[3]

- مما سبق يتضح ان القرض يتشكل من ثلاثة أطراف اساسية وهي:
- المقترض: وهو طالب القرض والمدين بقيمته والمتعهد برده لاحقا وفق شروط العقد.
- المقرض: وهو مانح القرض وواضع الثقة وغالبا ما يكون بنكا.
- المبلغ المقترض: وهو قيمة القرض التي تم الاتفاق عليها من قبل الطرفين السابقين.

2. أنواع القروض:

هناك أنواع عديدة من القروض يمكن تصنيفها الى مجموعات حسب نوع التقسيم المتبع ومن بين هذه الانواع نجد ما يلي:

1/2. القروض من حيث اجالها: يعتبر هذا التقسيم من بين اهم التقسيمات باعتباره يعطي صورة واضحة عن سياسة المؤسسة الاقتراضية، كما انه يعتبر الركيزة التي يتم وفقها تصنيف القروض بغرض اخضاعها الى التحليل المالي التقليدي. [4]

---

[1] عبد الحميد عبد المطلب، **البنوك الشاملة عملياتها وادارتها**، الدار الجامعية –نشر طبع توزيع–، الإسكندرية، 2000، ص 18.

[2] Farouk bouyacoub, **l'entreprise et le financement bancaire**, casbah édition, Alger, 2003, p17.

[3] صلاح الدين حسن الساسي، **إدارة الأموال وخدمات المصارف**، دار الرسام، الامارات، 1998، ص111.

[4] محمد سعيد أنور سلطان، **إدارة البنوك**، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2005، ص406.

1/1/2. القروض قصيرة الاجل: هي قروض بنكيه لا تزيد فتره استرداد قيمتها عن سنة واحدة وتستخدم اساسا لتمويل النشاط الجاري للمؤسسات مثل شراء المواد الخام وسادات مختلف النفقات كالأجور مثلا.[1]

وتمثل القروض قصيره الاجل معظم قروض البنوك التجارية، وتعد من أفضل انواع التوظيف لديها:

➢ والقروض قصيرة الاجل لها عدة مزايا اهمها:

- درجة مرونة عالية لتقلبات السوق.
- التناسب مع حركية نشاط المقترض.
- فوائد القروض تعتبر بالنسبة للمقترض مصروفا وبالتالي فلا ضرائب عليها.

➢ ومن عيوبها:

- أولوية الدفع في حالة التصفية.
- الاضرار بمصالح المؤسسة لما يتوجب عليها من توفير السيولة لدفع مستحقات القرض في تاريخ استحقاقها ومهما كانت حاله المؤسسة المالية جيدة ام سيئة وكذلك مهما كانت نتيجة الدورة (ربح او خسارة). [2]

2/1/2. القروض طويلة ومتوسطة الاجل: هي تلك القروض التي تتجاوز اجال استحقاقها السنة، مثل هذه القروض يستخدم عاده لتمويل المشاريع الاستثمارية كشراء الآلات الانتاجية بناء المصانع او اجراء تعديلات من شانها تطوير الانتاج، وعاده ما تقوم البنوك المتخصصة لمنح هذا النوع من القروض.[3]

➢ وعادة ما تعرف هذه القروض مراحل مختلفة هي:

- مرحلة الاستخدام: يقوم المقترض في هذه المرحلة باستخدام قيمة القرض في بناء او تجسيد مشروعه إضافة الى عملية تجريب انطلاقه.
- مرحلة الإنتاج: وهي تمثل الانطلاقة الفعلية الاولى للمشروع، وتمنح له هذه الفترة كفرصة لاثبات قدرته على البقاء في السوق ومواجهة كافة المشاكل المحيطة به. [4]

---

[1] محمد سعيد أنور سلطان، **مرجع سابق**، ص406.

[2] حياة شحاتة، **مخاطر الائتمان في البنوك التجارية**، مطابع الطويحي التجارية، القاهرة، 1990، ص38.

[3] محمد سعيد أنور سلطان، مرجع سابق، ص406.

[4] عبد المعطي رضا رشيد واخرون، **إدارة الائتمان**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 1999، ص 32.

- مرحلة سداد الدين: بعد ان يصير المشروع واقعيا حقيقيا ذا مكان داخل السوق وتصبح عائدته كافية لتغطية مصاريفه تأتي هذه المرحلة والتي يتم خلالها دفع قيمة القرض على اقساط تحدد قيمتها وفق ما جاء في العقد المبرم.[1]

2/2. القروض من حيث غرضها:

القروض التي تطلب يتم استخدامها دوما ضمن الغرض الذي طلبت من اجله، ومن بين اهم الاغراض التي تستوجب طلب القروض ما يلي:

1/2/2. القروض الانتاجية: هي تلك القروض التي تمنح بهدف تمويل تكوين الاصول الثابتة للمنشاة، كما تستخدم في تدعيم الطاقات الانتاجية لها عن طريق شراء المواد اللازمة للانتاج، ومن بين هذه القروض ما يستخدم في تمويل تكوين مشاريع التنمية الاقتصادية في المجتمع.[2]

وقد يدرج هذا النوع ضمن القروض الاستثمارية كما انها قد تفضل عنه.

2/2/2. القروض الاستهلاكية: وهي تلك القروض التي تستخدم للحصول على السلع للاستهلاك الشخصي او دفع مصاريف مفاجئة يعجز عن تغطيتها الدخل الحالي للمقترض، ليتم بعد ذلك سداد قيمتها عن طريق الاقتطاع من دخل المقترض او غير ذلك مما يتم الاتفاق عليه.[3]

وغالبا ما تقوم المؤسسات بطلب هذا النوع من القروض لخدمة مصالح عمالها، وذلك لكونها تمثل امام البنك ضمانا لرد مبلغ القرض.

3. أنواع أخرى من القروض: من بين ما تبقى من أنواع القروض نميز ما يلي:

1/3. حسب قطاع استخدام القرض: فالقروض يتم استخدامها عادة في احدى القطاعات الرئيسية التالية:

- قطاع التجارة: وتضم تجارة التجزئة، الجملة و التجارة الخارجية...الخ.
- قطاع الزراعة: الفلاحة بشكل عام، وتضم الريف وما يتعلق به من انشطة مختلفة. [4]

[1] عبد المعطي رضا رشيد واخرون، المرجع السابق، ص 32.

[2] محمد سعيد أنور سلطان، مرجع سابق، ص 406.

[3] عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، ص 114.

[4] عبد المعطي رضا رشيد واخرون، مرجع سابق، ص106.

- قطاع الصناعة: اي كل العمليات التحويلية والاستخراجية وغيرها.[1]

2/3. حسب الضمان: حسب هذا التصنيف هناك نوعين من القروض هما:

1/2/3. القروض بدون ضمانات: وهي قروض تمنح خصيصا إلى المقترضين المعروفين بجديتهم وانضباطهم وتفانيهم في التعامل مع البنك والتزامهم بالشروط المتفق عليها.

2/2/3. القروض بضمانات: حيث يختلف نوع الضمان من قرض لآخر كأن يكون الضمان عقارا، محاصيل زراعية، محلات...الخ ويشترط في الضمان أن يكون كفيلا برد قيمة القرض في حالة تعذر على المقترض ذلك، وهذا من باب حماية موارد البنك.

3/3. حسب المقترضين: ونميز من خلالها ما يلي:

- قروض للأفراد وقروض الشركات والبنوك الأخرى.
- قروض للقطاع الخاص وقروض للحكومة وقروض للقطاع العام.
- قروض للمستهلكين وقروض المنتجين وأصحاب الأعمال.
- قروض للعملاء وقروض للآخرين. [2]

3/4. حسب المقرضين: ويضم هذا النوع ما يلي:

1/3/4. قروض يقدمها بنك وحيد: وعادة ما تكون قيمة هذه القروض صغيرة، أو يكون البنك كبيرا بدرجة تسمح له بمنح قروض ذات مبالغ ضخمة.

2/3/4. قروض المشاركة: تنشأ مثل هذه القروض عادة عندما يطلب العميل من بنك صغير قرض تكون قيمته أكبر من قدرة البنك الإقراضية، وعليه يتولى البنك جمع قيمة القرض عن طريقة مشاركته من البنوك في تأمين المبلغ المطلوب.

ولأجل منح القروض لابد للبنك من ركائز ومقاييس يعتمد عليها حتى يتمكن من اتخاذ القرار بشأن طلب القرض المقدم إليه. [3]

[1] عبد المعطي رضا رشيد واخرون، مرجع سابق، ص106.
[2] عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، ص117.
[3] محمد سعيد أنور سلطان، مرجع سابق، ص 415.

المطلب الثاني: مقاييس وخطوات منح القرض.

يعتمد البنك في منح للقرض على جملة من المعلومات التي تنتج لديه بعد دراسة وتحليل ملف القرض، ثم تكييف العملية وفق سياساته الإقراضية والتي تمثل الخارطة التي تسير أغلب القروض تبعا لها.

1. مقاييس منح القروض:

هناك عدة مقاييس تختلف باختلاف أنواع القروض المقدمة كما تختلف من بنك لآخر حسب مجال تخصصه ونظام عمله، وفيما يلي ذكر أهم هذه المقاييس:

1/1. سلامة القروض: قبل إقدام البنك على منح أي قرض عليه أولا أن يثق تمام الثقة من سلامة أمواله، وبالتأكد من قدرة العميل على السداد.

وذلك من خلال خبرة العميل في النشاط موضوع استخدام القرض ومدى التزامه بتسديد قيمة القرض، إضافة إلى المؤشرات المالية المهمة التي تضمن ذلك.

كما يهتم البنك بدراسة سمعة العميل من خلال ملفه الشخصي الذي يتضمن سيرته الذاتية، ويدرس البنك أيضا صافي المركز المالي للعميل للتأكد من قدرته على الدفع، وكل هذا للتأكد من سلامة القروض.[1]

2/1. سيولة القرض: هي سرعة تحول القرض إلى سيولة، أي فترة استرداد قيمة القرض والتي تبدأ منذ تاريخ إبرام عقد القرض إلى غاية حلول تاريخ استحقاقه، وسيولة القرض تنشأ عامة من خلال ثلاث حالات للقرض وهي:

- قروض قصيرة الأجل ذات سيولة آنية.
- قروض مقابل اوراق تجارية يمكن خصمها.
- قروض مضمونة بأوراق مالية. [2]

[1] محمد سعيد أنور سلطان، مرجع سابق، ص 415.

[2] عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، ص 110.

3/1. التنويع: إن قيام البنك بتوزيع قروضه بين القطاعات من شأنه تقليل احتمال وقوع مخاطر التي قد تهدد أموال البنك، وبالتالي تواجده وسمعته، كما أن تنويع القروض يمكن البنك من الحصول على موارده المالية في شكل تدفقات نقدية على مدار السنة، وهذا أمر جيد بالنسبة للبنك.

4/1. الودائع: تؤثر سياسة البنك التي تتبعها في تسيير الودائع الموجودة بحوزته على مقدار ثقة المودعين به وكذا درجة اطمئنانهم.

ومن ناحية أخرى يراعي البنك على دوام العلاقة بين الودائع والقروض حتى لا تزيد على الحد الأدنى الذي يضمنه لنفسه على ضوء الدراسة لطبيعة ودائعه.[1]

5/1. القيود القانونية وتوجيهات البنك المركزي: ونعني بالقيود القانونية تلك العمليات الآتي يلتزم بها المحددة من قبل مجلس إدارة البنك كتحديد سقف الإقراض مثلا ولذي يتم تحديده وفق عدة مقاييس أهمها عدد المعاملات التي يقوم بها البنك، نوعها، رأسماله وطبيعة زبائنه. كما تعتبر توجيهات البنك المركزي كنصائح قانونية للبنوك بغرض حماية الاقتصاد الوطني وكذا حماية أموال تلك البنوك في حد ذاتها.

2. خطوات منح القروض:

تمر عملية منح القرض بخطوات عدة يقوم بها البنك، وهي خطوات مهما جدا لضمان السير الحسن للقرض.

كما أنها خطوات متتابعة متسلسلة فيما بينها وهي كما يلي:

1/2. تحديد قيمة القرض: يتم تحديد قيمة القرض وفق عدة مؤشرات وتعليمات يتقيد بها البنك كدراسة القوائم المالية للعميل ومقارنة نتائجها بقيمة القرض الخاصة برقم أعماله المحقق، إضافة إلى مراعاة سقف الإقراض وكذا القوة الاقراضية للبنك.

2/2. تعيين نوع القرض: تتغير خطط التعامل مع القروض بتغير أنواعها، كما أنه على البنك أن يتأكد من أن نوعية القرض المطلوب تتماشي مع طبيعة نشاط طالبه، كما أن لنوعية الودائع دورا كبيرا في تحديد نوعية القروض التي يقدمها البنك.[2]

[1] محمد سعيد أنور سلطان، مرجع سابق، ص 416.

[2] عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، ص 115.

3/2. تحديد سعر الفائدة وأجال الاستحقاق: يعتبر سعر الفائدة الهدف الأول من وراء منح قرض، لذلك يحرص البنك على تحديده للاستخدام وخاصة تلك التي تمتاز بحركية دائمة.

كذلك ما يتعلق بجودة مخرجات المشروع عند تشغيله، لأن نوعية المنتجات التي يعرضها المنتج في السوق تعبر بشكل واضح وصريح عن المشروع ككل وكذا طريقة تسييره.[1]

غالبا ما نجد أن المشاريع حديثة النشأة الأكثر تعرضا لمثل هذا النوع من المخاطر، لذلك فإن دراسة ملف القرض يجب أن يتم بدقة واهتمام كبيرين، كما يستوجب من البنك متابعة دائمة للقرض سواء بالمتابعة الفعلية والدائمة للمشروع لعملياته من كل المخاطر المختلفة، وهذا في أية حالة مشاريع ناشئة حديثا.

أو متابعة المشروع منذ نشأة العلاقة معه وهذا في حالة التعامل مع مشاريع ذات خبرة مسبقة في مجال النشاط موضوع القرض.

4/2. مخاطر تتعلق بقطاع النشاط: ونعني بهذا النوع من المخاطر تلك التي تتعلق بمجال نشاط المشروع أي درجة تقلبه والتي تؤثر على المنتوج من خلال التأثير على موارد الاستخدام التجاري أو الصناعي، وكذا مختلف المستجدات الطارئة على أسعار المواد الأولية وكذا التغييرات العميقة في نظم الإنتاج.

هذه التغييرات من شأنها التأثير على مركز المشروع في السوق، وبالتالي التأثير على إمكانية سداد القرض.

هذه المخاطر تهدد مصالح البنك من الناحية المالية في مجال النشاط المغطى، فهي تغطي احتمال تعرض قطاع النشاط إلى ضربات خطر قوية قد ترجع إلى حالة السوق، درجة المنافسة للمنتجات المماثلة الأجنبية من حيث جودتها أو أسعارها، وذلك كله لكي يعلم البنك بالمشاكل الخطرة الممكن حدوثها.

وكذلك تحديد طريقة حسابه هل هي بسيطة أم مركبة، وهذا حسب نوع وحجم القروض المطلوبة وكذا درجة أهمية العميل، كما يقوم البنك بتحديد أجل استحقاق القرض أو أجال استحقاق الدفعات، حيث أنه كلما زاد أجل منح القرض زادت المخاطر المحيطة بسداده.[2]

[1] عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، ص 115.

[2] Farouk bouyacoub, op-ct, p21.

5/2. تحديد الضمانات: يهدف البنك إلى ضمان أمواله، وذلك من خلال تحديده لنوع وقيمة الضمانات التي يقبلها من الزبون مقابل حصوله على القرض.

فهذه الضمانات الوسيلة الوحيدة التي تمكن البنك من استرجاع أمواله في حالة امتنع الزبون عن سداد دينه بأي حال من الأحوال.

6/2. اتخاذ القرار وصرف قيمة القرض: بعد تحليل البيانات واتخاذ القرار بمنح القرض ويتم التوقيع العقد بين البنك والعميل والمتضمن منح القرض، متابعته وطريقة تحصيله. [1]

[1] عبد المعطي رضا رشيد واخرون، مرجع سابق، ص 200.

المبحث الثاني: مخاطر الإقراض البنكي وطرق تسييرها.

ان عملية تحليل الخطر تفرض على البنك أن يعرف جيدا هذه المخاطر ومصادرها وهذا حتى يتمكن من قياسها ومتابعتها ومراقبتها، لأنه في بعض الحالات يكون التمييز بين هذه المخاطر غير واضح وهذا من خلال المعرفة العامة لها وبالتالي يصعب تحديدها وقياسها.

المطلب الأول: مخاطر الإقراض البنكي.

تم تقسيم المخاطر المصرفية إلى صنفين، فالصنف الأول يشمل على الخطر الأهم والأكبر والذي يتجسد في المخاطر الائتمانية، أما الصنف الثاني فيشمل على المخاطر الأخرى والتي اختلفت درجة الاتفاق حولها والتي تتمثل في مخاطر السيولة وأسعار الفائدة وكذلك مخاطر الصرف والسوق... الخ.[1]

أولا: المخاطر الائتمانية.

تنشأ المخاطر الائتمانية بسبب لجوء البنك إلى تقديم القروض أو الائتمان إلى الأفراد والقطاعات الاقتصادية المختلفة مع عدم مقدرته على استرجاع حقوقه المتمثلة في أصل القرض وفوائده، وهذا السبب قد يكون نتج عن عدم قدرة المفترض على الوفاء برد أصل القرض وفوائده في تاريخ الاستحقاق المحدد، أو انه له القدرة المالية على السداد ولكنه لا يرغب في ذلك لسبب أو لآخر وبالتالي فالمخاطر الائتمانية تتمثل في الخسائر التي يمكن أن يتحملها البنك بسب عدم قدرة العميل أو عدم وجود النية لديه لسداد أصل القرض وفوائده، كما يمكن أن نضيف عدة احتمالات أخرى والتي توضح أكثر المخاطر الائتمانية والتي تتمثل فيما يلي:[2]

[1] Mauchan Eric, analyse bancaire de l'entreprise et économie, Paris, 2001, p 232.

[2] الزبيري حمزة محمود، **إدارة المصارف استراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان**، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق الشر والتوزيع، عمان، 2000، ص 210.

- إن المخاطر الائتمانية هي نوع من أنواع المخاطر والتي تركز على ركني الخسارة والمستقبل؛
- لا تقتصر المخاطر الائتمانية على نوع معين من القروض، بل أن جميعها يمكن أن تشكل خطر بالنسبة للبنك ولكن بدرجات متفاوتة، كما أنها لا تتعلق فقط بعملية تقديم القروض فحسب بل تستمر حتى انتهاء عملية التحصيل الكامل للمبلغ المتفق عليه؛
- يمكن أن تنشأ المخاطر الائتمانية عن خلل في العملية الائتمانية بعد إنجاز عقدها، سواء كان في المبلغ الائتماني (القرض + الفوائد) أو في توقيتات السداد؛
- إن المخاطرة الائتمانية هي خسارة محتملة يتضرر من جرائها المقرض ولا يواجهها المقترض، ولذلك فهي تصيب كل شخص يمنح قرضا سواء كان بنكا، أو مؤسسة مالية، أو منشأة اعمال تبيع لأجل؛
- إن السبب الرئيسي وراء المخاطر الائتمانية هو المقترض بسبب عدم استطاعته أو عدم التزامه أو عدم قيامه برد أصل القرض وفوائده؛
- لا تختلف وجود المخاطر الائتمانية فيما إذا كان المقترض شخصا حكوميا أم لا، إذ أن القروض الممنوحة إلى منشآت الدولة تتضمن هي الأخرى مخاطر ائتمانية على الرغم من أن البعض يشير إلى أن مخاطر القروض الحكومية تكون معدومة، لأنه لا يمكن للحكومة أن تمتنع عن سداد القرض.

وترتبط المخاطرة الائتمانية بالعديد من مناطق الفحص في البنك، ومن بينها مخاطر محفظة القروض والسلفيات والتي قد تتحقق نتيجة لعوامل خارجية وأخرى داخلية يمكن بيانها على النحو التالي:

العوامل الخارجية: وتشمل التغيرات في الأوضاع الاقتصادية واتجاه الاقتصاد القومي نحو الركود أو الكساد أو انهيار غير متوقع في أسواق المال؛[1]

[1] سمير الخطيب، **قياس وإدارة المخاطر بالبنوك**، المعارف، الإسكندرية، 2005، ص 111.

العوامل الداخلية: ويأتي على رأسها ضعف إدارة الائتمان وعدم كفاية جهاز التسليف سواء لعدم الخبرة أو لعدم التدريب الكافي أو عدم توافر سياسة رشيدة سواء لمنح الائتمان أو متابعته.[1]

كما يعد من قبيل المخاطر الائتمانية مخاطر المعاملات التي تدرج خارج متن المركز المالي للبنوك تحت مسمى الالتزامات العرضية (والتي تعني الوعد بالوفاء بالالتزام عند تحقيق شروط بعينها، كما هو الحال بالنسبة للاعتمادات أو خطابات الضمان).

ثانيا: المخاطر الأخرى.

1. مخاطر السيولة:

تعرف مخاطر السيولة بذلك النوع من المخاطر الذي تتعرض له المؤسسات المالية، لما تكون أجال الاستحقاق لمواردها أقصر من أجال الاستحقاق لاستخداماتها (القروض)، وبذلك تصبح غير قادرة على مواجهة طلبات الدفع المقدمة من طرف زبائنها (المودعين) وغير قادرة على الاقتراض من السوق، وهذا لضعف ثقة المقرضين فيها على أن تدفع لهم تعويضات في المستقبل.

وتتعرض البنوك لهذا النوع من المخاطر نتيجة لأسباب متعلقة بجانب الالتزامات، أو لأسباب متعلقة بجانب الأصول وهي كالتالي:[2]

- **الأسباب المتعلقة بجانب الالتزامات:**

تتمثل في عدم مقدرة البنك على مواجهة الطلبات الكبيرة وغير المتوقعة لعمليات السحب على الودائع من طرف المودعين، لأنه في الظروف العادية يضع البنك دائما توقعاته لحجم المسحوبات الممكنة، وبالتالي يكون قادرا على مواجهة مشكلة السيولة، وذلك باستخدام الاحتياطي النقدي (القانوني أو الغير قانوني) أو باللجوء إلى الاقتراض، كما أنه حتى في المواسم والأعياد التي تكون فيها توقعات المسحوبات بشكل غير طبيعي، يضع

[1] سمير الخطيب، **نفس المرجع**.

[2] السيد البدوي عبد الحافظ، **إدارة الأسواق والمؤسسات المالية نظرة معاصرة**، توزيع دار الفكر العربي، القاهرة، 1999، ص 321.

البنات الاحتياطي النقدي اللازم لمواجهة مشكلة السيولة في هذه الظروف، وذلك بالاعتماد على عمليات التنبؤ والاستعداد الدائم لها، إلا أنه هناك ظروف خاصة ابن يواجه البنك عمليات سحب غير متوقعة وصعبة التنبؤ بها، كالحالات التي يفضل فيها المودعين لسحب ودائعهم من أجل شراء الأوراق المالية التي يكون معدل الفائدة عليها يفوق مثيله في البنوك، أو نتيجة للشكوك حول متانة المركز المالي للبنك الذي يتعاملون معه، فهذه الأسباب تؤدي إلى اندفاع المودعين بأعداد كبيرة إلى البنك لسحب أموالهم، الأمر الذي يؤدي إلى عدم مقدرة البنك على مواجهة مشكلة السيولة نتيجة لعدم كفاية الاحتياطي النقدي وما يمتلكه من أوراق مالية ذات سبولة عالية، وبالتالي يلجا إلى بيع أصوله بأسعار تقل بكثير عن قيمتها الحقيقية وهذا ما يعرضه لمخاطر الإفلاس وإغلاق أبوابه وخاصة أنه في مثل هذه الظروف يصعب عليه أن يجد من يقرضه.

- **الأسباب المتعلقة بجانب الأصول:**

وتتمثل في الطلبات غير العادية التي يواجهها البنك لتنفيذ تعهداته الائتمانية, والتعهدات الائتمانية هي عبارة عن عقد بين البنك وزبونه، والتي يتعهد ان فيها البنك على أن يمنح للزبون مبلغا ماليا محددا وبسعر فائدة متفق عليه مسبقا وخلال فترة زمنية محددة، بحيث يحق للزبون في هذه الفترة أن يسحب المبلغ كاملا، أو جزء منه، أو يستغني عنه كاملا، وبالتالي تظهر مخاطر السيولة إذا زادت طلبات تنفيذ التعهدات الائتمانية عما تتوقعه هذه البنوك، لأنه بمجرد تقديم هذه الطلبات يكون لزاما على البنك أن يمنح القرض فورا، الأمر الذي قد يعرضه لخطر السيولة إذا لم تتوفر لديه النقدية الكافية لمواجهة هذه الطلبات.[1]

2. مخاطر سعر الفائدة:

[1] السيد البدوي عبد الحافظ، **مرجع سبق ذكره**، ص 324.

وهي المخاطر الناتجة عن الفوارق المتباعدة الموجودة بين أسعار الفائدة التي يتحصل عليها البنك نتيجة استخدام أمواله (إقراضها)، والتي يدفعها للحصول على موارده، كانخفاض معدلات الفائدة الموجهة للمقترضين وثبات معدلات الفائدة للسندات المصدرة، وبصفة عامة يمكن القول أنها تمثل مخاطر الربح أو الخسارة بالنسبة للبنك الذي له مستحقات وديون ذات معدلات فائدة ثابتة ومتغيرة، أو مختلفة، وتزداد المخاطر لبنوك المختصة التي تعمل في مجال الأموال الالكترونية لتعرضها لمخاطر معدلات الفائدة (بما يؤثر على مطلوبات الأموال الإلكترونية) كبرى إلى الحد الذي تنخفض فيه الأصول نتيجة الحركة السلبية لمعدل الفائدة بما يؤثر على مطلوبات الأموال الالكترونية القائمة ويؤثر التغير في السعر على نتائج أعمال البنك وهي من أهم المخاطر التي تتأثر بها إيرادات البنك لأنها تؤثر مباشرة على حجم العوائد. وتتمثل مخاطر سعر الفائدة في: مخاطر إعادة التمويل، مخاطر إعادة الاستثمار، مخاطر القيمة السوقية.

3. مخاطر الصرف:

نظرا للتطورات الحاصلة على أعمال البنوك وانفتاحها على الأسواق العالمية، واتساع رقعة شاطها وكذا تنوع جنسية المتعاملين معها، أصبح البنك يستعمل مختلف العملات الأجنبية حتى يتمكن من التعامل مع الأجانب، وبالتالي أصبح يقدم قروضا بالعملة الصعبة والتي تعتبر السبب في تعرضه لمخاطر الصرف.

وتنشأ مخاطر الصرف من التغيرات الحاصلة في أسعار العملة الصعبة مقارنة بالعملة الوطنية، فكل ارتفاع في سعرها يولد له ربحا وكل انخفاض يولد له خسارة وبصفة عامة يمكن القول إن خطر الصرف، هو ذلك الخطر المرتبط بكل العمليات المالية، التي تتأثر بتغيرات سعر الصرف:[1]

[1] طارق عبد العال، **تقييم أداء البنوك التجارية "تحليل العائد والمخاطرة"**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص73.

- **الوضعية القصيرة:** ويواجهها البنك لما تكون الديون (الخصوم) بالعملة الصعبة أكبر من المستحقات (الأصول) بنفس العملة، حيث هذه الوضعية تلاءم البنك إذا كانت أسعار الصرف لهذه العملة في انخفاض ولا تلاؤمه إذا كان العكس.
- **الوضعية الطويلة:** ويواجهها البنك لما تكون المستحقات بالعملة الصعبة أكبر من الديون بنفس العملة، وتكون هذه الوضعية ملائمة للبنك في الحالة التي يكون فيها سعر الصرف في ارتفاع وغير ملائمة في الحالة المعاكسة.

4. مخاطر السوق:

وهي تتعلق بالنشاطات التفاوضية في سوق رأس المال، تنتج عند قيام البنك بالمتاجرة في الأوراق المالية وتظهر انحرافات غير ملائمة في قيمها في السوق وفي الفترة التي يقوم بتصفيتها وبالتالي يمكن تعريف مخاطر السوق على أنها ذلك النوع من المخاطر الذي تتعرض له المؤسسات المالية نتيجة القيام بالاتجار في الأصول المالية دون القيام باي تحوط يحميها منها، وتتمثل هذه المخاطر في احتمال انحراف أسعار الأوراق المالية عما تتوقعه المؤسسات المالية.

5. المخاطر التشغيلية:

وهي مخاطر خاصة بالبنك نفسه والناتجة عن طبيعة العمل المصرفي وتتمثل مخاطر التشغيل في احتمالات التغير في مصاريف التشغيل بصورة كبيرة عما هو متوقع مما يتسبب في انخفاض عوائد البنك، وترتبط مخاطر التشغيل عن قرب بأعباء وبعدد الأقسام أو الفروع وبعدد الموظفين وتشمل كذلك: الخطأ البشري، الغش والتزوير أو قصور النظام.... الخ.

➢ ومن أهم أنواع المخاطر التشغيلية ما يلي:

- مخاطر التركز الائتماني؛
- مخاطر قانونية؛
- مخاطر الجرائم الإلكترونية؛
- مخاطر ضعف الإدارة؛
- المخاطر المهنية وعدم الالتزام بأخلاقيات المهنية. [1]

[1] طارق عبد العال، **مرجع سابق**، ص73.

6. خطر الملاءة المالية:

تعرف الملاءة المالية بالرصيد الصافي للبنك، بمعنى الفرق بين قيمة استعمالاته والتزاماته، فنقول أن البنك له ملاءة مالية في حالة تفوق استعمالاته (موارده) على التزاماته، كما تعرف ملاءة البنك باحتمال عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته، ويحدث ذلك عندما تنخفض القيمة السوقية لأصول البنك إلى مستوى أقل من القيمة السوقية لالتزاماته، وهذا يعني انه إذا أضطر إلى تسييل جميع أصوله فلن يكون قادرا على سداد جميع التزاماته وبالتالي تتحقق خسارة لكل المودعين.

ويعتبر خطر الملاءة المالية كنتيجة لمختلف المخاطر التي يتعرض إليها البنك، بما في ذلك مخاطرة القرض التي تنجم عن فشل البنك في استرداد أمواله، ومخاطرة الفائدة التي تجعل تكلفة موارده أكبر من عوائد استخداماته، بالإضافة إلى مخاطر الصرف والسيولة التي تؤثر على رأسمال البنك واحتياطاته.

7. الخطر التجاري:

يأخذ الخطر التجاري بالنسبة للبنك عدة أشكال، فقد يتعلق بالصورة التجارية للبنك، كما يتمثل في خسارة الزبائن، أو فشل إطلاق وترويج منتوج ذو خدمة بنكية جديدة، أو سوء معالجة لاحتياجات الزبائن، أو تأثير سلبي لإشهار خاص بالبنك، أو إشاعة عن البنك تضر بصورته، وقد يطرح الخطر التجاري من جانب خطر السوق الذي يوضح درجة تخصص البنك واستقلاليته في قطاع نشاطه، فكلما أستطاع البنك من تنويع نشاطه في القطاع قل الخطر التجاري بالمقابل، والعكس صحيح.[1]

المطلب الثاني: طرق تسيير مخاطر الإقراض البنكي وفقا لمقررات بازل 123.

[1] محمد داود عثمان، **إدارة تحليل الائتمان ومخاطره**، الطبعة الأولى، دار الفكر ناشرون وموزعون، 2013، ص 240.

تمثل إدارة مخاطر القروض البنكية في مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى تقلص الانحراف الكمي والزمني بينما هو متوقع في عملية الإقراض وما سيحدث مستقبلا وتصل لجنة بازل فضاء عامل وتشاور يهدف إلى تحسين الفعالية والرقابة البنكية وتطوير التعاون الدولي، بهدف مواجهة ارتفاع المخاطر وتأكل الأموال الخاصة للبنوك الدولية الذي لوحظ في الفترات القرن العشرين.

تأسست لجنة بازل عام 1954م تحت اشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل بسويسرا نتيجة تفاقم أزمة المديونية الخارجية للدول النامية وتزايد حجم الديون المشكوك في تحصيله وزيادة المنافسة القوية بين البنوك اليابانية والأمريكية والأوروبية بسبب نقص أموال تلك البنوك ولقد ضمت لجنة بازل ممثلين عن مجموعة الدول العشرة وهي بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا، الاتحادية، إيطاليا، اليابان، هولندا، السويد، سويسرا. بريطانيا لوكسمبورغ، الولايات المتحدة الأمريكية، وتم الاتفاق على أن تخص توصيات لجنة بازل بإجماع الأعضاء، ولقد انجزت اللجنة تقريرها النهائي بعد دراسة ما ورد من آراء وتوصيات في 1988م حيث وافق مجلس المحافظين للبنوك المركزية للدول الصناعية، وكذا الاتحاد الأوروبي على تقرير لجنة بازل الخاص باقتراح معيار هو حد لكفاية رأس المال حيث يتعين على كافة البنوك العامة بأن تصل نسبة رأس مالها 8% كحد أدنى مع نهاية 1992.

أولا: مقررات اتفاقية بازل I:

بعد سلسلة من الجهود والاجتماعات قدمت اللجنة توصياتها الأولى بشأن كفاية رأس المال والتي عرفت باتفاقية بازل I وذلك في يوليو 1988م لتصبح بعد ذلك اتفاقا عالميا. [1]

وبعد أبحاث وتجارب تم وضع نسبة عالمية لكفاية رأس المال تعتمد على نسبة هذا الأخير إلى الأصول حسب درجة خطورتها وبطريقة مرجحة وقدرت هذه النسبية ب 8%

[1] مفتاح صلاح، رحال فاطمة، **مداخلة بعنوان: تأثير مقررات لجنة بازل III على النظام المصرفي الاسلامي**، مداخلة ضمن المؤتمر العالمي التاسع للإقصاء والتمويل الإسلامي: النمو والعدالة والاستقرار من منظور اسلامي ايام من 09-10 سبتمبر 2013، اسطنبول، تركيا، ص 1.

وأوصت اللجنة من خلالها على تطبيق هذه النسبة اعتبارا من نهاية عام 1922م، ليتم ذلك لتطبيق بشكل تدريجي خلال ثلاث سنوات بدءا من 1990، وكانت هذه التوصيات مبنية على مقترحات تقدم بها كوك COOKE والذي أصبح بعد ذلك رئيسا لهذه اللجنة، لذلك سميت تلك السنة السابقة للكفاية رأس المال بنسبة بازل أو نسبة كوك، ويسميها الفرنسيون أيضا معدل العلامة الأدنى RSE.

وقد قامت لجنة بازل بتقسيم دول العالم إلى مجموعتين وذلك من حيث اوزان المخاطرة الائتمانية دول متدنية المخاطر وتضم مجموعتين فرعيتين هما: المجموعة الأولى وتضم دول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD يضاف إلى ذلك دولتين هما: سويسرا، المملكة العربية السعودية، والمجموعة الفرعية الثانية هي الدول التي قامت بعقد بعض الترتيبات الافتراضية خاصة مع صندوق النقد الدولي وهي: أستراليا، النرويج، النمسا، البرتغال، نيوزيلندا، فلندا، إيسلندا، الدانمارك، اليونان، وتركيا، وقد قامت اللجنة بتعديل ذلك المفهوم خلال جويلية 1994 وذلك باستبعاد دولة من هذه المجموعة لمدة خمس سنوات إذا ما قامت اللجنة بإعادة جدولة دينها العام الخارجي، أما بالنسب للدول المرتفعة المخاطر فهي تشمل كل دول العالم ما عدا الدول التي أشير إليها في المجموعة السابقة، حيث قامت لجنة بازل كذلك بوضع أوزان رجحية مختلفة لدرجة خاطر الأصول: فالوزن الترجيحي يختلف باختلاف الأصل من جهة وكذا الاختلاف الملتزم بالأصل أي المدين من جهة أخرى، ومن هنا نجد أن الأصول تتدرج عند حسب معيار كفاية رأس المال من خلال أوزان خمسة وهي: الصفر، 10%، 20%، 50%، 100%.[1]

جدول رقم (1-1): الموجودات وأوزانها حسب مقررات اتفاقية بازل I.

الموجودات	الوزن

[1] مفتاح صلاح، **مرجع سابق**، ص 1.

اولا: موجودات لا تحمل مخاطر. - النقود. - المطلوبات من الحكومة والبنك المركزي بالعملة المحلية. - معلومات أخرى من دول OCDE وبنوكها المركزية. - محتويات معززة بضمانات نقدية أو ضمانات من حكومة OCOE.	صفر
ثانيا: موجودات متوسطة المخاطر. - مطلوبات أخرى من مؤسسات القطاع العام المحلية والقروض. - المضمونة من قبلها (باستثناء الحكومة المركزية). - مطلوبات من مصارف مرخصة في دول OCDE أو قروض مضمونة من قبلها. - المطلوبات من مصارف التنمية الدولية والإقليمية. - مطلوبات أخرى من مؤسسات القطاع العام الحكومات OCDE أو قروض مضمونة من قبلها. - مطلوبات أو قروض مضمونة من مصارف خارج الدول OCDE وبقي على استحقاقها أقل من سنة.	0-50% بحسب تقدير السلطة %20 %20 %20 %20 %50
قروض تم تسديدها بالكامل لعقارات لاقتراض السكن والتأجير.	
ثالثا: موجودات عالية المخاطر. -مطلوبات من القطاع الخاص. -مطلوبات من المصارف خارج دول OCDE وبقي على استحقاقها أكثر من سنة. -مطلوبات من الحكومات المركزية لدول OCDE غير (ما لم تكن بالعملة المحلية).	

-مطلوبات من شركات تابعة للقطاع العام. -الموجودات الثانية مثل: المباني والآلات. -العقارات والاستثمارات الأخرى. -الأدوات الرأسمالية الصادرة من قبل مصارف أخرى. -الموجودات الأخرى.	%100

المصدر: مفتاح صلاح، رحال فاطمة، **مداخلة بعنوان: تأثير مقررات لجنة بازل III على النظام المصرفي الاسلامي**، مداخلة ضمن المؤتمر العالمي التاسع للإقصاء والتمويل الإسلامي: النمو والعدالة والاستقرار من منظور اسلامي ايام من 09-10 سبتمبر 2013، اسطنبول، تركيا، ص 2.

مكونات رأس المال: حسب معيار بازل I: تم تقسيم رأس المال إلى مجموعتين أو شريحتين،

- **رأس المال الأساسي:** ويملك الشريحة الأولى ويشمل العديد من العناصر هي:

حقوق المساهمين (رأس المال المدفوع، والاحتياطات المعلنة، الاحتياطات العامة والقانونية والأرباح غير الموزعة أو المحتجزة).

- **رأس المال المساند:** ويعتى الشريحة الثانية وتشمل العناصر التالية:

احتياطات إعادة تقييم الموجودات والمخصصات العامة والاحتياطات غير المعلنة وأدوار رأس المال الهجينة (دين –حق ملكية) والديون طويلة الأجل من الدرجة الثانية.

وتشترط توصيات لجنة بازل ألا يزيد رأس المال المسائل عن 100% من مبلغ رأس المال الأساسي. [1]

وهكذا معدل كفاية رأس المال حسب مقررات لجنة بازل I كما يلي:

رأس المال (الشريحة 1 –الشريحة 2)

مجموعة التعهدات وبطريقة الالتزامات مرجحة الخطر

>8%

[1] نفس المرجع السابق، ص 3.

1. التعديلات التي أدخلت على اتفاقية بازل I:

- في أفريل 1995 قامت لجنة بازل للإشراف المصرفي باقتراح إدخال مخاطر السوق التي تتحملها البنوك بعد ما كانت الاتفاقية الأولى تعنى بمخاطر الائتمان فقط.
- وعرضتها كاقتراح للنقاش، ومع تلقي الملاحظات وإدخال التعديلات عليها أصبحت جاهزة للتطبيق في سنة 1998.
- إضافة شريحة ثالثة لرأس المال والتي تتمثل في القروض المساندة لأجلى سنتين وفقا لمحددات معينة إضافة إلى الشريحتين المعمول بها من قبل.
- بعد وضع هذه النسبة رأت هذه المصارف إلى ضرورة إعادة النظر في احتساب كفاية رأس المال لديها، وذلك مقابل المخاطر المتنوعة التي أصبحت تتعرض لها خاصة في ظل انتشار التعامل بالأدوات المالية الحديثة كالمستحقات لذلك أصدرت الجنة بازل اتفاقية خاصة لاحتساب الملاءة أي احتساب رأس المال المواجهة المخاطر السوقية. [1]

2. تأثيرات مقررات بازل I على النظام المصرفي:

منذ بدأ العمل باتفاقية بازلا في 1992 نتج عنها بعض الجوانب الإيجابية وأخرى سلبية وفيما يلي سنتناولها بإيجاز على النحو التالي:

أ. **إيجابيات تطبيق مقررات بازل I:** تتمثل أهم ايجابياتها.

- إتاحة المعلومة حول البنوك مما يساعد العملاء على اتخاذ القرار الأفضل؛
- سهولة التطبيق مما يوفر على البنوك الوقت والجهد انظر لاهتمامها فقط لمخاطر الائتمان؛

[1] سليمان ناصر، **النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل**، كلية العلوم الاقتصادية والحقوق، جامعة ورقلة، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد السادس، 2006، ص 154.

- حث البنوك على أن تكون أكثر حرصا ورشدا في توظيفاتها من خلال الاتجاه إلى التوظيف في أصول ذات اوزان أقل من حيث المخاطرة، والموازنة المستمرة بين حجم الأصول الخطرة ورأس المال المقابل لها، بل ربما تضطر البنوك أيضا إلى تصفية أصولها الخطرة واستبدالها بأصول أقل مخاطرة، إذا واجهت صعوبة في زيادة عناصر المال لاستفاء النسبة المطلوبة لمعيار كفاية رأس المال؛

ب. سلبيات تطبيق مقررات بازل I: لها عدة انتقادات بتمثل أهمها في:

- لم تواكب مقررات بازل I تطورات إدارة المخاطر وابتكارات المالية.
- اشتداد درجة المنافسة التي تواجهها البنوك من المؤسسات غير المصرفية لتي دخلت مجال العمل مثل شركات التأمين وصناديق الاستثمار أولا تخضع بدورها لمتطلبات معيار كفاية رأس المال، فضلا عن التكلفة الإضافية التي تقع على المنشآت المصرفية؛ مما يجعلها في موقف تنافسي أضعف.
- اعلى معيار بازل I وضعا مميزا لمخاطر مديونات الحكومات وبنوك باقي دول العالم حيث خصص وزن مخاطر منخفض لدول منظمة OECD، بالرغم من أن بعض الدول الأعضاء في هذه المنظمة تعاني من مشاكل اقتصادية قد تفوق دول العالم الأخرى غير الأعضاء بها مثل تركيا، اليونان.[1]

ثانيا: مقررات اتفاقية بازل I.

سنتطرق إلى أهم مقررات لجنة بزل واهم والإصلاحات والإضافات التي وردت في هذه الاتفاقية:

[1] مفتاح صالح، مرجع سبق ذكره، ص4.

في يونيو 1999 نشرت لجنة بازل اقتراحات أولية لإطار جديد لقياس الملاءة المصرفية (كفاية رأس المال) يحل محل اتفاقية عام 1988م، وتدخل فيها معايير تأخذ فالاعتبار وبشكل أكثر دقة وشمولية معامل المخاطرة في ميزانيات المصارف في 16 يناير 2001م تقدمت لجنة بازل بمقترحات أكثر تحديد أو تفصيلا حمل الإطار الجديد السابق لمعدل الملاءة المصرفية، وطلبت إرسال التعليقات عليها من المعنيين والمختصين والهيئات ومنها (صندوق النقد الدولي) قبل نهاية شهر مايو 2001م، وكان من المتوقع أن تصدر اللجنة النسخة النهائية من هذا الإنفاق قبل نهاية عام 2001م، لكن نظرا لكثرة الردود والملاحظات كتبت إجازة هذه النسخة في يونيو 2004 وحددها أجل تطبيق يمتد إلى نهاية 2006م كحد أقصى، وهذا الذي عرف باتفاقية بازل II حيث بدأ تطبيق القافية بازل 2 مع بداية عام 2007.

وقد ركزت مقررات بازل II على ثلاثة، وكان (دعائم) أساسية موضحة بالتفصيل في الجدول التالي رقم 02 وهي:[1]

جدول رقم (1-2): الدعائم الأساسية للمقررات اتفاقية بازل II.

الدعامة الاولى	الدعامة الثانية	الدعامة الثالثة
متطلبات الحد الأدنى:	**عمليات المراجعة الداخلية:**	**انضباط السوق:**

[1] المرجع السابق، ص 155.

- لا تغير في المعدل المتمثل 8% وكذلك لا تغير جوهري في احتساب متطلبات رأس المال تجاه مخاطر السوق. - تغير كبير في أساليب احتساب المتطلبات تجاه المخاطر الائتمانية كما تم إضافة متطلبات تجاه المخاطر التشغيلية. - بالنسبة للمخاطر الائتمانية هناك ثلاثة أساليب مطلقة لاحتساب الحد الأدنى وهو الأسلوب المعياري وأسلوب التقييم الداخلي الأساسي وأسلوب الداخلي المتقدم. - هناك حوافز للمصارف استخدام أساليب التقييم الداخلي، إلا أن ذلك يتطلب تواجد أنظمة رقابية فعالة وكفاءة كبيرة في جمع البيانات والمعلومات وإدارة المخاطر.	- أربعة مبادي رئيسية: - يستوجب على المصارف امتلاك أساليب التقييم الكفاءة الكلية لرأس المال وفقا لحجم المخاطر وأن تتطلب أيضا استراتيجية للمحافظة على مستويات رأس المال المطلوبة. - يتوجب على الجهة الرقابية مراجعة أساليب تقييم كفاية رأس المال لدى المصارف الخاضعة لها. - واتخاذ الإجراءات المناسبة عند قناعتها بعدم كفاية راس المال الموجود. - يتعين على الجهة الرقابية أن تتوقع احتفاظ المصرف بزيادة في رأس المال عن الحد الأدنى المطلوب وان تمتلك هه الجهة القدرة على التزامهم بذلك.	- يعمل انضباط السوق على تشجيع سلامة المصارف وكغايتها من خلال التأكيد على تعزيز الشفافية. - هناك إفصاح أساسي وافصاح مكمل لحمل انضباط السوق أكثر فعالية ويشمل الإفصاح أربعة نواحي رئيسية وهي: نطاق التطبيق، وتكوين رأس المال وعمليات تقييم وإدارة المخاطر، بالإضافة إلى كفاية رأس المال.
-بالنسبة للمخاطر التشغيلية هناك ثلاثة أساليب في احتساب متطلبات الحد الأدنى لرأس المال وهي أسلوب المؤشر الأساسي، والأسلوب المعياري وأسلوب	-يتعين على الجهة الرقابية التدخل في وقت مبكر لمنح انخفاض أو تراجع رأس المال عن المستوى المطلوب واتخاذ إجراءات سريعة في حال عدم	

القياس المتقدم، ويتم الاختيار وفقا لشروط ومعايير معينة.	المحافظة على هذا المستوى. - هناك اهتمام في عمليات المراجعة الرقابية بصورة رئيسية، لمخاطر التركيز ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر الرهونات.	

المصدر: مفتاح صلاح، رحال فاطمة، **مرجع سبق ذكره**، ص 5.

انعكاسات مقررات بازل II على النظام المصرفي:

أ. أهم الانعكاسات الإيجابية في:

- ضمان سلامة البنوك زمنه الحفاظ على استقرار النظام البنكي والمالي؛
- ضمان المنافسة العادلة ما بين البنوك عن طريق توفير تشريعات وانظمة متكافئة ما بين مختلف البلدان التي تنشط فيها؛
- إلغاء كل تمييز ما بين الدول واقتصارها فقط على المخاطر التي تحملها والأخذ في الحسبان بعض الأدوات المستحدثة للتقليل منها.

ب. الانعكاسات السلبية: تتمثل نقائص هذه الاتفاقية.

- لم تعط تعريف ائتماني لبعض ممارسات البنوك مما يضاعف من تكاليف التمويل لديها؛
- غير إلزامية التطبيق مما يحد من مفعولها؛
- تتواكب مع البنوك الكبيرة والتي لديها خبرات وتقنيات تمكنها من تطبيقها؛
- احتجاز نسب أكبر من الأرباح لتكوين مخصصات يؤدي إلى تراجع ربحية البنوك؛[1]
- فشل مقررات بازل 2 في حماية البنوك من الضغوط الائتمانية التي تعرضت لها بسبب الأزمة المالية العالمية 2008، الأمر الذي جعل بعض الاقتصاديين يشككون في الافتراضات الضمنية التي يقوم عليها إطار بازل 2.

[1] طارق عبد العال، **مرجع سابق**، ص73.

1. الإضافات الواردة في اتفاق بازل II:

بهدف اتفاق بازلا II إلى بناء أساس صلب للتنظيم والرقابة على كفاية رأس المال وبني الشفافية والإفصاح في السوق ولتحسين إضافي في تحسين أساليب إدارة المخاطر وبالتالي إلى الاستقرار المالي، حيث تم بناءه على الأساس الذي أرساه الاتفاق الأول وبالتالي لحساب متطلبات كفاية رأس المال مع جعل المعايير أكثر حساسية للمخاطر وذلك من خلال إدخال تعديلات جوهرية على آلية احتساب الموجودات المرجحة وبخاصة بما يتعلق بمخاطر الائتمان، بحيث تأخذ بالاعتبار اختلاف درجة المخاطرة بين عميل وآخر، وكذلك أضاف موضوع المخاطر التشغيلية والتحوط مقابلها، والعمل على دمج متطلبات كفاية رأس المال وعمليات الرقابة المصرفية والانضباط في السوق (الشفافية حول رأس المال، وإدارة المخاطر) لتتكامل وتسهم في تطوير أساليب إدارة المخاطر وتعزيز الحكومة.

ثالثا: مقررات اتفاقية بازلIII :

نبرز أهم الإصلاحات والإضافات وأهم المحاور التي مرت بها بازل 3 وذلك فيما يلي: [1]

1. مقررات اتفاقية بازل III:

اعلنت الجهة الرقابية للجنة بازل الرقابية وهي مجموعة مكونة من محافظى البنوك المركزية ومديري الإشراف فيها، عن اصلاحات القطاع البنكي بتاريخ 12 سبتمبر 2010 وذلك بعد اجتماعها في مقر اللجنة في بنك التسويات الدولية في مدينة بازل السويسرية في اجتماعهم في العاصمة الكورية الجنوبية في 12 نوفمبر 2010 وتلزم قواعد اتفاقية بازل 3 البنوك بتحصين انفسها جيدا ضد المالية في المستقبل، وبالتغلب بمفردها على الاضطرابات المالية التي من الممكن أن تعرض لها من دون مساعدة أو تدخل البنك المركزي أو الحكومة، وتهدف الاصلاحات المقترحة بموجب بازل إلى زيادة متطلبات رأس المال،

[1] طارق عبد العال، **مرجع سابق**، ص73.

وبالتالي تعزيز جودة رأس المال للقطاع البنكي حتى يتسنى له تحمل الخسائر المقترحة سوف يتطلب من البنوك الاحتفاظ بنسب عالية من رأس المال، وبرأسمال ذي نوعية جيدة.[1]

2. الإصلاحات الواردة في اتفاقية بازل III:

- إلزام البنوك بالاحتفاظ بقدر من رأس المال الممتاز يعرف باسم رأس المال الأساسي أو هو من المستوى الأول ويتألف من رأس المال المدفوع والأرباح المحتفظ بها ويعادل بـ 4.5% على الأقل من أصولها التي تكتنفها المخاطر بزيادة عن النسبة الحالية والمقدرة بـ 2% وفق اتفاقية بازل 2؛
- تكوين احتياطي جديد منفصل يتألف من أسهم عادية ويعادل 2.5% من الأصول أي البنوك التي يجب أن تزيد كمية رأس المال الممتاز التي تحتفظ به لمواجهة الصدمات المستقبلية إلى ثلاث أضعاف ليبلغ نسبة 7% وفي حالة انخفاض نسبة الأموال الاحتياطية عن7% يمكن للسلطات المالية أن تفرض قيودا على توزيع البنوك للأرباح على المساهمين أو منح المكافأة المالية لموظفيهم، ورغم الصرامة في المعايير الجديدة إلا أن المدة الزمنية لتطبيق هذه المعايير والتي قد تصل إلى عام 2019جعلت البنوك تتنفس الصعداء؛[2]
- وبموجب الاتفاقية الجديدة ستحتفظ البنوك بنوع من الاحتياطي لمواجهة الآثار السلبية المترتبة على حركة الدورة الاقتصادية بنسبة تتراوح بين صفر و2% من رأس المال الأساسي، حقوق المساهمين ومع توافر حد أدنى من مصادر التمويل المستقرة لدى البنوك وذلك لضمان عدم تأثرها بأداء دورها في منح الائتمان والاستثمار؛
- رفع معدل المستوى الأول الإجمالي الحالي من 4% إلى 6% وعدم احتساب الشريحة الثالثة في معدل كفاية رأس المال ومن المفترض أن يبدأ العمل تدريجيا هذه الإجراءات

[1] نفس المرجع السابق، ص، 7.

[2] نادية بلورغي، فاطمة رحال، **واقع وآفاق تطبيق البنوك الإسلامية لمقررات بازل 3**، مصرف الراجحي الإسلامي، مجلة الاقتصاد، الإسلامي العالمية، العدد فبراير 2015، ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.

اعتبارا من يناير عام 2013 وصولا إلى بداية العمل بها في عام 2015 وتنفيذها بشكل نهائي في عام 2019.

وقد اصاف بازل III معيارا جديدا وهو الرافعة المالية وتمثل الأصول داخل وخارج الميزانية من دون أخد المخاطر بعين الاعتبار إلى رأس المال من الشريحة الأولى وهذه النسبية يجب الا تقل عن 3%.

وخلاصة القول ان بازل III أدخلت مفاهيم جديدة على معيار نازل III يمكن تلخيصها في أهم النقاط التالية:

1. تعديل مكونات رأس المال التنظيمي لتشمل ادوات أكثر استقرارا وتقسم إلى ما يلي:

- الشريحة الأولى للأسهم العادية وتتكون بشكل رئيسي من رأس المال المدفوع والاحتياطات والأرباح المدورة.
- الشريحة الأولى الإضافية.
- الشريحة الثانية.

وقامت اتفاقية بازل III بإلغاء الشريحة الثانية من رأس المال.

2. قامت اتفاقية بازل III بتعديل حدود نسبة كفاية رأس المال ابتداء من عام 2013 ولغاية عام 2018. [1]
3. إضافة معايير جديدة لإدارة ومراقبة مخاطر السيولة في البنوك حيث أدخلت معيارا خاصا بالسيولة لتأكد من أن البنوك تملك موجودات تملك تسيلها لتغطية احتياجاتها وودائع أكثر استقرارا. اضافت بازل III معيارا جديدا وهو الرافعة المالية. [2]

3. محاور اتفاقية بازلIII :

تتكون اتفاقية بازل الثالثة من خمسة محاور وهي:

[1] نادية بلورغي، نفس المرجع السابق.

[2] نادية بلورغي، مرجع سابق

- ينص المحور الأول للمشروع للاتفاقية الجديدة على تحسين نوعية وبنية وشفافية قاعدة رسمية للبنوك وتجعل مفهوم رأس المال الأساسي مقتصرا على رأسمال مكتب هو الأرباح غير الموزعة مضافا إليها أدوات رأس المال غير المشروطة وغير مقيدة بتاريخ الاستحقاق أي الأدوات القادرة على استيعاب الخسائر فور حدوثها.
- ينص المحور الثاني: تشدد مقترحات لجنة بازل في المحور الثاني لتغطية مخاطر الجهات المقترضة المقابلة والناشئة عن العمليات في المشتقات وتمويل سندات الدين وعمليات ضمان متطلبات رأس المال إضافي للمخاطر المذكورة وكذلك لتغطية الخسائر.
- تدخل لجنة بازل في المحور الثالث نسبة جديدة وهي الرفع المالي.

وهي تهدف لوضع حد أقصى لتزايد نسبة الديون في النظام المصرفي وهي نسبة بسيطة كما أن المخاطر التي لا تستند إلى نسبة الرفع المالي لمتطلبات رأس المال على أساس المخاطرة وهي تقديم ضمانات إضافية فيوجه نماذج لمخاطر ومعايير الخطأ وتعمل كمعيار إضافي موثوق لمتطلبات المخاطر الأساسية. [1]

- يهدف المحور الرابع: إلى أن البنوك لا تتبع سياسات الإقراض مواكبة أكثر هما يجب فتزيد التمويل المفرط للأنشطة الاقتصادية في مرحلة النمو والازدهار وتمتع أيام الركود عن الإقراض فتعمق الركود الاقتصادي وتطيل مداه الزمني. [2]
- يعود المحور الخامس لمسألة السيولة والتي تبين أثناء الأزمة المالية العالمية الخبرة مدى أهميتها لعمل النظام المالي ولأسواق بكاملها ومن الواضح أن لجنة بازل رغب في بلورة معيار عالمي للسيولة، وتقترح اعتماد نسبتين الأولى هي نسبة تغطية السيولة LCR والتي تتطلب من البنوك الاحتفاظ بأصول ذات درجة سيولة عالية لتغطية النقدي لديها

[1] مرجع سابق، ص 219،221.

[2] مرجع سابق، ص 219،221.

حتى 30 يوما أما بالنسبة الثانية NS FR فهي لقياس السيولة المتوسطة وطويلة الأمد والهدف منها أن يتوفر للبنوك مصادر تمويل مستقرة لأنشطتها.

المبحث الثالث: التحليل المالي في المؤسسة.

التحليل المالي موضوع هام من مواضيع الإدارة المالية، ظهرت أهميته في بادئ الأمر في ميدان الإقراض والاستثمار، وانتقلت بعد ذلك إلى الميادين المتنوعة للإدارة المالية كوسيلة من وسائل التخطيط والرقابة، فهو في جوهره لا يخرج عن الدراسة التفصيلية للبيانات المالية والارتباطات فيما بينها وإثارة الأسئلة حول مدلولاتها في محاولة لتفسير لأسباب التي أدت إلى ظهور هذه البيانات بالكميات التي هي عليها، مما يساعد على اكتشاف نقاط القوة والضعف في السياسات المالية المعمول بها.

وللتطرق إلى موضوع التحليل المالي التقليدي بوضوح ارتأينا إلى تقسيم الموضوع على ثلاثة مطالب أساسية تتمثل بالترتيب على تعريف وأهمية التحليل المالي التقليدي، أهدافه ونتائجه، الجهات المستفيدة منه.

المطلب الأول: ماهية التحليل المالي.

1. تعريف التحليل المالي:

تعددت التعاريف الخاصة بالتحليل المالي التقليدي كونه أسلوب من خلاله يتم تحديد الوضع المالي للمؤسسة ومنها:

التعريف الأول: التحليل المالي عبارة عن معالجة منظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستعمل في اتخاذ القرار وتقييم أداء المؤسسات في الماضي والحاضر، وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل، كما يتضمن عملية تفسير القوائم المالية المنشورة وفهمها لأجل اتخاذ القرارات المستقبلية.[1]

التعريف الثاني: يعتبر التحليل المالي التقليدي خطوة تمهيدية ضرورية للتخطيط المالي، إذ من الضروري التعرف على المركز المالي للمنشاة قبل التفكير في وضع الخطط المستقبلية، التحليل المالي على البيانات التاريخية التي تظهر في الميزانية العمومية وقائمة الدخل، يعتبر أداة للكشف عن مواطن ونقاط الضعف في المركز المالي وفي السياسات المختلفة التي تؤثر على الربح.[2]

التعريف الثالث: هو عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من مؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي تساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع، وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى وذلك لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المنشأة بقصد اتخاذ القرارات.[3]

2. أهمية التحليل المالي:

تكمن أهمية التحليل المالي التقليدي باعتباره أحد مجالات المعرفة الاجتماعية التي تهتم بدراسة التي تطرأ على هذه العناصر في فترة زمنية محددة، وعليه يمكن القول ان أهمية التحليل المالي تندرج في النقاط التالية:

- يعتبر أحد مهام المدير المالي في المؤسسات المختلفة فهو يساعده في أداء مهامه بشكل فعال.

---

[1] وليد ناجي الحيالي، **الاتجاهات الحديثة في التحيل المالي**، ثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص13.

[2] خلدون إبراهيم، **الإدارة المالية والتحليل المالي**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2000، ص93.

[3] رامي هاشم نبيل، درجة الماجستير في تخصص التخطيط الإداري، **التحليل المالي ودوره في منح القرار الائتماني في المصارف التجارية العاملة في فلسطين**، 2006، ص 12.

- تستخدمه الجهات المسؤولة في البنوك التجارية عند منحها التسهيلات المصرفية لزبائنها حيث يوضح مدى قدرة العملاء على الوفاء بالتزاماته المترتبة على التسهيلات الاقراضية.
- تساعد النسب المالية والاحصائية والمعلومات والبيانات التي تمثلها هذه النسب والاتجاهات والتغيرات في تفهمها والحكم عليها من قبل مدققي الحسابات وبالتالي يمكن اعتبار التحليل المالي أداة فعالة لزيادة التدقيق. [1]
- الحكم على صلاحية السياسة المالية داخل المؤسسة.
- تمكين الإدارة من تصحيح الانحرافات حال حدوثها وذلك باتخاذ القرارات اللازمة في الوقت المناسب.[2]

3. أهدافك التحليل المالي:

تختلف أهداف التحليل المالي التقليدي باختلاف الأطراف التي تقوم به، فيمكن للمؤسسة أن تحدد هذه الأهداف بالتنسيق مع دوائرها المالية، إما أن تقوم بها جهات خارجية أي خارج عن المؤسسة المتمثلة في المصرفيين ورجال الأعمال المهتمين بالمؤسسة، الموردين...الخ.

➢ ويمكن تلخيص أهداف التحليل المالي فيما يلي:

- مقارنة الوضعية المالية للمؤسسة مع المؤسسات الأخرى من نفس القطاع؛
- توضيح سياسة القروض اتجاه الزبائن؛
- قياس مردودية العمليات المحققة من طرف المؤسسة؛
- وضع المعلومات المتوصل إليها كأساس للتقديرات المستقبلية؛[3]
- توجيه أصحاب الأموال والراغبين الاستثمار إلى مجالات الاستثمار المختلفة والعائد المتوقع من كل مجال؛
- معرفة قدرة المؤسسة في تسديد ديونها في الأجال المحددة؛
- المساعدة في اتخاذ القرارات المالية بأقل تكلفة ممكنة وأعلى عائد. [1]

---

[1] وليد ناجي الحيالي، أ. محمد عثمان يطمة، **التحليل المالي**، مكتبة الفلاحة للنشر والتوزيع، الأردن، 1996، ص21-22.

[2] حمزة الشمخي، إبراهيم الحناوي، **الإدارة المالية الحديثة**، دار الصفاء للنشر، الأردن، 1992، ص50.

[3] خلدون إبراهيم شريفات، **إدارة التحليل المالي**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2001، ص95.

4. نتائج التحليل المالي:

بعد إجراء الفحص الدقيق للمعلومات المالية للمؤسسة ومعالجتها باستعمال وسائل معينة نستخلص نتائج هذه الأخيرة تختلف حسب وضعية المحال المالي بالنسبة للمؤسسة داخلي او خارجي.

1/4. نتائج التحليل الخارجي: اختلاف المستعمل الخارجي أيضا تختلف النتائج التي يمكن أن تكون أحد أو كل العناصر التالية:

- ملاحظات حول الأعمال التي تقوم بها المؤسسة في الميدان المالي؛
- تقييم النتائج المالية وبواسطتها يتم تحديد الأرقام الخاضعة للضرائب؛
- تقييم الوضعية المالية ومدى استطاعة المؤسسة لتحمل نتائج القروض؛
- الموافقة أو الرفض لعقد القرض عند تقديم طلب القرض إلى بنك خاصة؛[2]
- مقارنة الوضعية العامة للمؤسسة مع المؤسسات الأخرى من نفس القطاع وإظهار أحسنها وأضعفها.

2/4. نتائج التحليل الداخلي: كما يمكن للمحلل المالي أن يصل إلى النتائج حسب هدف من تحليله.

- إعطاء حكم على فترة التسيير للفترة تحت التحليل؛
- الاطلاع على مدى صلاحية السياسات المالية والإنتاجية والتموينية والتوزيعية للفترة تحت التحليل؛
- التحقق من المركز المالي للمؤسسة والأخطار المالية التي قد تتعرض لها بواسطة المديونية مثلا؛
- اتخاذ قرارات حول الاستثمار، أو التمويل، توزيع الأرباح أو تغيير رأس المال؛
- إعطاء اهتمام على مدى تطبيق التوازنات المالية في المؤسسة وعلى المردودية فيها؛
- وضع المعلومات أو النتائج المتوصل إليها كأساس للتقديرات المستقبلية لوضع البرامج، حيث التحليل المالي التقليدي يكمل التقسيم التقديري في المؤسسة ولا يقل أهمية عنه.[3]

---

[1] إبراهيم محمد الزغبي، **الادارة والتحليل المالي**، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001، ص166–167.

[2] ناصر دادي عدون، **تقنيات مراقبة التسيير التحليل المالي**، الجزء الأول، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1997، ص12–13.

[3] ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص12-13.

5. الجهات المستفيدة منه:

إن الاستعمالات الواسعة للتحليل المالي التقليدي جعلت منه اهتمام الكثيرين، رغم أن كل فئة من الفئات تتطلع إلى أهداف مختلفة أخرى عن الأخرى حيث تسعى كل فئة إلى حصول على المعلومات التي تحتاجها، وهذه الجهات هي:

1/5. المستثمرين: يهتم المستثمرين بسلامة استثماراتهم ومدى مناسبة عوائدها الحالية والمستقبلية للمخاطر التي قد تتعرض لها، لذا يقومون بعملية التحليل المالي قبل اتخاذ قراراتهم الاستثمارية للتوصل إلى المعلومات كما يلي:

- أداء المؤسسة على المدى القصير والطويل وكذا قدرتها على الاستمرار في تحقيق العوائد المناسبة على الاستثمارات.
- الاتجاه الذي اتخذته ربحية المؤسسة على مدى فترة معقولة من الزمن؛
- سياسة توزيع الأرباح المتبعة ومدى ثباتها؛
- سياسة الوضع المالي للوحدة الاقتصادية والعوامل التي تؤثر فيه مستقبلا؛
- نتيجة مقارنة أداء المؤسسة بأداء مؤسسات مشابهة في النشاط، الحجم والعمر وكذلك أداء الصناعة التي تنتمي إليها؛
- إمكانية تطور المؤسسة ونموها وتأثير ذلك على الأرباح والقيمة السوقية لأسهمها.

2/5. إدارة المؤسسة: يستعمل التحليل المالي التقليدي من قبل مختلف المستويات الإدارية في المؤسسة لتحقيق أحد الغايات التالية أو كلها:

- تقييم ربحية المؤسسة والعوائد المحققة على الاستثمار؛
- التعرف على الاتجاهات التي يتخذها أداء المؤسسة؛
- مقارنة أداء المؤسسة بأداء المؤسسات أخرى من نفس القطاع؛
- كيفية توزيع الموارد المتاحة على أوجه الاستخدام؛
- تقييم كفاءة إدارة الموجودات؛
- تشخيص المشكلات الحالية؛
- التخطيط للمستقبل.

3/5. سماسرة الأوراق المالية: يهدف هؤلاء من خلال التحليل إلى التعرف على ما يلي: التغييرات التي يمكن ان تطرأ على أسعار الأسهم؛

أسهم الشركات التي يمكن أن تشكل فرص استثمار جيدة، يمكن استغلالها أو تقديم بشأنها للعملاء.

4/5. الدائنون: يقصد بالدائن هو الشخص الذي اكتتب في سندات خاصة بالمشروعات والمحتمل شراؤه لسندات مصدرة أو الاكتتاب في القرض الجديد أو بصدد اقتراض الأموال للمشروع. ونخص بالذكر هنا المؤسسات المالية مثل المصاريف التجارية حيث موضوع الدراسة، فهم يهتمون بقدرة المؤسسة المراد منحها تسهيلات ائتمانية على الوفاء بالتزاماتها والتي يمكن تقييمها من خلال الحصول على المعلومات التالية: [1]

- سيولة المؤسسة باعتبارها أفضل المؤشرات على الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير؛
- ربحية المؤسسة وهيكلها المالي، ومصادر الأموال واستخداماتها؛
- قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح؛
- السياسة المالية التي تتبعها المؤسسة؛
- مدى سلامة المركز المالي للمؤسسة.

5/5. العاملون في المؤسسة: ويهتم العاملون بنتائج المؤسسة وذلك لي:

- تعزيز الشعور بالانتماء والإنجاز في حالة النجاح مما يؤثر في مستوى الإنتاجية؛
- معرفتهم للنتائج الفعلية تمكنهم من التعرف على الحد المعقول لمطالبهم، لتبقى ضمن الظروف الاقتصادية للمؤسسة.

6/5. المصالح الحكومية: يعود اهتمام الجهات الحكومية بتحليل أداء المؤسسات كأسباب قابية بالدرجة الأولى، ولأسباب ضريبية بالدرجة الثانية بالإضافة إلى:

- التأكد من التقيد بالأنظمة والقوانين المعمول بها؛
- تقييم الأداء كرقابة البنك المركزي للبنوك التجارية؛
- مراقبة الأسعار؛

[1] مفلح محمد عقل، **مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي**، دار ايجنادين، للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، 2000، ص 253-257.

- غايات إحصائية.

7/5. المؤسسات المتخصصة بالتحليل: تقوم هذه المؤسسات بعملية التحليل المالي، إما بمبادرة منها أو بناءا على التكليف من إحدى المؤسسات المهتمة بأمر المؤسسة، وذلك مقابل أجور معينة. وقد تتولى الوحدة الاقتصادية نفسها بالطلب إلى المؤسسات المتخصصة للقيام بتحليل أوضاعها المالية ونشر نتائجها وتصنيفها الاقراضي في السوق، إذ أن الشركة ذات التصنيف الجيد ستقترض بسعر فائدة أقل من تلك المؤسسات التي تحتل المكانة أقل نتيجة للتحليل المجد عنها.[1]

المطلب الثاني: عرض الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج.

ان عملية التحليل المالي من اجل معرفة وضعية المؤسسة المالية تتطلب اعادة الميزانية المالية المؤسسة.

1. تعريف الميزانية:

هي قائمة تتضمن أصول المؤسسة والتزاماتها وحقوق ملكيتها في تاريخ معين، أي هي امرأة التي ينعكس عليها المركز المالي للوحدة في التاريخ الذي وضعت فيه، وتعد على هيئة قائمة يدرج في الجانب الأيمن لها عناصر الأصول والأرصدة المدينة الأخرى وفي جانب الأيسر عناصر الخصوم والأرصدة الدائنة الأخرى.

توفر قائمة المركز المالي معلومات مفيدة عن مدى مقالة أو قوة المركز المالي للمؤسسة، تبين لهذه الأخيرة ما لديها من ممتلكات أو موجودات وما عليها من التزامات سواء من قبل الملاك أو اتجاه الغير. [2]

تتضمن الميزانية العناصر المرتبطة بتقييم الوضعية المالية للمؤسسة، وتقدم موجودات التزامات المؤسسة في شكل واحد أو في شكلان منفصلان عن بعضهما البعض، تضم معطيات السنة المالية الجارية والأرصدة الخاصة بالسنة المالية الماضية.

[1] رامي هاشم، مذكرة نيل درجة الماجستير، مرجع سابق، مارس 2006.

[2] محمد مطر، **مبادئ المحاسبة المالية**، دار وائل، عمان، 2007، ص 169.

➢ وينبغي أن تحتوي الميزانية على الأقل العناصر التالية:

1/1. الأصول: تضم الأصول العناصر التالية:

1/1/1. التثبيتات غير الجارية: وتتضمن ما يلي:

- القيم الثابتة المعنوية تضم شهرة المحل وقيم ثابتة أخرى.
- القيم الثابتة المادية والتي تتضمن الأراضي، المباني والقيم الثابتة أخرى.
- التثبيتات الجاري إنجازها.
- التثبيتات المالية: تضم سندات معاد تقييمها، سندات مساهمة، مساهمات وحقوق مماثلة، فروض واصول مالية غير جارية. [1]

2/1/1. الأصول الجارية: تضم كل من المخزونات، الزبائن ومدينون آخرون، حسابات الخزينة الموجبة وما يعادله.

2/1. الخصوم: تضم العناصر التالية:

1/2/1. رؤوس الأموال الخاصة: رأس المال المطلوب وغير المطلوب، احتياطات، فرق إعادة التقدير، الأموال الخاصة المحولة من جديد، نتيجة الدورة.

2/2/1. الخصوم غير الجارية: القروض والديون المالية، الالتزامات الضريبية المؤجلة، مؤونات وإيرادات مقدمة الخصوم المماثلة، خصوم أخرى غير متداولة.

3/2/1. **الخصوم الجارية:** الموردون والحسابات الملحقة، الضرائب، ديون أخرى، حسابات الخزينة (السالبة). [2]

2. عرض جدول الميزانية حسب النظام المالي المحاسبي:

الجدول رقم (1–3): الميزانية (الأصول).

ميزانية

السنة المالية المقفلة في N/12/31

الاصول	ملاحظة	اجمالي N	اهتلاك N	صافي N	صافي N-1

[1] شعيب شنوف، **الممكن والغير ممكن في معايير المحاسبة الدولية الإشكالية تحديات**، الملتقى الدولي بالمركز الجامعي بالوادي، 17–18 جانفي، 2010

[2] شعيب شنوف، مرجع سابق.

أصول غير الجارية فارق بين الاقتناء–المنتوج الإيجابي او السلبي. تثبيتات معنوية تثبيتات عينية أراض مباني تثبيتات عينية أخرى تثبيتات ممنوح امتيازها تثبيتات يجرى إنجازها تثبيتات مالية سندات موضوعة موضع معادلة سندات أخرى مثبتة مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها قروض واصول مالية أخرى غير جارية ضرائب مؤجلة على الاصل					
مجموع الأصول غير الجارية					
أصول جارية مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ حسابات دائنة واستخدامات مماثلة الزبائن المدينون الاخرون الضرائب وما شابهها حسابات دائنة أخرى واستخدامات					

مماثلة الموجودات وما شابهها الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى الخزينة					
مجموع الأصول الجارية					
المجموع العام للأصول					

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 25مارس 2009، ص28.

الجدول (1–4): الميزانية (الخصوم)

الميزانية

السنة المالية المقفلة في N/12/31

الخصوم	ملاحظة	N	N-1
رؤوس الأموال الخاصة راس مال تم اصداره راس مال مستعان به علاوات واحتياطات فوارق إعادة التقييم فارق المعادلة نتيجة صافية رؤوس أموال خاصة أخرى/ ترحيل من جديد			
المجموع			
الخصوم غير الجارية قروض وديون مالية ضرائب (مؤجلة ومرصود لها) ديون أخرى غير جارية			

مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا			
مجموع الخصوم غير الجارية			
الخصوم الجارية موردون وحسابات ملحقة ضرائب ديون أخرى خزينة سلبية			
مجموع الخصوم الجارية			
المجموع العام للخصوم			

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 25مارس 2009، ص28.

3. تعريف حساب النتائج:

حساب النتيجة هو بيان ملخص للأعباء والمنتجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، ويبرز النتيجة الصافية للسنة المالية مميزا بين الربح أو الخسارة.

➢ كما يجب أخذ العوامل التالية بعين الاعتبار:

- لا يتم الاعتراف في قائمة الدخل وفقا لمعايير التقارير المالية الدولية IFRS بالبنود غير العادية؛
- يتم ترحيل صافي الدخل إلى قائمة التغيرات في حقوق الملكية، كذلك يتم تضمين هذه القائمة ببعض بنود المكاسب والخسائر تعود التي لحقوق الملكية، ومن هنا تبرز حقيقة أن التغيرات في حقوق الملكية التي حدثت في المؤسسة خلال فترة معينة لا يمكن معرفتها فقط بواسطة قائمة الدخل.

ويتضمن العناصر المرتبطة بتقييم الأداء، كما يعتبر وثيقة تلخيصيه للأعباء والنواتج الملحقة خلال الدورة المحاسبية الجارية، أما العناصر التي يجب أن تتضمنها حسابات النتائج فهي كما يلي:

- تحليل الأعباء حسب طبيعتها والذي يسمح بتحديد مجاميع التسيير الأساسية كالهوامش الإجمالية، القيمة المضافة والفائض الإجمالي للاستغلال؛

- نواتج النشاطات العادية؛
- الإيرادات والأعباء المالية؛
- العناصر غير العادية؛
- النتيجة الصافية للأسهم؛
- أعباء المستخدمين؛
- الضرائب والرسوم والتسديدات المشابهة؛
- مخصصات الاهتلاكات وخسائر القيمة المتعلقة بالأصول الثابتة المعنوية؛
- نتيجة النشاطات العادية؛
- عناصر غير عادية (نواتج وأعباء)؛ [1]
- النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة إلى شركات المساهمة؛
- مخصصات الاهتلاكات والمؤونات.

➢ في حالة حساب النتيجة للمجمع:

- حصة الوحدات الشريكة والمؤسسات المشتركة في النتيجة حسب طريقة التكافؤ؛
- حصة الفوائد ذات الأقلية في النتيجة الصافية.[2]

1/3. عرض حسابات النتائج حسب النظام المحاسبي المالي:

1/1/1. حسب الطبيعة:

جدول رقم (1-5): حساب النتائج حسب الطبيعة.

حساب النتائج (حسب الطبيعة).

الفترة من.....الى .....

	ملاحظة	N	N-1
رقم الأعمال تغير مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع الإنتاج المثبت			

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 09، سنة 2009، ص24.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 09، سنة 2009، ص24.

إعانات الاستغلال			
1. إنتاج السنة المالية			
المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى			
2. استهلاك السنة المالية			
3. القيمة المضافة للاستغلال (1-2)			
أعباء المستخدمين الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة			
4. الفائض الإجمالي عن الاستغلال			
المنتجات العملياتية الأخرى المخصصات للاهتلاكات والمؤونات الأعباء العملياتية الأخرى استرجاع على الخسائر القيمة والمؤونات			
5. النتيجة العملياتية			
المنتوجات المالية الأعباء المالية			
6. النتيجة المالية			
7. النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)			
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية مجموع منتجات الأنشطة العادية مجموع أعباء الأنشطة العادية			
8. النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
العناصر غير العادية – المنتوجات (يطلب بيانها)			

العناصر غير العادية – الأعباء (يطلب بيانها)			
9. النتيجة غير العادية			
10. النتيجة الصافية للسنة المالية			

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 25 مارس 2009، ص 30.

2/1/3. حسب الوظيفة:

جدول رقم (1–6): حساب النتائج حسب الوظيفة.

حساب النتائج (حسب الوظيفة)

الفترة من..... الى .....

	ملاحظة	N	N-1
رقم الأعمال			
كلفة المبيعات			
هامش الربح الإجمالي			
منتجات أخرى عملياتية			
التكاليف التجارية			
الأعباء الإدارية			
أعباء أخرى عملياتية			
النتيجة العملياتية			
تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة منتجات مالية			
الأعباء المالية			
النتيجة العادية قبل الضريبة			

الضرائب الواجبة على النتائج العادية			
الضرائب المؤجلة على النتائج العادية (تغيرات)			
النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
الأعباء غير العادية			
المنتوجات غير العادية			
النتيجة الصافية للسنة المالية			

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 25 مارس 2009، ص 31.

المطلب الثالث: تحليل الميزانية بواسطة المؤشرات والنسب المالية وتحليل حساب النتائج.

أولا: تحليل الميزانية بواسطة المؤشرات والنسب المالية.

من خلال الميزانية المالية، يمكن الاعتماد عليها بواسطة المؤشرات والنسب المالية لتفسير الحالة المالية للمؤسسة.

وعلى هذا الأساس فإن دراستنا سوف ترتكز على كل من:

1. تحليل الميزانية بواسطة المؤشرات المالية:

إن التوازن المالي للمؤسسة يعني درجة الاستقرار المالي الذي تتمتع به المؤسسة والذي من خلاله يمكن الحكم على سياسة المؤسسة المتبعة في تسيير مواردها واستخداماتها.

➢ ويقوم التوازن المالي على مبدئيين أساسين هما:

- مرونة المؤسسة على مواجهة تسديد ديونها عن طريق التمويل الذاتي؛
- السيولة التي تبين المتاحات المتواجدة لتسديد ديونها بصفة مرنة.

حيث أن النتيجة الصافية بإضافة الإهتلاكات والمؤونات تعتبر مصدر لتمويل المؤسسة ذاتيا أو مقياس لدرجة مردودية هذه المؤسسة. وبما أن غاية التحليل المالي هو تحقيق التوازن المالي بصفة مستمرة، فإننا نجد عدة مؤشرات لتقدير هذا التوازن وذلك بمقابلة استخدامات وموارد المؤسسة.

وتتمثل مؤشرات التوازن المالي في: رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل والخزينة.

1/1. رأس المال العامل: هو ذلك الجزء من الأموال الدائمة المستعملة لتمويل الأصول المتداولة، والمتعارف عليه هو أن التوازن المالي ينشأ عن تمويل الموارد الدائمة لكل الاستخدامات الدائمة، أما ذلك الجزء (رأس المال العامل) فيعبر عن هامش امان بالنسبة للمؤسسة.

ويعطي البنك أهمية بالغة بالنسبة لرأس المال العامل لتعبيره عن قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المالية القصيرة الأجل حتى وإن تعرضت دورة الاستغلال إلى بعض التأخير فيما يخص تحصيل الحقوق. [1]

- ويتم حساب رأس المال العامل بطريقتين:

- **حسابه من أعلى الميزانية:** تحسب قيمة رأس المال العامل من أعلى الميزانية المالية المختصرة وفق العلاقة التالية:

رأس المال العامل = (رأس المال + الخصوم غير الجارية) – أصول غير الجارية

- **حسابه من أسفل الميزانية:** هو ذلك الفرق الحاصل من عملية طرح قيمة الخصوم الجارية من قيمة الأصول الجارية.

رأس المال العامل = أصول جارية – خصوم جارية

1/1/1. أصناف رأس المال العامل: يتضمن أربعة أنواع أساسية وهي:

أ. **رأس المال العامل الدائم:** يحسب وفق القوانين التالية:

رأس المال العامل الدائم = (رأس المال + الخصوم غير الجارية) – أصول غير الجارية

رأس المال العامل الدائم = أصول جارية–خصوم جارية

رأس المال العامل الدائم = الأموال الخاصة – خصوم غير جارية

[1] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2003، ص 147.

ب. رأس المال العامل الخاص: هو عبارة عن رأس مال العامل دون الأخذ بعين الاعتبار الديون الطويلة والمتوسطة الأجل لتمويل الأصول غير الجارية، أي عبارة عن مقدار من الأموال الخاصة الموجهة أو التي تسمح بتمويل الأصول غير الجارية وهو يوضح لنا الاستقلالية المؤسسة في تمويل استثماراتها ويحسب كما يلي:

رأس المال العامل الخاص = رأس المال العامل – خصوم غير جارية
رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة– الاصول غير جارية
راس المال العامل الخاص = أصول الجارية – مجموع الأصول

ج. **راس المال العامل الإجمالي:** يقصد به مجموع عناصر الأصول التي يتكلف بها نشاط استغلال المؤسسة، وهي مجموعة الأصول التي تدور في مدة سنة أو أقل وتشمل مجموع الأصول الجارية (المتداولة) أي:

رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول الجارية
رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول . اصول جارية

د. رأس المال العامل الخارجي (الاجنبي): هو جزء من الديون الخارجية التي تمول رأس المال العامل الإجمالي أو الأصول الجارية ويحسب كما يلي: [1]

رأس المال العامل الخارجي = خصوم غير جارية + خصوم جارية
راس المال العامل الخارجي = رأس المال العامل الإجمالي – رأس المال العامل الخاص

والشكل التالي يوضح طرق حساب مختلف رؤوس الأموال العاملة.

شكل (1–1): طرق حساب مختلف رؤوس الأموال العاملة.

أصول غير جارية	رأس المال

[1] رابح حمودي، **تحليل الاستغلال وتحليل الميزانية**، دار المعرفة، الجزائر، 00

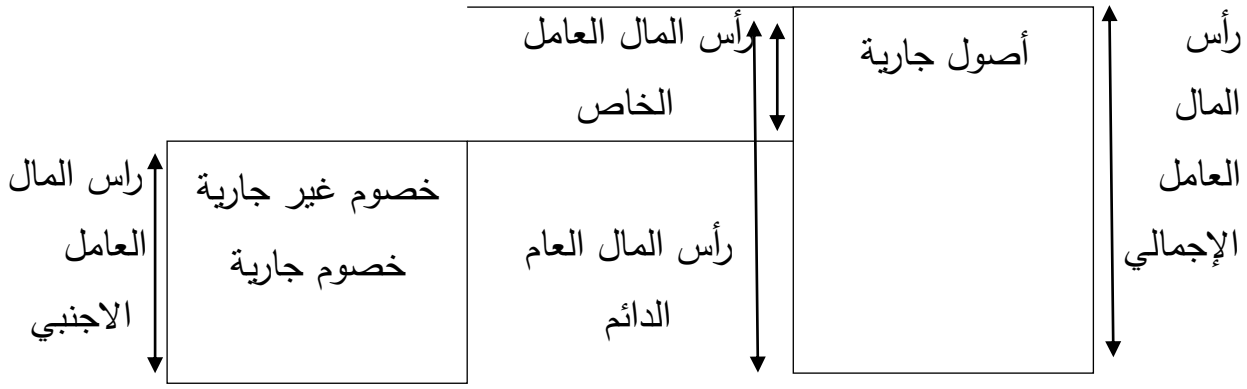

المصدر: من اعداد الطالبين.

- هناك ثلاث حالات التي قد يمر بها رأس المال العامل.

الحالة الأولى: أصول جارية = خصوم جارية ← ر. م. ع = 0

وهو يمثل التوازن المالي الأدنى ينتظر من خلالها تأمين قدرة المؤسسة على الوفاء بدونها في ميعاد استحقاقها.

الحالة الثانية: أصول جارية > خصوم جارية ← ر. م. ع > 0

تتحقق هذه الحالة عندما يكون فائض في السيولة في المدى القصير، وتعبر عن ضمان قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها عند تاريخ استحقاقها.

تلجأ المؤسسة إلى هذه الحالة حتى تواجه مشاكل غير متوقعة بسبب اضطراب دورة الاستغلال.

الحالة الثالثة: أصول جارية < خصوم جارية ← ر. م. ع < 0

المؤسسة سوف تعرف صعوبات في الآجال القصيرة عند مواجهة الالتزامات في قدرة التسديد.

2/1. احتياجات راس المال العامل: يمكن تعريف احتياجات راس المال العامل على انها الفرق بين الاحتياجات الدورية المؤسسة (القيم المتداولة والقيم الجاهزة) وبين الموارد الدورية (الديون قصيرة الاجل) ما عدى السلفات البنكية.

ولا شك أن الحاجة إلى رأس المال العامل فكرة مهمة بالنسبة للبنك، فهي تعطيه صورة واضحة عن مدى قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها في أية لحظة خلال دورة الاستغلال.[1]

ويتم حساب قيمة احتياجات رأس المال العامل كما يلي:

احتياجات رأس المال العامل = احتياجات الدورة–موارد الدورة

أي:

احتياجات رأس المال العامل = (أصول جارية – خزينة الأصول) – (خصوم جارية – خزينة الخصوم)

- وهناك ثلاث حالات يمكن أن تأخذها قيم احتياجات رأس المال العامل:

الحالة الأولى: موجبة (BFR > 0).

وهذا يدل على عدم قدرة موارد التمويل قصيرة الأجل على تغطية كل احتياجات الدورة، وعليه تنشأ الحاجة هنا إلى وجوب وجود رأس المال العامل.

الحالة الثانية: سالبة (BFR < 0).

هي حالة تمثل سابقتها، وهي حالة حسنة بالنسبة للمؤسسة، إذ أنها تكون في غنى عن زيادة أو إيجار رأس المال العامل.

الحالة الثالثة: معدومة

وهذا يدل على أن الموارد لا تغطي الاحتياجات تماما. [2]

3/1. الخزينة: ونعني بالخزينة كل ما يوجد لدى المؤسسة من أموال سائلة تحت تصرفها أو هي الفرق المحسوب في تاريخ معين بين رأس المال المستخدم خلال الدورة والاحتياجات المتعلقة بنفس الدورة، وبذلك يمكن حساب قيمة الخزينة كما يلي:[3]

الخزينة= راس المال العامل الصافي – احتياجات راس المال العامل

[1] الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 148.

[2] Farouk bouyacoub, op-ct, p181 .

[3] Idem ; p 181.

من خلال هذه العلاقة يمكن استنتاج علاقة ثانية وفق ما يلي:

الخزينة = (أصول جارية – خصوم جارية) – (أصول جارية–خصوم الخزينة) – (خصوم جارية – خصوم الخزينة)

وبعد نزع الاقواس وحذف القيم المتساويه والمتعاكسه الإشارة يبقى لدينا:

الخزينة= أصول الخزينة –خصوم الخزينة

- ويمكن للخزينة ان تأخذ الحالات التالية:

الحالة الأولى: موجبة (TR>0)

وهي حالة جيدة لكن يجب ان لا تكون القيمة كبيرة جدا حتى لا تخلق مشكل تجميد السيولة.

الحالة الثانية: سالبة (TR<0)

وهي حالة سيئة وتنبؤ بدنو خطر السيولة.

الحالة الثالثة: (TR=0)

وهي حالة التوازن المالي المثلى.[1]

[1] Farouk bouyacoub, op-ct, p181

الشكل (1−2): الحالات المختلفة لمؤشرات التوازن المالي.

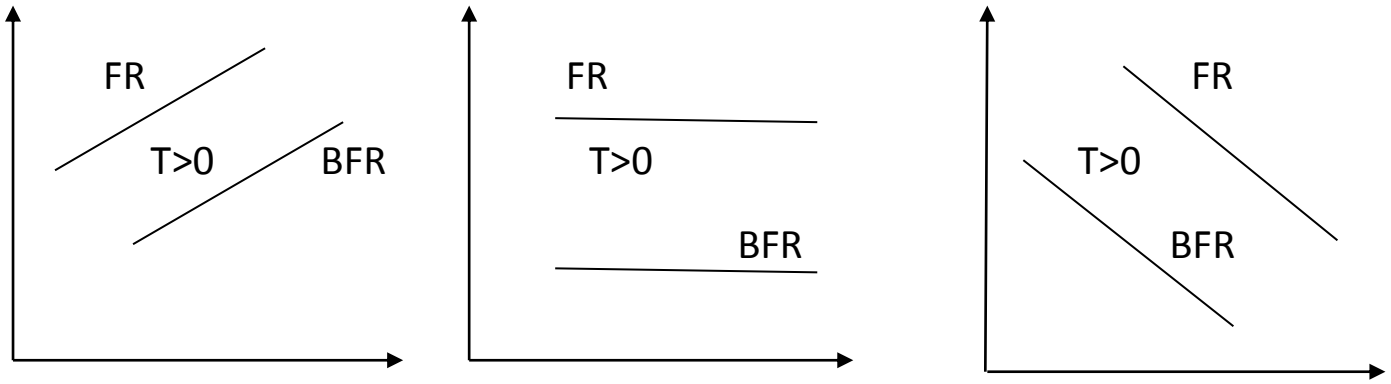

نمو متحكم فيه　　كساد متحكم فيه　　انخفاض في النشاط

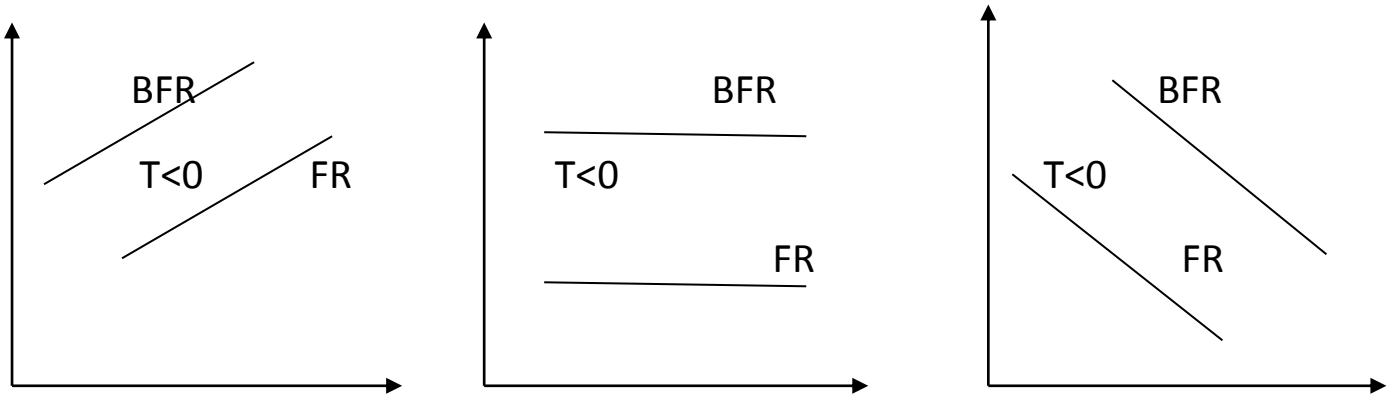

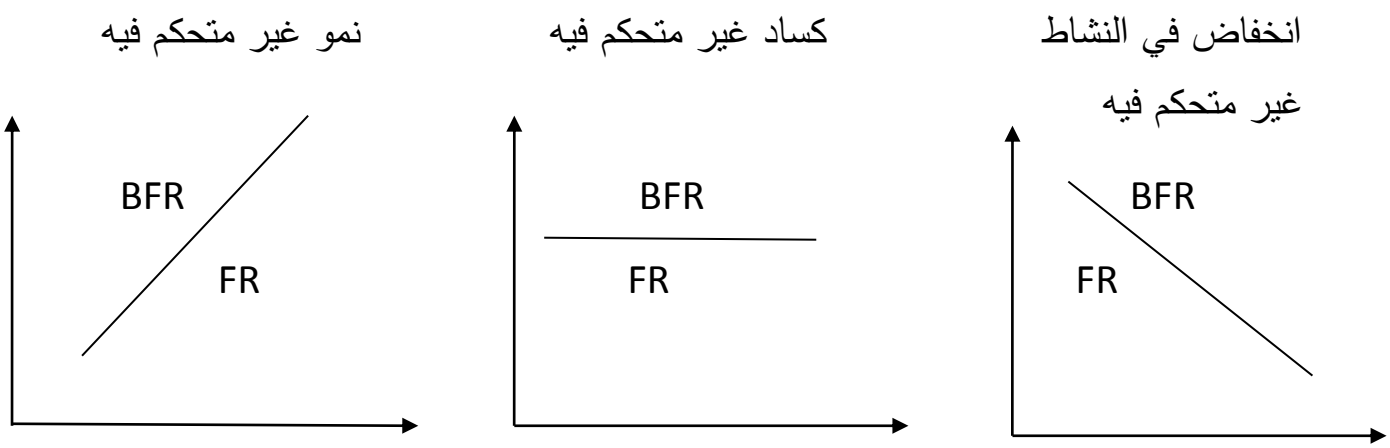

المصدر: دادي عون، تقنيات مراقبة التسيير، مرجع سابق، ص 31-32.

2. تحليل الميزانية بواسطة النسب المالية:

تطرقنا إلى دراسة الوضعية المالية من خلال التوازنات المالية وسنتعرض هنا إلى طريقة مكملة للطريقة السابقة وهي النسب المالية لأنها تعطي بعض المعاني المالية التي لا يمكن الحصول عليها بالتوازنات فهي تعد طريقة مفيدة نظرا للتسهيلات التي تقدمها لتشكيل علاقات والاستنتاجات ذات مدلول في عملية التمويل.

1/2. تعريف النسب المالية: توجد عدة تعريفات للنسب المالية والتي نذكر منها:

- هي العلاقة بين قيمتين ذات معنى على هيكل أو الاستغلال، وتأخذ هذه القيم من جدول تحليل الاستغلال أو الميزانية أو منهما معا.[1]
- النسبة هي العلاقة بين مقدارين، يمكن التعبير عنها في شكل نسبة مئوية أو كسر أو على شكل معامل وهذا الأخير قد يكون بالأشهر أو الأسابيع أو بالدنانير كما أن للنسب عدة خصائص.[2]

2/2. أنواع النسب المالية:

[1] علي فضالة ابو الفتوح، **التحليل المالي وإدارة الأموال**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 1999، ص51.

[2] Pierre conson, op-cit, p 185.

1/2/2. نسب الهيكلة: تصف الوضعية المالية للمؤسسة في وقت معين فهي تفسر العلاقة الموجودة بين عناصر الأصول والخصوم وحسابها يعتبر تعبيرا عن أهمية كل عنصر من عناصر الميزانية وتتمثل في:

أ. **نسب هيكلة الأصول:** يعبر عن هذه النسبة على شكل نسب مئوية من خلال عناصر الميزانية.

جدول رقم (1–7): نسب هيكلة الأصول.

نسب المالية	حسابها
نسبة هيكلة الأصول غير جارية	اجمالي القيم الثابتة/ مجموع الأصول× 100
نسبة قيم الاستغلال	اجمالي قيم الاستغلال/ مجموع الأصول × 100
نسبة قيم الجاهزة والقيم غير الجاهزة	(القيم الجاهزة + القيم غير الجاهزة) / مجموع الأصول × 100

المصدر: من اعداد الطالبين.

تسمح هذه النسبة بقياس درجة السيولة التي تتمتع بها المؤسسة من موجودات كما تمنح سكانية للمؤسسة في عملية تغيير هيكلها حتى تصبح تتماشى مع الهيكلة المثلى.

ب.نسب هيكلة الخصوم:

جدول رقم(1–8): نسب هيكلة الخصوم.

نسب المالية	**حسابها**
نسبة هيكلة الأموال الخاصة	(الأموال الخاصة/ مجموع الخصوم) × 100
نسبة هيكلة الخصوم غير الجارية	(خصوم غير جارية / مجموع الخصوم) × 100
نسبة هيكلة خصوم جارية	(خصوم جارية /مجموع الخصوم) × 100

المصدر: من اعداد الطالبين.

2/2/2. نسب السيولة: هي النسب التي تقيس مدى قدرة المؤسسة على مواجهة ديونها القصيرة الأجل باستعمال أصولها المتداولة أو القيمة القابلة للتحقيق بمعنى أن هذه النسب

تسمح بمعرفة قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في المدى القصير بالاعتماد على ما هو تحت تصرفها.[1]

جدول رقم (1–9): نسب السيولة (نسب الخزينة).

نسب المالية	حسابها
نسبة سيولة الأصول	الأصول الجارية / مجموع الأصول
نسبة سيولة العامة	الأصول الجارية / الخصوم الجارية
نسبة السيولة المختصرة	0.3 < (القيم الجاهزة + القيم غير جاهزة) / خصوم الجارية < 0.5
نسبة السيولة الآنية (الفورية)	0.25 < أصول الخزينة / خصوم الجارية < 0.33

المصدر: من إعداد الطالبين.

❖ **نسبة سيولة الأصول:** إذا كانت نسبة سيولة الأصول>0.5 يعني أن قيمة الأصول الجارية أكبر من قيمة الأصول غير الجارية وتبين لنا سرعة حركة الأصول الجارية وتحقيقها للأرباح (المؤسسة التجارية).

إذا كانت نسبة سيولة الأصول<0.5 يعني أن قيمة الأصول الجارية أكبر من قيمة الأصول الكلية ويعني ذلك أن الاستثمارات مرتفعة خاصة عند حداثتها وبالتالي تعطي إمكانية تحسين مردودية المؤسسة (مؤسسة صناعية).

❖ **نسب سيولة العامة:** تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها في الأجل القصير.

- إذا كانت النسبة (سيولة العامة) > 1 معناه أن المؤسسة تتمتع بسيولة كبيرة، بالتالي مكنها مواجهة الالتزامات المالية القصيرة الأجل بمعنى آخر أنها قادرة على الدفع.
- إذا كانت النسبة (سيولة العامة) < 1 المؤسسة في وضعية حرجة عليها أن تزيد في قيمة الأصول الجارية أو تنقص من الخصوم الجارية.

[1] بن بلقاسم صفيان، **محاضرات في التسيير المالي**، السنة الثالثة محاسبة، 2000–2001.

❖ **نسب سيولة المختصرة:** توضح لنا مدى قدرة المؤسسة على تغطية الخصوم الجارية انطلاقا من حقوقها دون اللجوء إلى بيع مخزوناتها.

كلما تقترب هذه النسبة من 1 كلما كانت درجة الملاءة مرتفعة.

❖ **نسب سيولة الفورية (الآنية):** تعبر هذه النسبة عن سيولة المؤسسة أكثر من نسبة السيولة المختصرة، ويمكن من خلالها مقارنة مبلغ السيولة الموجودة تحت تصرف المؤسسة في أي وقت مع الخصوم الجارية.

وتقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على مدى تغطية خصوم جارية بالسيولة التي تتوفر لديها.

3/2/2. نسب التمويل: تعد هذه النسبة مؤشر تقيس مدى اعتماد المؤسسة على أموالها الخاصة والأجنبية في تمويلها العام. [1]

الجدول رقم (1–10): نسب التمويل.

نسب المالية	حسابها
نسبة التمويل الدائم	(رؤوس الأموال الخاصة + خصوم غير جارية) / الأصول غير جارية
نسبة التمويل الخاص	رؤوس الأموال الخاصة / الأصول غير جارية.
نسبة المديونية	مجموع الديون/ مجموع الأصول
نسبة استقلالية المالية	رؤوس الأموال الخاصة / مجموع الديون

المصدر: من اعداد الطالبين.

❖ **نسبة التمويل الدائم:** إذا كانت نسبة التمويل =1 هذا يعني أن رأس المال العامل معدوم وحتى تعمل المؤسسة بارتياح لابد أن تكون هذه النسبة أكبر من 1 أي أن الأموال

[1] لود اللوس، **محاضرات في التسيير المالي**، السنة الثالثة، 2000–2001.

الدائمة تغطي الأصول غير جارية، وهي تعبر على مدى تمويل الأموال الدائمة للأصول غير الجارية.

❖ **نسبة التمويل الخاص:** نسبة التمويل الخاص =1 هذا يعني أن رأس المال العامل الخاص معدوم، أي الأصول غير جارية مغطاة بالأموال الخاصة، أما خصوم غير جارية إن وجدت فإنها تغطي أصول جارية.

نسبة التمويل الخاص >1 المؤسسة تمول قيمها غير الجارية بواسطة أموالها الخاصة وهي الحالة المثلى.

وتعبر هذه النسبة على مدى تغطية المؤسسة لأصولها غير الجارية بواسطة أموالها الخاصة. [1]

❖ **نسبة المديونية:** تستعمل هذه النسبة لقياس مدى مساهمة الدائنين في تمويل المؤسسة من جهة، وتبين العلاقة بين رأس المال العامل الخاص والديون من جهة أخرى ويمكن معرفة درجة خطر المالي، ومدى قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها اتجاه الغير. تعبر عن مدى ضمان الديون الغير ويتحسن أن تقل عن 0.5.

❖ **نسبة الاستقلالية المالية:** إن مبلغ الديون المالية (ما عدا السلفيات البنكية) عليه ان لا يتجاوز مبلغ الأموال الخاصة.

كما تبين لنا مدى استقلالية المؤسسة واعتمادها على الأموال الخاصة بدلا من الديون.

4/2/2. نسب الدوران: تهتم المؤسسة بسرعة دوران اصولها المتداولة حتى تحقق أعلى ربح، وتتناول هذه النسب العلاقة بين عناصر الميزانية وحسابات النتائج، توجد عدة نسب دوران نلخصها في الجدول التالي:

جدول رقم (1–11): نسب الدوران.

نسب المالية	حسابها
مدة دوران المخزون	(مخزون المواد الأولية / مخ1 –مخ2 + مشتريات المواد الأولية)
مدة دوران العملاء	العملاء + أوراق القبض – تسبيقات العملاء/ المبيعات (صافي الدفع) × 360 <90>

[1] ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص 17.

مدة دوران الموردين	موردين + أوراق الدفع / مشتريات × 360> 90

المصدر: من إعداد الطالبين.

- **مدة دوران المخزون:** تسمح هذه النسبة بتقدير عدد المرات التي يتحدد فيها المخزون أي المدة التي يستغرقها ليتحول من شكل مخزون إلى شكل حقوق في حالة البيع بالأجل أو إلى المتاحات في حالة البيع الفوري.
- **مدة دوران العملاء:** متوسط فترة التحصيل تقيس كفاءة الإدارة في تحصيل ديونها ومن مصلحة المؤسسة أن تكون هذه المدة أقصر ما يمكن، حتى تستطيع أن تتحصل على سيولة بأسرع وقت ممكن، لهذا إذا كانت فترة التحصيل كبيرة نقول ان سياسات التحصيل في المؤسسة غير فعالة وأن المؤسسة تواجه مشاكل كبيرة في التحصيل من الزبائن وهذا ما يزيد من احتمالات حصول الديون معدومة.
- تعكس هذه النسبة فترات سداد المؤسسة لديونها لهذا فمن المستحسن أن تكون هذه الفترة كبيرة عن فترة التحصيل لضمان ووجود سيولة تسمح للمؤسسة بسداد ديونها في الوقت المناسب، ولكن يجب ألا تتضرر سمعة المؤسسة الاقتراضية من جراء إطالة فترة التسديد أكثر من اللازم.

ثانيا: تحليل حساب النتائج.

1. تحليل حسابات النتائج عن طريق الأرصدة الوسيطة للتسيير:

1/1. الإنتاج: يعبر عن قيمة المنتجات التي تحققها المؤسسة من خلال الدورة وتتمثل في رقم الأعمال بكل أنواعه (مبيعات السلع، مبيعات الإنتاج، مبيعات الخدمات). وتغير الإنتاج خلال الدورة (الفرق بين مخزون المنتجات لبداية الفترة ونهايتها) وإنتاج المؤسسة لحاجتها الخاصة وكذلك إعانات الاستغلال المستلمة.

يستعمل هذا المؤشر لتحديد قدرات المؤسسة على تحقيق الثورة وكلما كانت قيمة الإنتاج مرتفعة كانت الأرصدة الأخرى كذلك، إلا أنه يجب الأخذ بحذر قيمة الإنتاج التي من المفروض تحدد على أساس التكلفة إلا إنها في جدول حسابات النتائج تحتوي على هامش الربح باعتبارها تصب على اساس رقم اعمال.

2/1. القيمة المضافة: يعبر هذا المؤشر على قدرات المؤسسة لخلق الثروة بأتم معنى الكلمة أي كل ما يضاف من طرف المؤسسة من عناصر إنتاج إلى استهلاكات الوسيطية للحصول على الإنتاج.

يعتبر هذا المؤشر من المؤشرات الأساسية المستعملة لمعرفة مدى اندماج المؤسسة في الاقتصاد الوطني من خلال خلق القيمة المضافة التي تساهم في تحقيق الإنتاج الوطني الخام PIB يمكن حساب القيمة المضافة بطريقة تجميعية أو طريقة الطرح.

- **الطريقة التجميعية:** القيمة المضافة تتكون من كل التعويضات الممنوحة لكل العناصر التي تساهم في تحقيق الإنتاج وهي اليد العاملة، الدولة، المؤسسات المالية، الاستثمارات والعناصر الأخرى وبالتالي فهذه التعويضات تتمثل في الأجور، الأصول، الضرائب ما عدى الضريبة على الأرباح، المصاريف المالية، الاهتلاكات، المصاريف المتنوعة ونتيجة الاستغلال.

فكلما كانت القيمة المضافة كبيرة كلما كانت النتيجة التي توزع على الشركاء أكثر.

- **طريقة الطرح:** تتمثل في طرح قيمة الاستهلاكات الوسيطية من قيمة الإنتاج للحصول على القيمة المضافة. تتمثل الاستهلاكات الوسيطية في المواد الأولية المستهلكة والخدمات المستهلكة.

القيمة المضافة = إنتاج – الاستهلاكات الوسيطية

يسمح هذا المؤشر بتعويض عناصر الإنتاج التي لها امتياز التسديد أي يجب تسديد قيمتها مهما كانت نتيجة المؤسسة وتتمثل في الأجور والضرائب والرسوم، المصاريف المالية، الاهتلاكات، المصاريف المتنوعة وإذا بقي فائض يمنح للشركاء باعتبارهم هم الذين يتحملون أكبر الأخطاء في المؤسسة الهدف الأساسي بالنسبة للمسير هو تحقيق الإنتاج بما فيه الربح الذي يسمح بتعويض كل عناصر الإنتاج التي لها امتياز التسديد وتحقيق فائض ايجابي (نتيجة موجبة) لتعويض الشركاء.

3/1. الفائض الإجمالي للاستغلال: يعتبر الفائض الإجمالي المصدر الأساسي التمويلي بالنسبة للمؤسسة من خلال نشاطها العملياتي بغض النظر عن سياسة التمويل بعبارة أخرى يعبر الفائض الإجمالي للاستغلال النتيجة الاقتصادية وذلك بعد طرح الاهلاكات.

4/1. النتيجة الاقتصادية: تعتبر النتيجة الاقتصادية تلك النتيجة التي تحققها المؤسسة دون الاخذ بعين الاعتبار هيكلة التموين اي دون حساب إثر المديونية (المصاريف المالية) على النتيجة.

النتيجة الاقتصادية = الفائض الإجمالي للاستغلال – الاهلاكات

5/1. النتيجة الإجمالية: وهي نتيجة النهائية التي تتحصل عليها المؤسسة بعد طرح كل المصاريف ماعدا الضريبة على الأرباح.

النتيجة الإجمالية = النتيجة الاقتصادية – المصاريف المالية

في حالة ما إذا كانت هناك نواتج مالية فإن النتيجة الإجمالية

النتيجة الإجمالية = النتيجة الاقتصادية – النتيجة المالية (نواتج مالية – مصاريف مالية)

6/1. النتيجة الصافية: هي تلك النتيجة التي تتحصل عليها المؤسسة بعد تسديد كل المصاريف بما فيها الضريبة على الأرباح.

7/1. طاقة التمويل الذاتي: وهي مؤشر يدل على قدرة المؤسسة على خلق موارد مالية من خلال نشاطها العملياتي ويعتبر من بين المصادر الأساسية للتمويل الذاتي أو الداخلي كما يعتبر من أهم مصادر تمويل تغير احتياج رأس المال العامل.

طاقة التمويل ذاتي = النتيجة الصافية + مخصصات الاهتلاكات والمؤونات – اهتلاكات والمؤونات المسترجعة – (+) قيمة الاستثمارات المتنازل عنها

التمويل الذاتي: يعتبر التمويل الذاتي مصدر التمويل الداخلي المحقق من طرف طاقة المؤسسة عن طريق نشاطها العادي بعد توزيع الأرباح.

التمويل الذاتي = طاقة التمويل الذاتي – الأرباح الموزعة

2. تحليل جدول حسابات النتائج عن طريق النسب:

يعتبر التحليل عن طريق النسب طريقة مكملة لطريقة التحليل عن طريق الأرصدة الوسيطة للتسيير ومن بين هذه النسب:

1/2. نسبة القيمة المضافة للإنتاج:

نسبة القيمة المضافة للإنتاج = القيمة المضافة / الإنتاج

وتسمى هذه النسبة بنسبة التكامل الاقتصادي للمؤسسة كلما كانت هذه النسبة مرتفعة كلما كانت قدرات المؤسسة على خلق الثروة مرتفعة، وكلما كانت نسبة اندماج المؤسسة في الاقتصاد الوطني أكبر من الناحية المالية كلما كانت هذه النسبة مرتفعة وكلما كان احتمال تحقيق نتيجة صافية أكبر إلا أن هذه الأخيرة ترتبط بالعناصر المكونة للقيمة المضافة خاصة تعويضات عناصر الإنتاج.

2/2. نسبة القيمة المضافة:

نسبة القيمة المضافة = مصاريف العمال / القيمة المضافة

تعبر هذه النسبة عن الاستهلاك العمال عن القيمة المضافة كلما كانت هذه النسبة مرتفعة كلما قلت النتيجة الصافية لهذا يجب مقارنة هذه النسبة نسبة الى قطاع الذي تنشط فيه المؤسسة.

3/2. نسبة المصاريف المالية:

نسبة المصاريف المالية= المصاريف المالية /القيمة المضافة.

تعبر هذه النسبة عن مدى استهلاك المصاريف المالية للقيمة المضافة وكلما كانت مرتفعة انخفضت النتيجة الصافية وهذا يدل على ارتفاع المديونية او ارتفاع تكلفة المديونية.

4/2. نسبة الاهلاكات:

نسبة الاهلاكات= الاهلاكات /القيمة المضافة

ارتفاع هذه النسبة يدل على وجود استثمارات كبيرة ففي حالة ما إذا كانت هذه الاستثمارات لا تساهم مباشرة في تحقيق الإنتاج فان ارتفاع هذه النسبة يؤدي الى انخفاض النتيجة الصافية.

3. تحليل بواسطة نسب النتائج:

نسب المردودية: تعرف المردودية على انها الثمرة التي تجنيها المؤسسة من عدد كبير من القرارات والسياسات التي نفذتها ويمكن عرضها كما يلي:

1/3. نسبة الربحية:

RF= النتيجة الصافية / رقم الاعمال

تعبر النسبة الأولى عن نسبة الربحية الصافية المحققة نسبة الى رقم الاعمال وتقارن هذه النسبة الى نسبة القطاع. [1]

2/3. المردودية الاقتصادية: وهي المردودية من وجهة نظر الوسائل المستعمل من قبل المؤسسة لممارسة نشاطها، وتحس بالعلاقة التالية:

RE= النتيجة الصافية / مجموع الاصول

تبين فعالية استخدام رؤوس الأموال المستثمرة أي مدى مساهمة المؤسسة في المحيط الاجتماعي والاقتصادي.

3/3. المردودية المالية: تهتم المردودية المالية بدرجة كبيرة بالمساهمين، فإذا كانت النسبة مرتفعة لاسيما إذا كانت أكبر من نسبة الفائدة المطبقة على السوق المالي فإن المؤسسة لا تجد صعوبة في الرفع من أموالها الخاصة، وتحسب كما يلي:

RF= النتيجة الاجمالية / الأموال الخاصة

4/3. مردودية الأموال الدائمة: تحسب وفق العلاقة التالية:

RCP= النتيجة الصافية + فوائد الديون المالية / الأموال الخاصة + الديون المالية

نقيس مدى قدرة المؤسسة على التحكم والاستعداد الجيد لتوظيف الأموال لضمان تحديد وسائل الإنتاج، وتطويرها قصد تنمية نشطها. [2]

[1] Patrik vizavona, **gestion financière**, paris, 8 édition, 1992, p 120.

[2] لود اللوس، مرج سابق.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل نستخلص أن التحليل المالي التقليدي الذي يعتبر أحد الوسائل التقنية التي تستخدمها الإدارة المالية للبنك، يكتسب أهمية بالغة لدى هذه الأخيرة خاصة فيما يتعلق بتحليل البيانات المحاسبية عن طريق مؤشرات التوازن والنسب المالية، وذلك بهدف الوصول إلى دراسة مالية محكمة تجعل احتمال الحصول على مخاطر القرض ضئيلة، كما أنه يلعب دورا هاما و بارزا في التسيير المالي كونه يساهم في وضع السياسات الواجب إتباعها و تقييم أداء المؤسسات ووضعها المالي من أجل اتخاذ القرارات اللازمة، وأن هناك أطراف كثيرة مستفيدة من التحليل المالي التقليدي ومهتمة به كالموردين والمساهمين والمقرضين والبنوك.

وبالرغم من أن للتحليل المالي التقليدي أهمية كبيرة وبالغة إلا أنه يعاني من بعض المحددات والنقائص، حيث أنه لا يعطي صورة واضحة وشاملة عن الوضعية الاقتصادية

والمالية للمؤسسة، بالإضافة إلى أن المدة التي تعطيها التقارير المالية لا تعكس بشكل جيد ودقيق الوضع المالية للمؤسسة.

الفصل الثاني: التحليل التنقيطي.

مقدمة الفصل:

إن أهمية التحليل المالي التقليدي تكمن في مدى قدرة التسديد للزبون إلا أن التحليل المالي التقليدي يبقى محدود في دراسته لملف المدين بمعنى آخر أن ميزانيات المقترضين تدرس بعد 7 إلى 8 أشهر بعد إقفالها، والأرقام المحللة تكون كلاسيكية(قديمة)، فالحالة المالية للمؤسسة تكون قد تغيرت هذا من جهة، من جهة أخرى التحليل المالي التقليدي لا يأخذ بعين الاعتبار في تحليله المعطيات الكيفية، لهذه الأسباب التحليل المالي التقليدي على الرغم من أنه لا يمكن الاستغناء عنه لأنه يسمح بتحديد حالة التسيير بالمؤسسة إلا أنه لا يمكنه لوحده تحديد قرار الإقراض أم لا لذلك فقد تم الوصول إلى طريقة إحصائية أصبحت تستعملها البنوك في مجال المخاطرة والتي تتمثل في "طريقة التنقيط" هذه الأخيرة أصبحت وسيلة من وسائل اتخاذ القرار وسوف نتطرق إليها في هذا الفصل حيث سيتناول المبحث الأول عموميات حول طريقة التنقيط وفي المبحث الثاني أسلوب التحليل التنقيطي وفي الأخير العلاقة بين التحليل المالي التقليدي وطريقة التحليل التنقيطي.

المبحث الأول: عموميات حول طريقة التنقيط.

سنقوم في هذا المبحث بتقديم الإطار النظري لطريقة التنقيط بطريقة مبسطة وواضحة من خلال تقديم طريقة التنقيط استعمالاتها، ومزاياها.

المطلب الأول: تقديم طريقة التنقيط.

1. النشأة:

أول ظهور لهذه الطريقة كان في الولايات المتحدة الأمريكية في سنوات الخمسينات حيث يعتبر كل من "Beaver" "،"Altman" ،"Edmister" أول وأشهر الباحثين الأمريكيين الذين يرجع لهم الفضل في وضع الأسس الأولى لهذه الطريقة، ثم انتقلت هذه الطريقة إلى فرنسا في سنوات السبعينيات بفضل مركز التكوين العالي في الأعمال"CESA" بمساعدة "Altman". ثم تبعت هذه الدراسات دراسات أخرى في فرنسا لكل من:

"Y.Collangue, Les Banques Française, CCF, Holder et Conan"

وفيما يلي جدول يلخص أهم الأعمال والأبحاث في الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا.[1]

جدول رقم (2-1): أهم الأبحاث حول طريقة التنقيط.

الباحث	البلد	السنة
Beaver	USA	1966
Altman	USA	1968
Edmister	USA	1972
CESA	France	1974
Collongues	France	1977
Connan et holder	France	1979
CCF	France	1980
Banque de France	France	1985
AFDCC	France	1992

المصدر: من إعداد الطالبين

[1] S.de Coussergues**, Gestion de la Banque**, Dunod, paris, 1996, p175

لقد كانت البحوث الأمريكية أولى الأعمال في هذا المجال، حيث كانت أهم النتائج المتوصل إليها كما يلي:

- قدرة التسديد للمؤسسة تضبط انطلاقا من عدد قليل من النسب (5 عند Altman و7 عند Edmister).
- دوال النقاط تعطي نقاط مرتفعة في المؤسسات السليمة على المؤسسات العاجزة.
- دالة التنقيط تكون معبرة أحسن عند تطبيقها على مؤسسات من نفس القطاع.

2. التعريف:

أ. "طريقة تنقيط الزبائن هي تقنية إحصائية تعمل على ربط مخاطرة عدم استرجاع القرض يسلم التنقيط، أين تعبر كل درجة من هذا السلم عن درجة مخاطرة معينة للقرض (ضعيفة، متوسطة، كبيرة)، والمشكل هنا هو تحديد المعلومات الخاصة بالزبون والتي يمكنها التعبير إلى حد ما عن ملائمته المالية، إذ تعطى لكل معلومة معاملا خاصا بها حسب أهميتها، ثم توضع النقطة النهائية المحصلة للزبون في سلم التنقيط ومقارنتها بالنقطة الحرجة لهذا السلم المحسوب مسبقا، ومن هذه المقارنة يسهل للبنك اتخاذ قرار منح القرض للزبون من عدمه، إذن طريقة تنقيط الزبائن هي وسيلة تساهم في عملية اتخاذ القرار في البنك".[1]

ب. طريقة التنقيط هي "طريقة إحصائية تنبئية لعجز المقترضين عن الوفاء بالتزاماتهم".[2]

[1] S.de Coussergues**,** op-cit, p175

[2] A Labdie, **Crédit management Gérer le risque client**. Economica, Paris 1966, p 173

3. الأهداف:

- تخفيض خطر خسارة القروض الممنوحة بما يضمن اختيار أفضل للمؤسسات الطالبة للقرض.
- تسريع عملية اتخاذ القرار في ميدان الإقراض الذي هو أحد الوظائف الأساسية للبنوك مما يحسن من الخدمات المقدمة للزبائن.
- التخفيض من أعباء دراسة ملفات طالبي القروض وتسييرها خاصة في مواجهة العدد الهائل من الطلبات.

المطلب الثاني: استعمالات طريقة التنقيط.

تهتم منظمات القرض كثيرا بطريقة التنقيط، لأنها أكثر اتقانا مقارنة مع طريقة النسب المالية، ولكن استعمالها قليل، إذ تطبق خصوصا على القروض الاستهلاكية(i)، علاوة على أنها تستعمل في الحالات التالية:

1. حالة القروض الموجهة للأفراد:

تعتمد طريقة التنقيط بصفة عامة على التحليل التمييزي، والذي يعتبر كمنهج إحصائي يسمح انطلاقا من مجموعة من المعلومات الخاصة لكل فرد من السكان، أن يميز بين مجموعة من الفئات المتجانسة وفق معيار ثم وضعه سابقا، ووضع كل عنصر جديد في الفئة التي ينتمي إليها، وبالتالي يجب في هذه المرحلة:

- تحديد الفئات والمعلومات الخاصة بكل فئة.
- استعمال نتائج التحليل على كل طالب قرض جديد.

2. **حالة القروض الموجهة للمنظمات:** يتم تقسيم المنظمات إلى مجموعتين:

مجموعة تحتوي على المنظمات التي لها ملاءة مالية جيدة، ومجموعة أخرى تحتوي على المنظمات التي لها ملاءة غير جيدة، وفقا للمعايير التالية: [1]

[1] S.de Coussergues, **La Banque: Structure, Marche, Gestion**, édition Dalloz, Paris 1996, p 173

- تاريخ تأسيس المنظمة.
- أقدمية وكفاءة مسيري المنظمة.
- رقم أعمالها المحقق.
- نوعية المراقبة والمراجعة المستعملة من قبلها.
- رأسمالها العامل.
- طبيعة نشاطها. [1]

المطلب الثالث: مزايا طريقة التنقيط.

قد تستحسن البنوك استعمال طريقة تنقيط الزبائن لقياس مخاطرة القرض نظرا للمزايا التي تتصف بها والمتمثلة فيما يلي:

1. التحكم في المخاطرة.

إن التحكم في مخاطرة القرض يعد هدفا من أهداف البنوك، من أجل ذلك فإن البنوك تقوم بتنقيط زبائنها وتصنيفهم إلى زبون سليم أو زبون عاجز، بناءا على احتمال عدم التسديد الخاص بكل زبون، ودراسة مردودية كل ملف من ملفات الزبائن.

2. السرعة:

إن طريقة تنقيط الزبائن سريعة جدا، فهي تمكن البنك من تحقيق اختصار زمني، هذا الاختصار هو يعود بالفائدة على:

المقرض: حيث يتمكن بسرعة من اتخاذ قرار إقراض أو عدم إقراض الزبون ودون تردد أيضا.

المقترض: الذي يحصل على الرد بسرعة حتى يكون له زمن إضافي للبحث عن مصدر آخر للحصول على تمويل. [2]

[1] S.de Coussergues, **La Banque: Structure, Marche, Gestion**, édition Dalloz, Paris 1996, p 173

[2] صايم محمد، **تقدير مخاطرة القرض بطريقة التنقيط**، مذكرة تخرج ليسانس، المدرسة العليا للتجارة، 2005، 15.

3. الإنتاجية:

إن الميزة التي تتصف بها طريقة تنقيط الزبائن جعلت البنوك التجارية تتمكن من تحقيق ربحا في الوقت، مما يؤدي إلى تقليص تكاليف دراسة ملفات الزبائن، بالإضافة إلى سهولتها وبساطتها، كل هذا يعرض على البنك خدمة أكثر لتحقيق إنتاجية أكبر.

4. البساطة:

وهو أهم شيء يميزها، حيث أن عمل طريقة الزبائن بسيط جدا، إذ تمكن البنوك من الحصول على النتائج بطريقة أسهل مما تحصل عليه بالطرق الأخرى.

5. تقليص المعلومات المستعملة:

إن طريقة الزبائن تتطلب معلومات أقل، نظرا لاعتمادها على أجهزة الإعلام الآلي وبالتالي فإن هذه الطريقة تخفف على البنوك من الحصول على المعلومات.

6. أداة من أدوات التسويق

تعتمد طريقة تنقيط الزبائن على المعلومات حول زبائنها في مجالات عديدة، وهنا يتضح ان طريقة تنقيط الزبائن تعد إحدى طرق جمع المعلومات وهو ما يعد مرحلة أساسية من مراحل الدراسات التسويقية.

7. أداة اتخاذ القرار

عند اعتماد البنوك التجارية على طريقة تنقيط الزبائن فإن النتائج التي ستقدمها لها ستمكننا من اتخاذ قرار منح أو عدم منح القرض دون تردد[1].

[1] صايم محمد، مرجع سابق، ص15–16.

المبحث الثاني: أسلوب التحليل التنقيطي.

المطلب الأول: أهم الأعمال لوضع طريقة التنقيط.

1. اعمال"William H.Beaver":

أول المجهودات لوضع طريقة التنقيط، هي الطريقة الإحصائية الذي اعتمدها "Beaver" في تجربته التي قام بها في سنة 1966.

تمحورت دراساته في تحليل النسب المالية للمؤسسات الدالة على نسبة مخاطرة العجز لها، لأجل هذا أخذ بصفة عشوائية عينة من 158 مؤسسة من نفس قطاع النشاط منها 79 مؤسسة في حالة جيدة و79 في حالة عجز، بعد أخذ العينة اختار حملة من 30 نسبة مالية وقام بدراستها كل واحدة على حدى، وبعدها انتهت دراسته إلى النسبة الأكثر دلالة للحالة المالية للمؤسسة وهي: التمويل الذاتي/ مجموع الديون.

حيث استطاع Beaver من خلال هذه النسبة تحديد 87% من المؤسسات المعرضة للإفلاس خلال سنة و78% من المؤسسات المعرضة لإفلاس خلال 5 سنوات.

إن طريقة "Beaver" تقوم بدراسة كل نسبة على حدي، دون الأخذ بعين الاعتبار تأثير علاقة الارتباط بين النسب فيما بينها، لهذا تعتبر هذه الطريقة الأحادية البعد غير كافية إن الطريقة المتعددة الأبعاد التي تأخذ بعين الاعتبار تأثير النسب فيما بينها هي الطريقة لوحدها لتحديد الصحة المالية للمؤسسة.

ان الطريقة المتعددة الابعاد التي تأخذ بعين الاعتبار تأثير النسب فيما بينها هي الطريقة القادرة على تحليل مثل هذه الحالات.

تعتمد هذه الطريقة المتعددة الأبعاد على تقسيم N عدد من المؤسسات تنتمي إلى عينة تتكون من M متغير في أن واحد.

"في مجال تحليل الخطر، تم تطبيق التحليل التمييزي من خلال اعمال"Altman ".[1]

[1] E.Cohen, **Analyse financière**, Economica, paris, 1990, p502

2. دالة التنقيط Altman:

يعتبر Altman أول من استعمل التحليل التمييزي في التحليل المالي، وبعد دراسة 66 مؤسسة كعينة عشوائية طبق عليها 22 نسبة مالية انتهت دراسته بوضع دالة التنقيط التالية:

$$Z=1.2X1+1.4X2+3.3X3+0.6X4+0.$$

التمييز بين المؤسسات السليمة والعاجزة حسب هذه الدالة كان كالآتي:

النسب	الصيغة
X_1	أصول ثابتة صافية / مجموع الأصول
X_2	الاحتياطات / مجموع الأصول
X_3	فائض الاستغلال الإجمالي / مجموع الأصول
X_4	أموال خاصة / مجموع الديون
X_5	رقم الأعمال الإجمالي / مجموع الأصول

Z: 2.675<المؤسسة في حالة جيدة

Z<2.675: المؤسسة في حالة عجز

"تعتبر هذه الدالة فعالة في تحديد المؤسسات التي تعرضت للإفلاس من تلك التي لم تتعرض للإفلاس (94% من المؤسسات العاجزة و97% من المؤسسات السليمة تم تصنيفها بطريقة صحيحة)، لكن منذ 1965 أظهرت هذه الطريقة عجزا في كشف العجز في المؤسسات".[1]

[1] R.E.Bready et S.C.Meyers, **Principe de gestion financière des entreprises**, Mc graw Hill édition, Paris 1997, p 908.

3. اعمال Edmister

قام Edmister في مارس 1972 بتجربة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ونشر نتائج تجربته في مقال تحت عنوان «An empirical test of Financial ratio analysis for small business failure prediction» في الجريدة الأمريكية المتخصصة "جريدة المالية والتحليل الكمي".

هذه التجربة اعتمدت على 84 مؤسسة و19 نسبة، وقد تم 7 نسب من أجل تكوين الدالة.

من خلال هذه الدالة استطاع Edmister تحصيل نتائج جيدة، 95% من المؤسسات العاجزة خلال سنة العجز.

إن التجارب والأبحاث الفرنسية تطورت خلال سنوات السبعينات، وأثمرت هذه التجارب إلى تحديد منهج متكامل. سنتطرق فيما يلي بالعرض لأهم هذه التجارب:

4. دالة التنقيط C.E.S.A

هذه الدراسة أجريت في فرنسا من طرف مركز البحث العالي للأعمال « Centre D'enseignement Supérieur Des Affaires » بالاشتراك مع Altman حيث شملت هذه الدراسة استخدام 41 نسبة ودراسة 135 مؤسسة لصناعة النسيج تتضمن 36 مؤسسة عاجزة و99 مؤسسة سليمة من حيث الصعوبات المالية وهذا خلال فترة 1968-1969.

أما دالة التنقيط فلقد أنجزت من طرف الباحثين:

(E.I.Altman M.Margaine M.Schlosser P. Vernimenn)

وكانت على النحو التالي:

$$Z=0.22X_1-0.32X_2-0.01X_3+0.55X_4+0.22X_5+0.01X_6+0.6X_7+0.22X_8-0.12X_9+0.22X_{10}$$

حيث:

النسب	الصيغة
X1	ديون طويلة الاجل/ أموال دائمة.
X2	أموال خاصة / مجموع الديون.
X3	أموال دائمة / ديون قصيرة الاجل.
X4	أموال خاصة / رقم الأعمال.
X5	فروض الزبائن / رقم الأعمال.
X6	رقم الأعمال / مجموع الأصول.
X7	الاستثمارات غير منقولة / الإهتلاكات.
X8	القيمة المضافة / الإنتاج.
X9	مصاريف المستخدمين / القيمة المضافة.
X10	نتيجة الاستغلال / أموال خاصة.

5. دالتي التنقيط Y.Collongues:

قام Y.Collongues بوضع دالتيه1977 ، وهذا بعد أن أخذ عينة من 70 مؤسسة بصفة عشوائية من نفس قطاع النشاط 35 منها في حالة جيدة و 35أخرى في حالة عجز ، وطبق عليها 19نسبة، ثم انتهى إلى اختيار 5 نسب مكونة دالتيه التاليتين:

حيث:

$$Z_1 = 4.983X_1 + 60.066X_2 + 0.8348X_3$$

$$Z_2 = 4.61X_1 - 22X_4 - 1.9623X_5$$

كان تصنيف الدالة Z_1 للمؤسسات كالآتي

Z_1>=5.455 المؤسسة في حالة عجز.

$Z_1 < 5.455$ المؤسسة في حالة سليمة

أما تصنيف الدالة Z_2 للمؤسسات فهو كما يلي:

$Z_2 \geq 3.0774$ المؤسسة في حالة عجز.

$Z_2 < 3.0774$ المؤسسة في حالة سليمة.

النسب	الصيغة
X1	مصاريف العمال / القيمة المضافة.
X2	مصاريف مالية / رقم الأعمال الإجمالي.
X3	رأس المال العامل الصافي / مجموع الميزانية.
X4	نتيجة الاستغلال / رقم الأعمال الإجمالي.
X5	رأس المال العامل الصافي / المخزونات.

6. دالة التنقيط J.Canan و M.Holder:

"إن دراسة التي قام بها كل من J.Conan و M.holderسنة1979 ، تتركز أساسا على معالجة مشكلة التدهور المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فهي تطرح نموذج تحليلي لهذا المشكل من خلال استعمال التحليل التمييزي".[1]

هذه التجربة اعتمدت على 31 نسبة وعينة عشوائية متكونة من 95 مؤسسة صغيرة ومتوسطة في حالة عجز خلال الفترة 1970-1975 و 95مؤسسة صغيرة ومتوسطة في حالة سليمة.

نموذج دالة التنقيط الموجهة للمؤسسات الصناعية هي كالآتي:

$$Z = 0.16\ X\ 1 - 0.22X2 + 0.87X3 + 0.10X4 - 0.24X\ 5$$

حيث:

جدول رقم (2-2): دالة التنقيط واحتمال العجز لقطاع الصناعة.

[1] Recueil chambre de commerce de lyon, 1999.

النسب	الصيغة
X1	الممكن إنجازه + الخزينة/ مجموع الأصول.
X2	الأموال الدائمة / مجموع الخصوم.
X3	المصاريف المالية / رقم الأعمال الإجمالي.
X4	مصاريف العمال/ القيمة المضافة.
X5	الفائض الإجمالي للاستغلال/ مجموع الديون.

المصدر: من اعداد الطالبين.

من خلال الجدول نستنتج أنه كلما كانت قيمة Z صغيرة كلما كان خطر العجز ضعيف

قيمة Z	احتمال العجز
0.210	%100
0.048	%90
0.002	%80
−0.026	%70
−0.06	%60
−0.087	%50
−0.107	%40
−0.131	%30
−0.16	%20

Source : A. Planchon, introduction a l'analyse financière, Ed. Foucher, paris, 1999, p161.

عدة دوال نقطية إضافية تم تكوينها بهدف توسيع مجال تطبيق هذه الطريقة على ميادين أخرى غير صناعية (قطاع الأشغال العمومية، تجارة الجملة والنقل).

- **تجارة الجملة:**

$$Z= 0.197X1 + 0.0136X2 + 0.0341X6 + 0.0185X7 – 0.0158X8 – 0.0122$$

حيث:

النسب	الصيغة
X1, X2	تم تحديدها مسبقا.
X6	التمويل الذاتي/ مجموع الميزانية.
X7	الفائض الإجمالي للاستغلال / مجموع الميزانية.
X8	احتياج رأس المال العامل / رقم الأعمال الإجمالي.

- **مؤسسات الاشغال العمومية:**

$$Z= 0.035X9 + 0.0116X10 + 0.0015X11 – 0.0238X12 + 0.1074X13 – 0.1074$$

حيث:

X15 = مصاريف مالية/ القيمة المضافة.

الجدول (2–3): دالة التنقيط واحتمال العجز لقطاع النقل.

	النقل	**الاشغال العمومية**	**تجارة الجملة**
صحة جيدة	Z> + 0.25	Z> + 0.50	Z> + 0.20

	Pr< 35%	Pr< 40%	Pr*< 40%
مضطربة	-0.35<Z< 0.25 35%<Pr<65%	-0.50<Z< 0.51 40%<Pr< 70%	-0.30 <Z< + 0.20 35%<Pr<65%
خطيرة	Z<-0.35 Pr> 65%	Z< -0.50 Pr> 70%	Z<-0.30 Pr> 65%

(*): احتمال العجز.

Source : E.cohen, analyse financière, Ed Economica, Paris, 1990, P506.

7. طريقة القرض التجاري الفرنسي :

"خلال المرحلة الأولى المنجزة في 1980، كان القرض التجاري الفرنسي يستعمل دالتين للتحليل التمييزي، دالة لمدة عام واحد لتحديد العقبات المالية ودالة أخرى لمدة ثلاث سنوات كانت الدالة لمدة عام واحد مشكلة أصلا من نسب الهيكلة، بينما دالة الثلاث سنوات فهي مكونة من نسب الاستغلال".

- **دالة الثلاث سنوات:**

تكتسي هذه الدالة أهمية كبيرة لأنها تستطيع الكشف عن الاخطار الممكنة التي تهدد المؤسسة ثلاث سنوات من قبل، وهي متكونة من 9 نسب أساسية من أصل 55 نسبة.

- **دالة السنة الواحد:**

"يستعمل القرض التجاري الفرنسي هذه الدالة من باب الحيطة والحذر من أجل تفادي الأخطار التي يمكن أن تقع خلال السنة القادمة، والتي لا تستطيع دالة الثلاث سنوات الكشف عنها".

هناك طريقة ثانية تسمح بحساب دالة السنة الواحدة بالاعتماد على نسبتين فقط كالآتي:

R1= مصاريف مالية / النتيجة الاقتصادية الإجمالية.

R2= نسبة المديونية / الأموال الخاصة.

$$Z \text{ (score à un an)} = 6.47 - 9R1 - 1.1R2$$

Z>0: لا توجد صعوبات متوقعة خلال عام.

Z<0: إذا لم تكتشف دالة الثلاث سنوات صعوبات، فإن الدراسة المعمقة لملف المؤسسة تصبح ضرورية. [1]

8. طريقة التنقيط لبنك فرنسا: "Banque de France"

" وضعت مركزية الميزانيات لبنك فرنسا نظام متكامل لاكتشاف عجز المؤسسات، والذي يرتكز على الجهاز الإحصائي الأكثر تطورا الذي وضعته الدراسات الفرنسية في مجال التنقيط".[2]

العينة المستعملة تتضمن ثلاثة أصناف من المؤسسات المتابعة خلال فترة 1972-1980: مؤسسات عاجزة، مؤسسات عادية، ومؤسسات حدية(حساسة).

" دالة التنقيط المقترحة من بنك فرنسا تعتبر معقدة، وتقترح 3 نقاط: Y_2, Y_1, Z وطبقت على ما يقل عن 500 مؤسسة متوسطة وصغيرة PME".[3]

الطريقة المقترحة وضعت في سنة 1985 حيث بسطت إلى دالة تنقيط للمؤسسات التجارية، وكان الحكم على عجز المؤسسات يتم خلال ثلاث مراحل:

- حساب دالة التنقيط Z؛
- حساب النسبة: مصاريف مالية / النتيجة الصافية؛
- حساب الدوال Y_1 , Y_2. [4]

أ. حساب دالة التنقيط Z:

تحسب الدالة Z انطلاقا من 8 نسب و8 معاملات موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (2-4): دالة التنقيط Z المطبقة على كل مؤسسة صناعية.

رقم	النسب	معاملات	قيمة النسب	اسهام النسب

[1] P.Jobard et G.Depallens, **Gestion financière de l'entreprise**, Edition Sirey, 1997, p653.
[2] E.Cohen, op-cit, p 506.
[3] APlonvhon, Introduction, po-cit, p 647.
[4] APlonvhon, Introduction, po-cit, p 647.

الحساب		النسب 1	للمؤسسة 2	الثابتة 3	في النتيجة 1. (2-3)
R1	المصاريف المالية /النتيجة الاقتصادية الإجمالية.	-1.255		62.88	
R2	الأموال الدائمة / الأموال المستثمرة.	2.003		80.2	
R3	قدرة التمويل الذاتي/ مجموع الديون.	-0.824		24.8	
R4	النتيجة الاقتصادية الإجمالية / رقم الأعمال HT.	5.221		6.8	
R5	ديون تجارية/ مشترياتTTC .	-0.689		98.2	
R6	قيمة مضافة t- قيمة مضافة 1-t / قيمة مضافة1-t .	-1.164		11.7	
R7	نسبة ديون الزبائن (مدة كشف / الزبائن) .	0.706		7.9	
R8	الاستثمارات المادية/ القيمة المضافة.	1.408		10.1	
				Z=100	

Source : A. Planchon, introduction a l'analyse financière, Ed. Foucher, paris, 1999, p161.

توضيحات:

- النتيجة الاقتصادية الإجمالية :نتيجة الاستغلال.
- نسبة ديون الزبائن =مجموع الأشغال قيد الإنجاز التي تخص الزبائن+ديون الزبائن- تسبيقات من الزبائن/مجموع الإنتاج.
- R_3 تمثل نسبة قدرة تسديد الديون (قدرة استرجاع الديون).

- R_4 تمثل نسبة هامش الاستغلال.
- R_5 تمثل نسبة ديون الموردون.
- R_6 تمثل نسبة تغير القيمة المضافة.
- R_8 تمثل نسبة الاستثمار العادي.

وتكون الدالة Z على الشكل التالي:

$$100z=-1.255(R_1-62.88) +2.003(R_2-80.2)-0.824(R_3-24.8) +5.221(R_4-6.8)-0.689(R_5- 98.2)-1.164(R_6-11.7) +0.706(R_7-79) +1.408(R_8-10.1)$$

أو بشكل مختصر:

$$100z=-1.255R_1 +2.003R_2-0.824R_3+5.221R_4-0.689R_5 - 1.164R_6 + 0.706R_7 +1.408R_8-85.544$$

الدالة Z تسمح بتصنيف المؤسسات كما يلي:

$Z>0.125$ المؤسسة في حالة جيدة.

$Z<-0.25$ المؤسسة في حالة خطيرة.

$-0.25<Z<0.125$ منطقة عدم اليقين (مراقبة المؤسسة).

ب. اختبار النسبة R_1

عندما تكون Z أقل من0.25- ، فإن النسبة R تختبر من جديد (يعاد النظر فيها) بحيث نواجه حالتين وهما:

- $R_1>215\%$ معناه أن المصارف المالية كبيرة جدا أو أن النتيجة الصافية قليلة، وهنا فإن وضعية المؤسسة خطيرة، ويجب حساب دالة أخرى هيY .
- $0<R1<275\%$ أي أن المصاريف المالية ضعيفة نسبيا، أو النتيجة الإجمالية مرتفعة جدا، حالة المؤسسة غير مقبولة نوعا ما ويجب حساب دالة أخرى هي Y1.

ج. دوال التنقيط Y_1, Y2 .

"تحسب دوال التنقيط Y1, Y2 اعتبارا من 8 نسب للدالة Z إضافة إلى 7 نسب جديدة أخرى، هذه النسب تحسب خلال الفترة السابقة (t-1) ويرمز لهم من S_1 وإلى S_2 بالنسبة للدالة Y_1، و إلى V_{13} بالنسبة للدالةY_2 "[1]

$$Y_1= 0.1107S_1- 0.272S_2+ 0.07512S_3- 0.0167S_4+ 0.0157S_5 +0.01415S_6 - 0.01976S_7 - 1.3006862$$

$$Y_1= 0.212V1+ 0.05525V_2 + 0.00736V_3- 0.00379V_4+ 0.04982V_5+ 0.01764V_6 + 0.00089V_8- 0.00769V_9+ 0.0164V_{10}- 0.004V_{11}+ 0.009V_{12}+ 0.014V_{13} + 0.785872$$

حيث:

النسبة	الصيغة
S_1	تمثل نسبة هامش الاستغلال R4.
S_2	R4 محسوب للفترة t−1.
S_3	احتياج رأس المال العامل/ الإنتاج.
S_4	R6 محسوب للفترة t−1.
S_5	R7 محسوب للفترة t−1.
S_6	2R
S_7	النتيجة الاقتصادية الإجمالية REB.
V_1	حصة التمويل الذاتي= التمويل الذاتي/ العائد الصافي.
V_2	8R للفترة t−1.
V_3	$_7$R

[1] Idem, p167.

V_4	R_1 للفترة t−1.
V_5	ديون بنكية / الإنتاج خارج الرسم.
V_6	قدرة التمويل الذاتي الصافي / الأموال الخاصة.
V_7	(مخزون التموين/المشتريات) ×360
V_8	R_3 للفترة t−1 مع معامل موجب.
V_9	R_1
V_{10}	R_2
V_{11}	R_5 للفترة t−1
V_{12}	رقم الأعمال t– رقم الأعمال t−1 / رقم الأعمال t−1
V_{13}	S_7 للفترة t−1 مع معامل موجب.

- حساب Y_1 نقارنه بنقطتين 0 و0.375

$Y_1<0$ خطر العجز.

$0<Y_1<0.375$ منطقة عدم اليقين.

$Y_1>0.375$ إشارة قابلية التحسن.

- حساب Y_2 نقارنه كذلك عند نقطتين 0.375−و0.125

$Y_2<-0.3755$ خطر العجز

$-0.375<Y_2<0.125$ منطقة عدم اليقين

$Y_2>0.125$ إشارة قابلية التحسن

والمخطط التالي يلخص مختلف مراحل حساب دوال التنقيط لبنك فرنسا:

الشكل رق البنك فرنسا.

حساب الدالة Z

Z>0.125	Z<0.25	-0.25<Z<0.155
المؤسسة في حالة	المؤسسة في حالة	المؤسسة في منطقة

جيدة اليقين خطيرة العدم

من بين هذه المؤسسات، نعتبر ان 12% عاجزة والباقي جيدة او قابلة للتحسن.

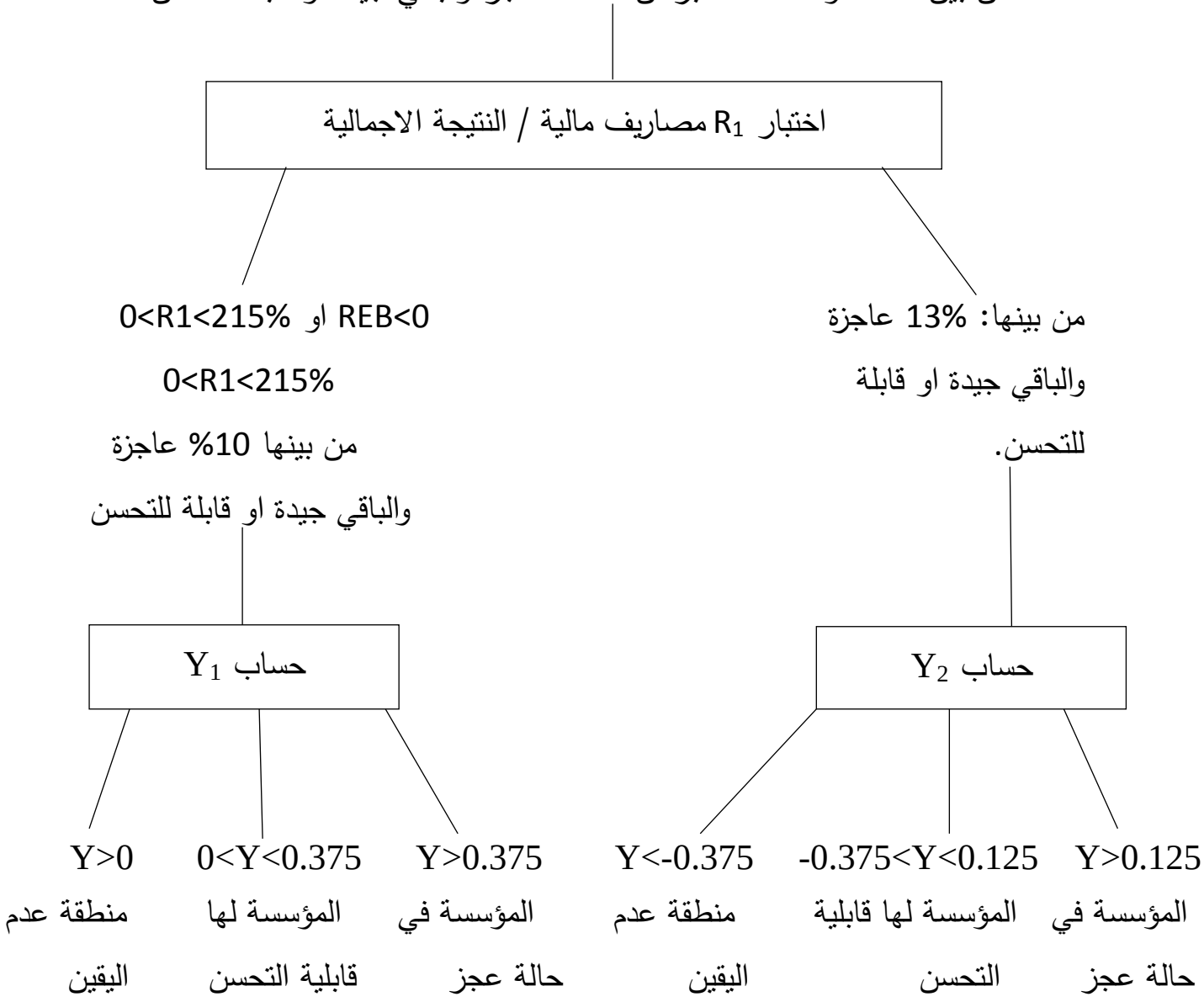

Source : A.Plonchon, Introduction a l,analuse financière, Edition Foucher, Paris, 1999, p 178.

9. دالة التنقيط AFDCC

"في سنة 1992 سجلت Association Française Des Directeurs et chef AFDDC des crédit بأن أغلبية دوال التنقيط قد أهملت، لأنها تستخدم خلال فترة معينة

بسبب التضخم الاقتصادي وبالتالي وضعت دالة جديدة متعددة قطاعات النشاط بالنسبة لاحتمالات عجز المؤسسات"[1].

هذه الدراسة طبقت على عينة من 1000 مؤسسة عاجزة و1000 مؤسسة أخرى سليمة، وبالتالي كان ذلك عمل كبير جدا تطلب استخدام عدد كبير من النسب أيضا.

أما الدالة المتحصل عليها فهي ترتكز على 6 نسب، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم(2-5): نسب AFDCC

المعاملات	النسب	الحد الادنى	الحد الاعلى
−0.0635	مصاريف مالية/REB	0	100
0.0183	الحقوق(الزبائن)+الخزينة/ د ق أ	0	200
0.0471	الأموال الدائمة/ مجموع الخصوم	5	100
−0.246	القيمة المضافة/ رقم الأعمال(HT)	0	100
0.0115	الخزينة/ رقم الأعمال بالأيام	−100	100
−0.0069	رأس المال عامل/ رقم الأعمال بالأيام	−100	150
0.57	ثابت	–	–

Source : J. P .Jobard et G.Depallens, **Gestion financière de l'entreprise**, Edition Sirey, 1997, P656

دالة التنقيط المتحصل عليها هي:

دالة AFDDC = الثابت + مجموع (المعاملات. النسب المحدودة)

ScoresAFDCC= R10.0635 + 0.0183R2 + 0.0471R3 – 0.246R4 – 0.0115R5- 0.0096R6+ 0.75

Score<-1 المؤسسة في حالة خطر.

1-<Score<2 المؤسسة في منطقة عدم اليقين.

Score>2 المؤسسة في حالة جيدة.

المطلب الثاني: خطوات إعداد دالة التنقيط.

" دالة التنقيط هي دالة تخطيطية لمجموعة من المتغيرات ولإعدادها يجب دراسة عينة من المؤسسات تؤخذ بصفة عشوائية في المجتمع الأصلي، وتنقسم هذه إلى مؤسسات سليمة وأخرى عاجزة، في هذه الدراسة يتوجب تحديد المتغيرات الأكثر دلالة للملائمة المالية للمؤسسة".

تعد دالة التنقيط أساس لطريقة التنقيط ولإعدادها بشكل أكثر فعالية يجب تتبع المراحل الثلاثة التالية لوضعها وهي: بناء نموذج إحصائي، التحليل التمييزي، استعمال نتائج التحليل في القرارات المستقبلية.

1. بناء نموذج الإحصائي:

تعد هذه المرحلة من أهم المراحل في تشكيل دالة التنقيط ووضعها حيث يتوجب فيها تحديد نوع المجتمع الواجب دراسته وكذا اختيار العينة:

نظرا لأهمية هذه المرحلة يتوجب على المسؤولين من وضع قاعدة المعطيات باحترام الشروط التالية:[1]

- أن العينة قد أخذت بصفة عشوائية، وأن تكون معبرة عن مجتمع الأصلي وهذا يتجسد في غناها بالمعلومات الكمية والنوعية واحتواءها على مختلف أصناف المجتمع، أي تكون تحتوي على المؤسسات السليمة والعاجزة؛

[1] N. Van, Crédit management et crédit scoring, Economica, paris, 1995, P56

- إدماج ملفات القروض المرفوضة في العينة، حيث أنه لا يمكن للدالة إعطاء نظرة حقيقية للمجتمع إذا أخذت بعين الاعتبار القروض الممنوحة فقط.

إن العينة المختارة بصفة عشوائية مع مراعاة الشروط السابقة يمكنها أن تعطى لنا ثلاثة عينات عشوائية مساعدة وهي:

أ. عينة التحليل: هذه العينة تسمح لنا بوضع دالة التنقيط بعد دراسة وتحليل معطيات هذه العينة.

ب. عينة التأكيد: هذه العينة تسمح لنا بدراسة مدى نجاعة دالة التنقيط السابقة بتطبيقها على عناصر أخرى لا تنتمي لعينة التحليل.

ج. عينة التقدير: هذه العينة تسمح بمراقبة نجاعة وفعالية الدالة في الفترات المستقبلية.[1]

2. التحليل التمييزي: (l'analyse discriminante)

" طريقة التحليل التمييزي هي طريقة إحصائية تسمح بالتعريف بين الأقسام المتجانسة للمجتمع عن طريق مجموعة من المعلومات المميزة لكل فرد من المجتمع، وبالاعتماد على معيار معين، وبعد هذا تقوم هذه الطريقة بإدراج كل فرد جديد في المجتمع إلى القسم الذي ينتمي إليه".

طريقة التحليل التمييزي تستعمل في تحليل الملفات انطلاقا من عينة من ملفات طلب القروض والتي قد درست من طرف البنك، هذه العينة يمكن تجزئتها إلى مجموعتين من المؤسسات، مؤسسات سليمة والتي لم يلتقي البنك مشاكل معهن في تسوية مستحقاتهن، والمؤسسات عاجزة واللاتي إما لم يسددن مستحقاتهن في ميعاد وإما لم يسددن جزء منها وهذا يجر للبنك تكاليف زائدة.

والمشكل هنا هو إيجاد معيار مناسب، والذي على أساسه يمكن للبنك التميز بين المؤسسات السليمة والمؤسسات العاجزة، ولحل هذا المشكل يجب على البنك تتبع الخطوات الثلاثة التالية:

[1] N. Van, op-cit , P56

تحديد متغيرات النموذج (معايير الملاءمة)، وضع دالة التنقيط Z وحساب النقطة النهائية لكل مؤسسة، تحديد النقطة الحرجة.

1.2 تحديد متغيرات النموذج (معايير الملاءمة):

كخطوة أولى في التحليل التمييزي، يجب على البنك فرز كل المعلومات الخاصة بالمقترضين والموجودة في ملفاتهم، هذه المعلومات هي عبارة متغيرات مختلفة، حيث تنقسم هذه المتغيرات إلى متغيرات كمية، وهي المتغيرات التي تعطي على شكل أرقام نقدية كانت أم نسب، وهناك متغيرات كيفية وهي المتغيرات التي لا يمكن في الغالب إيجادها على شكل أرقام وإنما هي نوعية من أمثلها الشخصية القانونية، عمر المؤسسة ونوع قطاع النشاط.

تتم عملية اختيار المعلومات أو المتغيرات التي لها علاقة بالملاءمة المالية عن طريق استعمال تقنيات وطرق لتحليل المعطيات نجد طريقة "step wise".

طريقة step wise هي طريقة إحصائية تعتمد على الانحدار الخطي المتعدد الأبعاد لاختيار المتغيرات واحدة بواحدة بالبدء بالمتغيرات الأكثر دلالة للحالة المالية أي المتغيرات التي تعطى أكبر معامل ارتباط مع الدالة التنقيط Z.

هذه الطريقة تنجز عند كل خطوة اختبار student وهذا لإقصاء المتغيرات المستقلة الدالة وعدم إدماج المتغيرات التي قد أدمجت في دالة التنقيط Z مسبقا.[1]

2.2 وضع دالة التنقيط وحساب النقطة النهائية لكل مؤسسة:

[1] S. De Cousserdues, op-cit, p 186

في هذه الخطوة يجب ربط كل متغير أو نسبة من مجموعة النسب المختارة في الخطوة السابقة بقيمة تسمى المعامل، وهذا حسب أهمية كل نسبة، حيث أن قيمة المعامل تعبر عن مدى دلالة النسبة المرتبطة بها للملاءمة المالية للمؤسسة تحت الدراسة .

بعد إعطاء قيمة المعامل الخاص لكل معلومة أو نسبة حسب أهميتها نقوم بوضع دالة التنقيط التي تكون على الشكل التالي:

$$Z=\Sigma\ ai\ Ri + B$$

حيث: Ri= النسب أو المتغيرات المختارة لتكوين الدالة Z.

ai = معامل الترجيح المرتبط.

B= ثابت.

بعد وضع دالة التنقيط، نقوم بحساب النقطة النهائية لكل مؤسسة والمعبرة عن ملاءمتها المالية ثم وضع هذه النقاط في معلم متعامد لتسهيل فهمها، فالمنحنى الأول هو منحنى النقاط المؤسسات السليمة والمنحنى الثاني هو منحني لنقاط المؤسسات العاجزة والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل (2-2): بيان تصنيف المؤسسات السليمة والعاجزة.

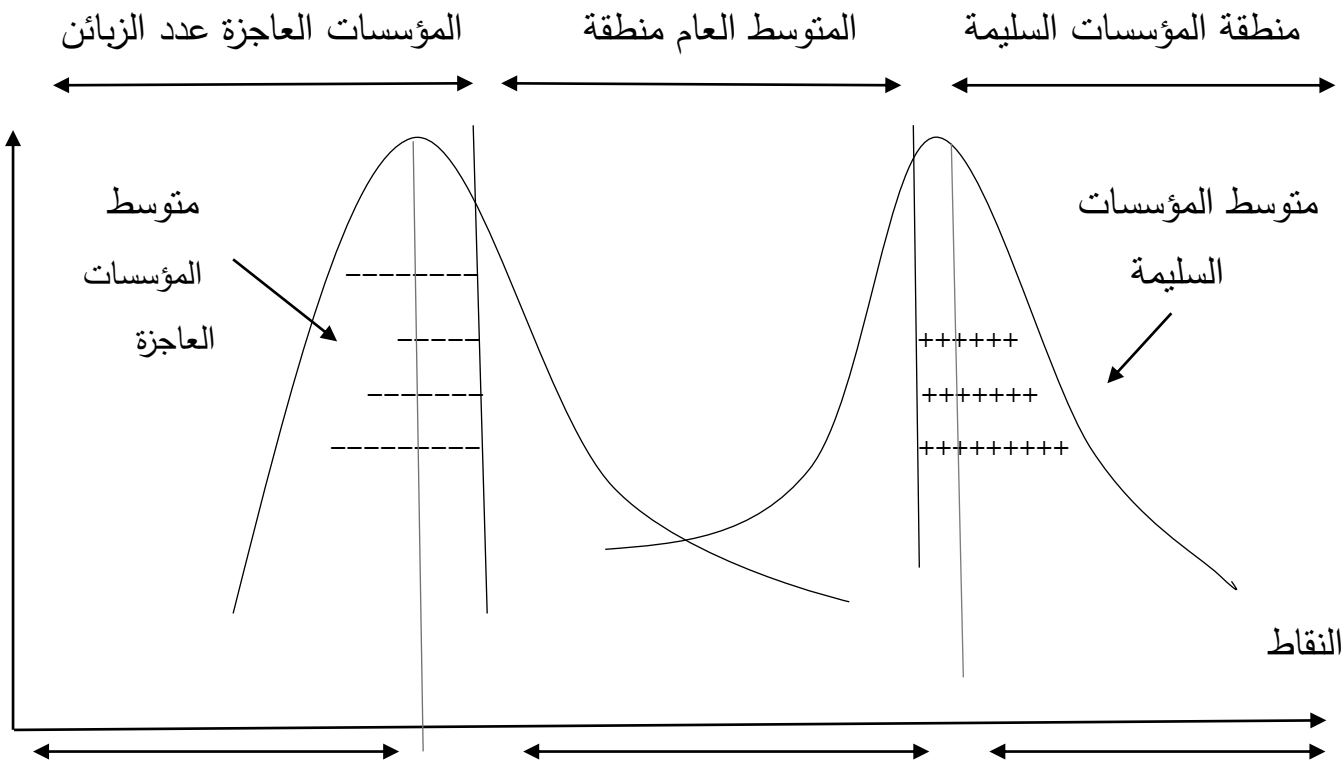

Source : Mathieu, L'exploitant bancaire et le risque crédit, La revue Banque, 1995, P 16.

بعد تحديد النقطة الحرجة يمكن تصنيف المؤسسات بالاعتماد على المقارنة بين النقطة النهائية لها والنقطة الحرجة وذلك كما يلي:

- مؤسسات سليمة: هي المؤسسات التي نقطتها النهائية أصغر أو تساوي النقطة الحرجة.
- مؤسسات عاجزة: هي المؤسسات التي نقطتها النهائية أصغر تماما من نقطة الحرجة.

3. استعمال نتائج التحليل في القرارات المستقبلية:

بعد وضع دالة التنقيط وحساب النقطة الحرجة التي يقوم البنك بدراسة وتحليل الطلبات الجديدة للقروض في ظل النتائج المتحصل عليها من التحليل التمييزي.

توضع هذه الطريقة في خدمة المسؤولين في البنك لتحليل المخاطرة، فعلى أساسها يمكنهم دراسة الطلبات الجديدة، فكل عميل جديد له نقطة نهائية أكبر من النقطة الحرجة

يقبل طلبه ويمنح له القرض، أما العميل الذي لديه النقطة الحرجة يعتبر كزبون عديم الملاءمة ويرفض طلبه، ولا يمكن اعتبار أي دالة تنقيط أنها جيدة إلا في حالة تصنيفها للمؤسسات السليمة والمؤسسات العاجزة بأقل خطأ ممكن.

ومن هذا نستنتج أن طريقة التنقيط هي طريقة تسهل عملية اتخاذ القرار حيث هدفها الرئيسي هو تقليل مخاطرة القرض.

المطلب الثالث: عيوب طريقة التنقيط.

على الرغم من المحاسن التي تتصف بها طريقة تنقيط الزبائن التي تستعملها البنوك في قياس مخاطرة القرض، فإن هذه الطريقة لا تخلوا من العيوب والتي يمكن ذكرها في نقاط التالية:

أ. من أجل الحصول على تمثيل جيد لمجتمع المقترضين فإنه يجب أن تكون عملية سحب العينة لدراسة مخاطرة القرض واسعة نوعا ما، ولكن طريقة التنقيط الزبائن تقتصر في بعض الأحيان على عينات يقل عدد عناصرها عن المائة، فعلى سبيل المثال نجد طريقة Altman الذي أخذ 66 مؤسسة.

ب. طريقة التنقيط الزبائن تعتمد في عملها على معلومات السابقة فقط، ولا تعتمد على حالات الطبيعة في المجالات المتعددة فقط، وهذا يؤدي إلى انحراف أكبر لتوقعاتها عن الأحداث المستقبلية الحقيقية.

المبحث الثالث: العلاقة بين التحليل المالي التقليدي وطريقة التحليل التنقيطي.

من خلال دراستنا لهذا المبحث سوف نتطرق إلى العلاقة بين التحليل المالي وكذا التحليل التنقيطي حيث قمنا بتقسيم المبحث إلى ثلاث مطالب أساسية تتمثل في مبادئ التحليل التنقيطي، مبادئ التحليل المالي التقليدي، المقارنة بينهما.

المطلب الأول: مبادئ التحليل التنقيطي.

العديد من النماذج وضعت في هذا المجال، مثل نموذج بنك فرنسا نماذج كل من Conan et Holder, Altman, Edmister, Collonques. وفي الآونة الأخيرة نموذجHolder loeb وPortier الذي تم تطبيقه على قطاع البناء والأشغال العامة، التجارة بالجملة، والنقل. وتستند هذه النماذج على تقنية إحصائية للتحليل التمييزي، هذه الطريقة في البداية ترتكز على مراقبة (معاينة) مجموعتين من الشركات:

- الأولى تضم شركات "عندها مشاكل مالية"، متابعة قضائية أو التسوية (التصفية) النهائية.
- الثانية تحتوي على شركات سليمة (صحة مالية).

لكل من المجموعتين نقوم بحساب سلسلة من النسب وبعد ذلك نحاول تحديد الدالة الرياضية، التي تتكون من مزيج خطي للعديد من النسب تسمح بترتيب مع أفضل احتمال، المؤسسة داخل واحد أو مجموعة أخرى.

سمحت هذه الدالة Z أو N تسمى "الدالة المميزة المتعددة " بعد التصنيف، التحليل التمييزي يقوم بإظهار أبرز وأهم النسب بمعنى النسب التي لنا بتصنيف المؤسسات إلى مجموعتين والتي سنقوم باستعمالها فيما بعد بطريقة فعالة.

المطلب الثاني: مبادئ التحليل المالي التقليدي.

طرق التحليل المالي التقليدي المختلفة تحتوي على أدوات تحليل كثيرة ومختلفة، حيث يقوم المسير أو المحلل المالي باختيار الأداة المناسبة على حسب الهدف من هذا التحليل والغاية منه.

فهي تسمح إجمالا بتقييم الأداء الاقتصادي والمالي للشركة في إطار إجمالي وكلي، لكن على المسير أو المدير أن يرغب دائما في معرفة الأداء الاقتصادي والمالي بشكل مدقق لمؤسسته مثل: ما هي المنتجات والأنشطة المربحة، معرفة سعر التكلفة، من أجل وضع الاستراتيجيات والخطط المناسبة لضمان الأداء الأمثل في المستقبل.

في ظل اقتصاد تنافسي يجب على المؤسسة (الشركة) التي تريد أن تظل قادرة على المنافسة التحسين المستمر لجودة منتجاتها، وخفض تكاليفها وضمان الربحية والتدفقات النقدية الناتجة عن كل أنشطتها.

المطلب الثالث: المقارنة بين التحليلين.

الأساليب المختلفة للتحليل المالي التقليدي عن طريق النسب، تسمح بقياس الأداء، ماضي المؤسسة والقليل حول مستقبلها.

بالتأكيد، المحلل لديه دائما إمكانية الاستقراء من نتائج الماضي (وهذا كافي خصوصا عندما المؤسسة تحقق أداء جيد). لكن عند تدهور النتائج، الكثير من الأشخاص يريدون الحصول على المعلومات أكثر تفصيلا حول "تطور" الشركة ومخاطر عجزها.

طريقة التنقيط تهدف بشكل رئيسي لإكمال النقص في التحليل المالي التقليدي لأنها توفر، بفضل طرق الحساب، نماذج التنبؤ تعلم عن احتمال عجز المؤسسات.

طريقة التنقيط ومختلف النماذج الموجودة تساهم وبشكل فعال في تكميل طرق التحليل المالي التقليدي، حيث تساهم في تحديد بدرجات ثقة مقبولة احتمالات فشل المؤسسات في تسديد ديونها.

تستخدم هذه الطريقة على نطاق واسع من قبل المؤسسات المالية (المصارف، شركات التأمين – القرض)، المحللين الماليين، الخبراء المحاسبين ومدققي الحسابات، على خلاف مسيري الشركات، فعدم استعمال هذه الطريقة من قبل مسيري الشركات لا يسمح لهم بالتحرك في الوقت المناسب من اجل تفادي المشكلات المالية التي تهدد المؤسسات خصوصا تلك التي تعاني أزمات مالية.

في الواقع كما أشار Conan و Holder في أعمالهم، عندما لا تقوم المؤسسة برد فعل في الوقت المناسب للحل المشكل يبدأ الشركاء والمحيط الخارجي بمعرفة الحالة المالية الغير صحية للمؤسسة، فإن أي محاولة لتدارك المخاطر ستؤدي حتميا إلى تسريع بصفة كبيرة حدوث الأزمة المالية للمؤسسة.

بالتالي نستنتج أن كل من طريقة التحليل المالي التقليدي وطريقة التنقيط لا يوجد تعارض بينهما بل بالعكس، نلاحظ أن كل من الطريقتين تكمل الطريقة الأخرى. فاستعمال الطريقتين هي الأداة الأمثل لكل محلل مالي أو مدير شركة من أجل التأكد من صحة مؤسسته من جهة، ومن جهة أخرى، تسمح الطريقتين للبنك بتقليص مخاطر استرجاع البنك لأمواله الممنوحة للمتعاملين في شكل قروض.

خاتمة الفصل:

من خلال هذا الفصل نستخلص أهمية طريقة التنقيط في قياس مختلف المخاطر المحيطة بالقروض، إذ تعتبر طريقة آلية في تصنيف وتنقيط خطر القرض وكذلك تعتمد على المعالجة المعلوماتية، تستعمل التحليل الإحصائي الذي يسمح بتخصيص علامة لكل زبون هذه العلامة تمثل درجة الخطر بالنسبة للبنك، كما تعمل على التخفيض من أعباء دراسة ملفات طالبي القروض وتسييرها خاصة في مواجهة العدد الهائل من الطلبات، كما أنها تعتبر طريقة مكملة التحليل المالي التقليدي إذ تستخدم نتائج هذا الأخير من النسب في تصنيف المؤسسات إلى سليمة وعاجزة.

الفصل الثالث: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية

تمهيد الفصل الثالث:

بعد الانتهاء من الجانب النظري الذي تطرقنا فيه إلى مختلف النقاط المتعلقة بالتحليل المالي التقليدي وكذا التحليل التنقيطي ومدى أهميتهما في قياس مختلف أنواع المخاطر المحيطة بالقروض، سنقوم من خلال هذا الفصل بدراسة تطبيقية نلخص فيها ما تحصلنا عليه من معلومات ومعطيات أثناء فترة التربص الذي قمنا بإجرائه ببنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADER)وتحديدا بمديرية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (DFPME)، حيث أن دراستنا التطبيقية هذه سوف تتم وفق ثلاث مباحث أساسية:

المبحث الأول: نظرة عامة حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

المبحث الثاني: السياسات التي يتبعها بنك الفلاحة والتنمية الريفية–بنك البدر–عند منح القروض.

المبحث الثالث: دراسة حالة تجديد قرض استغلال لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية–بنك البدر–.

المبحث الأول: نظرة عامة حول بنك الفلاحة والتنمية الريفيةB.A.D.R .

المطلب الأول: نشأة وتطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية.B.A.D.R

سنتطرق في هذا المطلب إلى العوامل التي أدت إلى إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية ومراحل تطور هذا البنك عبر الفترات الزمنية.

الفرع 01: نبذة تاريخية عن نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية B.A.D.R.[1]

تم إنشاء البنك المركزي الجزائري حاليا يدعى ببنك الجزائر بعد 06 أشهر من إعلان الاستقلالية، وفي عام 1963 تم إنشاء صندوق الجزائر للتنمية حاليا البنك الجزائري للتنمية، وفي عام 1964 الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، وفي سنة 1966 تم السيطرة على القطاع المصرفي الجزائري التجاري الذي كان تحت السيطرة الأجنبية، مما أدت هذه العملية إلى إعطاء الدولة ضرورة لإقامة وتنمية الاقتصاد الوطني، والتي من خلالها تقرر لإنشاء البنك الوطني الجزائري بموجب قانون 178-66 الصادر في 03 يونيو 1966، والذي أوكل إليه بصورة عامة أمر أخذ الاقتصاد المخطط على عاتقه، فقد كان منذ إنشائه مكلفا بتمويل عدة قطاعات اقتصادية والمتمثلة في:

- القطاع الزراعي.
- قطاع التجارة الخارجية.
- مختلف قطاعات الاقتصاد الزراعي.

ونظرا للأهمية الاستراتيجية للفلاحة الجزائرية وللضرورة الأساسية لكفالة الحاجيات الوطنية والمنتجات الغذائية فإن كل الفلاحة تكتسي أهمية كبرى، وتطورها يعتبر أحد الأعمال الهامة للدولة وللاقتصاد الفلاحي.

تميز بنك الفلاحة والتنمية الريفية بمشاكل شديدة التعقيد والمواجهة، وبعد عدة سنوات من تأسيس البنك المركزي الجزائري تقرر إعادة تنظيم وهيكلة هذا البنك.

[1] بمقتضى المرسوم رقم 80-242 في 24 ذو القعدة عام 1400 الموافق ل 1980/01/04 المتعلق بإعداد هيكلة المؤسسة المالية.

وبموجب المرسوم 82-106 الصادر في 07 جمادى الأولى عام 1402 الموافق ل 13 مارس 1982، تم إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية (البنك الفلاحي)، حيث نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية رقم 11 في 1982/03/16 وتم تحديد قانونه الأساسي.

ظهر هذا البنك في تلك الفترة بالذات لسببين:

- رغبة هذا البنك في تدعيم قطاع الفلاحة بهدف زيادة مردوديته، وبالتالي المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي للبلاد، رفع المستوى المعيشي وتحسين ظروف حياة سكان الأرياف.
- الظروف الاقتصادية وإلحاح الاقتصاد أدى إلى نشوء هذا النوع من البنوك من أجل رفع حصة المنتجات الزراعية في مجال الإنتاج الوطني، إعادة تنظيم جهاز للإنتاج الفلاحي، تنمية الرعي ببناء السدود وحفر الآبار، زيادة في مساحة الأراضي الصالحة للزراعة مع استصلاح أراضي جديدة. ولتحقيق هذا الهدف فإنه من الضروري وضع تخطيط فلاحي حقيقي وهيئة مالية مستقلة بذاتها، وقادرة على تمويل نشاطات هذا القطاع.

انضم بنك الفلاحة والتنمية الريفية في قائمة البنوك المتخصصة في:

أولا: التكفل بتمويل الحاجيات المختلفة للقطاع الفلاحي، وكذا تطوير وتمويل النشاطات وهي:

- مزارع دولة الري (بناء السدود)
- المؤسسات الفلاحية والصناعية المرتبطة مباشرة بقطاع الفلاحة.
- ديوان الفلاحة والتنظيمات الفلاحية.
- الدواوين وتنظيم الغابات.
- قطاع الصيد البحري.

ثانيا: تمويل كل المشاريع التي تساهم على تنمية الأرياف وهي:

- الأطباء الصيدليين، أطباء الأسنان، البيطريين.
- الصناعات التقليدية.

يتم تدخل البنك الفلاحي في العنصرين السابقين:

- زيادة المساحات المستصلحة.
- رفع الإنتاج الفلاحي في جميع المنتوجات.
- متابعة الإنتاج الفلاحي إلى آخر مرحلة.

الفرع 02: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية .B.A.D.R

بنك البدر هو هيئة عمومية اقتصادية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وكذا يتمتع بالاستقلال في التسيير، إذن البنك يقوم بتقديم خدمات مختلفة للقروض يقوم بجمع الأموال المودعة من طرف الزبائن لاقتراضها إلى أشخاص طبيعيين أو معنويين (شركات) بفائدة محددة من طرف البنك، بالإضافة إلى تجارة النقود، شراء العملة الصعبة بواسطة تكلفة القرض، كما يمكن له إعادة استثمار رأس المال، وأخذ حصص إلزامية على شكل أسهم ضمن كل عملياته المالية نتيجة إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري والذي أصبح شركة مساهمة ذات رأس مال قدره 33 مليار دينار جزائري.

أن تسمية بنك الفلاحة والتنمية الريفية ليس له علاقة فقط بالفلاحة والتنمية الريفية، وإنما هي تسمية عادية، كذلك رمز البنك .B.A.D.R، وبما أن البنك أصبح بنكا تجاريا مثله مثل البنوك التجارية الأخرى .B.N.A،C.P.A ،B.D.L.، B.E.A ، فإنه يمول مختلف القطاعات الاقتصادية وفق شروط معينة. كما يعتبر البنك صاحب أكبر شبكة بنكية في الجزائر بالمقارنة مع الهيئات الأخرى، حيث زاد عدد الوكالات من 60 وكالة سنة 1983 إلى حوالي 300 وكالة 39 مديرية جهوية في سنة 2015، أما بالنسبة لبنك ولاية الجزائر فيتكون من 07 وكالات متفرعة عبر مناطقها، بالإضافة إلى أن حجم القروض الممنوحة تتغير من يوم إلى آخر ومن ساعة إلى أخرى.

يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بوظيفتين أساسيتين هما:

- بنك إيداع وتوزيع الاعتمادات.
- بنك التنمية الذي ينفذ المخططات وبرامج الفلاحة.

الفرع 03: مراحل تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية.B.A.D.R

مر بنك الفلاحة والتنمية الريفية بأربعة مراحل يمكن إيجازها فيما يلي:

المرحلة الأولى: (1982-1989):

تفرع بنك الفلاحة والتنمية الريفية عن بنك التنمية المحليـــة B.N.A ســـنة 1982، واهتم في هذه المرحلة بتحقيق هدفه الوحيد وهو إثبات وجوده في التخصص المستند إليه ضمن النشاطات الفلاحية، حيث قام بفتح العديد من الوكالات في أشهر المناطق الفلاحية، وخلال فترة زمنية تمكن البنك من اكتساب سمعة عالية في ميـــدان القطـــاع الزراعـــي والصناعي الغذائية والصناعة الميكانيكية الفلاحية.

المرحلة الثانية: (1989-1999):

استطاع بنك الفلاحة والتنمية الريفية أن يدخل هذه المرحلة من بابها الواسع، فقـــام بإدخال تكنولوجيا معلوماتية خاصة قطاع المؤسسات الاقتصادية الصـــغيرة والمتوســـطة، حيث:

في سنة 1991: قام بتطبيق نظام SWIFT الخاص بالعمليات التجارية الدولية.

في سنة 1992: قام ببرمجيات progiciel sybu مع فروعه المختلفة من أجل تســـهيل العمليات البنكية كتسيير القروض، تسيير عمليات الصندوق والفحص من بعـــد لحســـاب العملاء بالإضافة إلى تسيير المودعات كما قام بإدخال المعلوماتية على كل العمليات التجارية (عمليات فتح القروض الوثائقية التي لا تفوق 24 سا حاليا على الأكثر)، كما قام بإدخال مخطط الحسابات الجديدة على مستوى الوكالات.

في سنة 1993: نجاح عملية إدخال المعلوماتية على جميع أعمال البنك.

في سنة 1994: ظهور خدمة جديدة تتمثل في بطاقة السحب والتسديد.

في سنة 1996: قام بعملية الفحص السلكي télétraitement، التي ســـهلت العمليـــات البنكية عن بعد وفي الوقت المطلوب.

في سنة 1998: قام باستعمال بطاقة السحب بين البنوك.

المرحلة الثالثة: (1999-2005):

اعتمد بنك الفلاحة والتنمية الريفية على برنامج خماسي من أجل سير التمويلات الاقتصادية والاجتماعية، ومن أجل تلبية أكبر قدر من حاجيات ورغبات العملاء خاصة وأنها عرفت تنوعا وتعددا، بالإضافة إلى ذلك دخول البنك ميدان العالمية حيث أصبح بنكا شاملا يتدخل في تميل كل القطاعات الاقتصادية وبالأخص مجال الاستثمار المستعمل من طرف رجال الأعمال، وبفضل هذا التطور تم إنجاز عدة مشاريع أهمها:

في سنة 2000: القيام بفحص دقيق لنقاط القوة والضعف لأداء البنك، كذلك إنجاز مخطط التسوية للمؤسسة لمطابقة القيم الدولية.

في سنة 2001: قام بالتطهير المالي والمحاسبي، تقليل الوقت، تخفيف الإجراءات الإدارية والتقنية، إدخال مخطط جديد في الحسابات على مستوى المحاسبة المركزية وتعميم الشبكة عبر الوكالات والمنشأة المركزية بالإضافة إلى تحقيق مشروع البنك المجالس.

في سنة 2002: عم نظام الشبكة المحلية مع إعادة تنظيم البرنامج progiciel sybu كزبون مقدم للخدمة وتعميم مشروع البنك المجالس على المستوى الوطني.

المرحلة الرابعة: (2005 إلى يومنا هذا):

قام بنك الفلاحة والتنمية الريفية –بنك البدر–في هذه المرحلة إلى إعادة تخصصه في الميدان الفلاحي أي تمويل النشاطات الفلاحية والمجالات المتعلقة بها.

ومن خلال تعرضنا إلى تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية–بنك البدر–نستطيع أن نقدمه في اثنتي عشر نقطة تتمثل في:

1. البنك الأول في ترتيب البنوك التجارية.
2. استعمال نظام SWIFT منذ 1991.
3. استعمال الإعلام الآلي في جميع عمليات التجارة الخارجية.
4. الشبكة الأكثر كثافة.
5. بنك شامل وعالمي يتدخل في تمويل كل القطاعات الاقتصادية.
6. ما يقل عن 6مليار دولار أمريكي من التعاملات الاقتصادية والبنكية.
7. 30 % من التجارة الخارجية الجزائرية.
8. أول بنك جزائري يطبق مبدأ البنك المجالس مع خدمات مشخصة.

9. الإدخال الكامل للإعلام الآلي على كل الشبكة بفضل برمجيـــات خاصـــة logiciel ملك للبنك، مصمم من طرف مهندسي المؤسسة.
10. القيام بالعمليات البنكية في الوقت الحقيقي وعن بعد.
11. ترتيب القروض الوثائقية في مدة 24 ساعة.
12. إمكانية فحص الزبائن عن بعد لحسابهم الشخصية.

الشكل رقم (3-1): الهياكل المختلفة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية B.A.D.R:

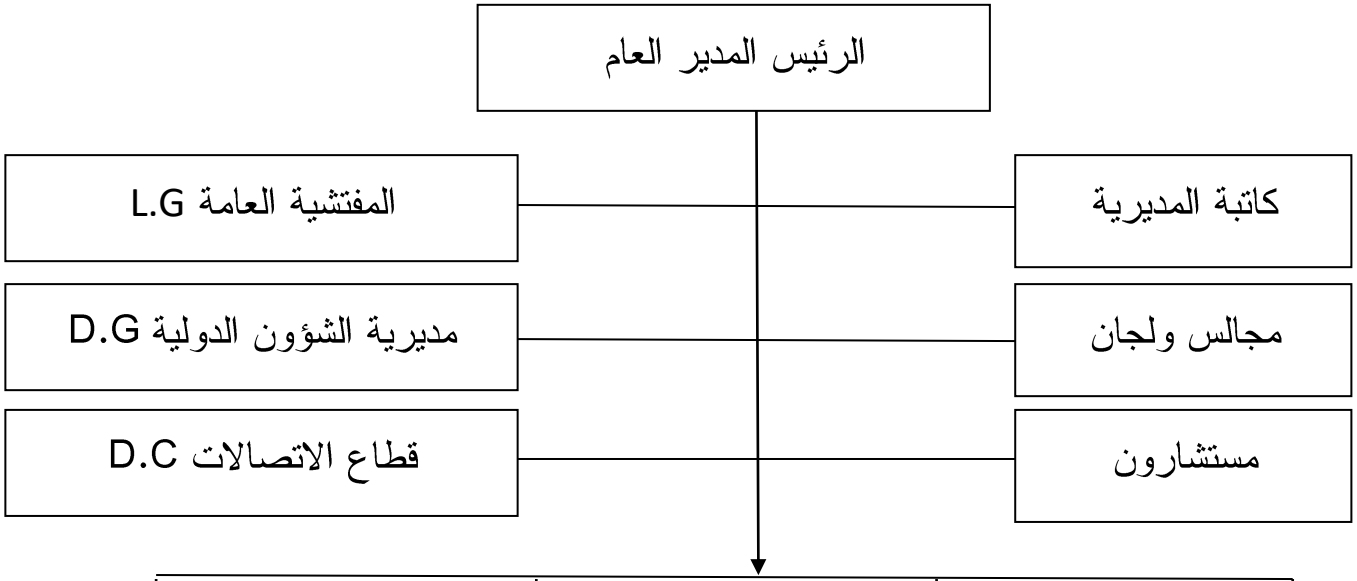

القسم الدولي	المديرية العامة المساعدة	المديرية العامة المساعد الإعلام الآلي المحاسبة والخزينة	المديرية العامة المساعدة (موارد التغطية)
مديرية العمليات التقنية مع الخارج D.O.T.E	مديرية المستخدمين	مديرية الإعلام الآلي D.I.C	مديرية تمويل المؤسسات الكبرى
مديرية العلاقات الدولية D.R.I	مديرية إعادة تقييم	مديرية شبكة الاستغلال	مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة D.I.M.E
مديرية المحاسبة والاحصائيات D.C.S	مديرية الوسائل العامة D.M.G	مديرية التحويل والصيانة الاعلام الآلي D.I.M.I	مديرية تمويل المشاريع الفلاحية D.F.A.A
المجمع الجهوي للاستغلال	مديرية تنظيم الدراسات القانونية	مديرية المحاسبة العامة D.I.G	مديرية دراسة الانتاج والاستغلال
الوكالات	مديرية المراجعة ومراقبة التسيير	مديرية الخزينة D.I	مديرية متابعة الديون D.S.R

المصدر: وثائق من البنك

والتعرف أكثر على تنظيم بنك الفلاحة والتنمية الريفية –بنك البدر–سنتطرق إلى دراسة تركيبية الهيكل التنظيمي ودور كل الهيئات الموجودة

1. المديرية العامة: تتكون من

أ. الرئيس المدير العام: وهو أكبر سلطة في البنك طبقا للقوانين المقررة من طرف المجلس الإدارة فهو يقوم بـــ:

- إدارة كل الهيئات وموظفي البنك؛
- مناقشة دورية لمشاكل التسيير؛
- السهر على تطبيق السياسة العامة وتجسيد الاستراتيجية المسطرة في البنك من أجل تطويره.

ب.ثلاثة مدراء مساعدين:

- أحدهم على رأس مجموعة الوظائف موارد، فروض، تحصيل؛
- الثاني على رأس مجموعة الوظائف، إعلام آلي، محاسبة وخزينة؛
- الثالث فهو رأس مجموعة الوظائف، إدارة ووسائل.

يساعدون المدير العام في تسير البنك وهم يديرون ويراقبون الهيئات المركزية الموكلة لهم وكذا الفروع في إطار صلاحيتهم الخاصة، كما يرأس كل مدير لجنة التنسيق المكونة من المديرين المركزين الداخلين تحت سلطاتهم.

2. المديريات المركزية: عددها ثمانية عشرة مديرية مركزية متفرعة عن ثلاث مديريات عامة غائبة ومديرية فرعية يسيرها مديرون مركز يون يساعدهم في ذلك نواب لهم، وهي كالتالي:

أ. المديريات المركزية المتفرعة عن المديرية العامة النائبة، موارد، قروض وتحصيل وهي كالتالي:

- مديرية تمويل المؤسسات الصغرى؛
- مديرية تمويل المؤسسات الكبرى؛
- مديرية تمويل النشاطات الفلاحية؛
- مديرية الدراسات الأسواق والمنتجات؛
- مديرية المتابعة والتحصيل؛

ب.المديرية المركزية المتفرعة عن المديرية العامة النائبة، إعلام آلي، محاسبة وخزينة، عددها خمسة وهي:

- المديرية المركزية للإعلام الآلي؛
- مديرية الإعلام الآلي لشبكة الاستغلال؛
- مديرية الاتصال وصيانة الإعلام الآلي؛
- مديرية المحاسبة العامة؛
- مديرية الخزينة.

ج. المديريات المركزية المتفرعة عن المديرية العامة النائبة إدارة ووسائل، وهي:

- مديرية الأفراد والمستخدمين؛
- مديرية إعادة تقيم الموارد البشرية؛
- مديرية الوسائل العامة؛
- مديرية إجراءات الدراسات القضائية والمنازعات؛

د. المديريات المركزية المتفرعة عن المديرية الفرعية للشؤون الدولية، عددها ثلاثة مديريات وهي:

- مديرية العمليات التقنية مع الخارج؛
- مديرية العلاقات الدولية؛
- مديرية المراقبات والإحصائيات؛

وبصفة عامة فإن هذه المديريات مكلفة كل واحدة فيما يخصها بـــ:

- تنشيط وتنسيق ومراقبة وتقديم الدعم والمساعدة لشبكة الاستغلال، التي تمثل مصدر العوائد الرئيسي للبنك. حيث يتدخلون خاصة في صورة الإدارة والتسويق وجميع الموارد؛
- توزيع ومراقبة القروض، دراسة، تحليل ومعالجة الملفات وتجسيد القرارات الخاصة بوضع المنتجات، تحصيل الحقوق، وضع ونشر الإجراءات وتخصيص الرسائل، قصد تحقيق وتنفيذ الأهداف المسطرة من طرف المديرية العامة.
- تقترح على المديرية العامة الطرق والوسائل، الرؤى والأفكار التي من شأنها أن تضمن للبنك تطور متناسق عن طريق تنمية حجم النشاط وتحسين نوعية الخدمات خاصة في ظل احترام المنافسة.

3. **شبكة الاستغلال:** تضم هذه الشبكة مجموع 42 مجمع جهوي للاستغلال ناتجة عن إعادة تقسيم 31فرع و274 وكالة بما فيها الوكالة المركزية "عميروش".

أ. **المجمع الجهوي للاستغلال:** هو السلطة الهرمية للوكالات التابعة له.

- يشكل المجمع الجهوي للاستغلال والوكالات التابعة له وحدة الاستغلال وهو الممثل المباشر للمديرية العامة.
- المجمع الجهوي للاستغلال هو بنية دعم تقنية ودوره الأساسي هو ضمان ما يلي:

- التنشيط التجاري عن طريق ضمان جمع وتعبئة الموارد ومنح القروض وتحصيل الحقوق؛
- التنسيق بين الوكالات فيما يخص الاستغلال؛
- توفير الموارد البشرية والمادية؛
- الرقابة المكانية عن طريق إرسال لجان التفتيش، وعن بعد لكل النشاطات التي تقوم بها الوكالات المرتبطة به.

الشكل (3-2): الوكالات التابعة للمجمع الجهوي للاستغلال -053-

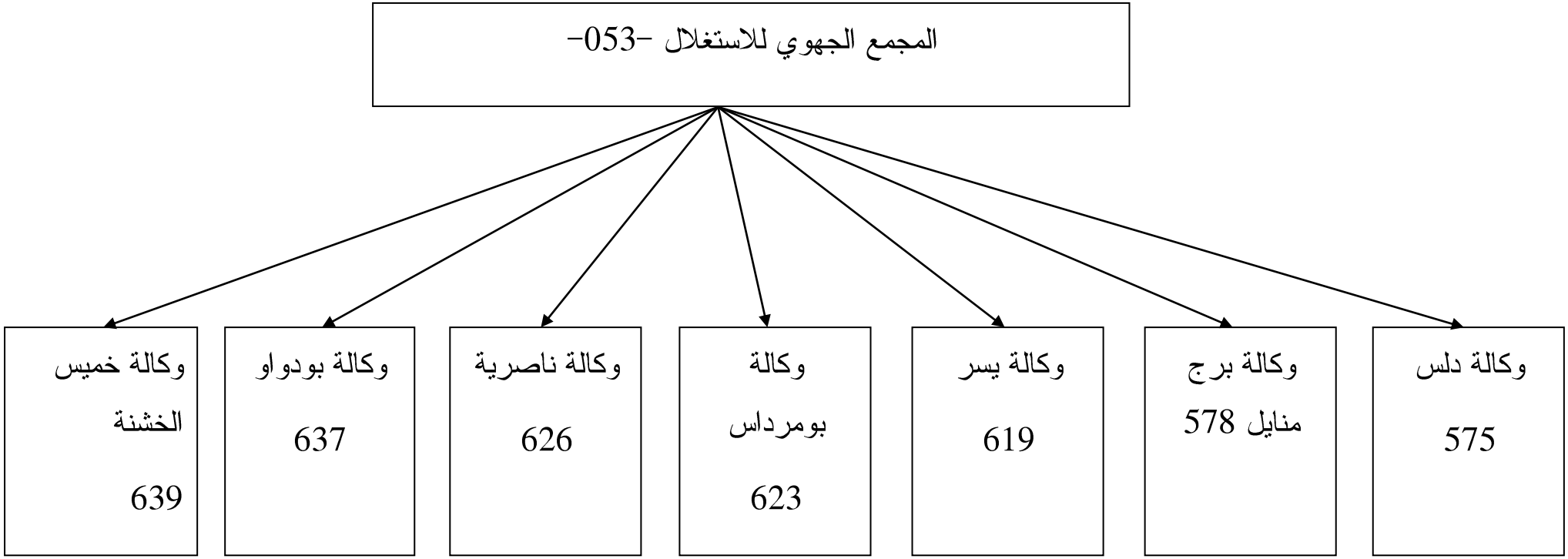

المصدر: معلومات مقدمة من طرف البنك.

ب. **الوكالات المركزية عميروش:** وهي وكالة مهمة من حيث تنوع نشاطاتها وما توفره عليه من وسائل تقنية، فهي تمثل بنية تجارب مفضلة للتجديدات والمنتجات المبتكرة من طرف البنك كما كان الشأن مع تجربة البنك النموذجي والخدمة المشخصة أو المحررة.

ج. **الوكالات المحلية للاستغلال:** تمثل هذه الوكالة مركز استغلال بنكي قاعدي والذي يضمن بصفة دائمة للزبائن مجموع العمليات والخدامات البنكية.

د. **الشبابيك الجوارية المتعددة الخدمات:** هي بنيات آلية مستقلة تماما بمؤشرات محاسبة، او مرتبطة بالوكالات المحلية للاستغلال، حيث يمكن للجمهور أن يقوم بواسطة هذه الشبابيك بعمليات مع الصندوق، سحب وإيداع.

هـ. **المكاتب الدائمة:** ترتبط هذه المكاتب بالوكالات المحلية للاستغلال وتفتح أبوابها للجمهور في كامل أيام الخدمة وتقوم بعمليات الصندوق.

و. **المكاتب الدورية:** ترتبط أيضا هذه المكاتب بالوكالات المحلية للاستغلال لكنها لا تفتح شبابيكها إلا مرتين أو ثلاثة في الأسبوع أو عند إجراء عمليات خاصة مثل الافتراضات العمومية أو التظاهرات التجارية، ويقوم بأعمال الصندوق، سحب وإيداع.

أما الوظيفة التي تقوم بها الشبكة المكونة من المجمعات المحلية للاستغلال والوكالات والمكاتب التابعة لها فهي ووظيفة الاستغلال.

وتبقى وظيفة التسيير التي تخص وتلزم جميع مسيري البنك، فهي تتمثل في ممارسة المسؤوليات الهرمية، وتظهر كذلك في المداولات والتشاور وردود الأفعال والمساهمات الجماعية في معالجة كبريات مشاكل بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

بالإضافة إلى البنيات المذكورة أنفا فإن الهيكل التنظيمي مكمل عن طريق بني وظيفية على شكل مجالس ولجان، والتي تم إنشاؤها استجابة إلى التوجيهات نحو إدارة حديثة بتهيئة فضاءات ملائمة لبعث مفاهيم التنسيق من أجل حفظ وتوجيه مجهودات كل فرد في منحى يخدم عملية تحديث وتطوير البنك، وفيما يلي سرد هذه اللجان والمجالس:

- مجلس المديرين؛
- لجنة الإجراءات والتصديق؛
- لجنة الاستراتيجية؛
- لجنة القروض والخزينة؛
- لجنة الشبكة؛
- لجنة السوق؛
- لجنة الأمن؛
- لجنة الجودة الشاملة؛
- لجنة قيادة الإعلام الآلي.

يرأس هذه اللجان الرئيس المدير العام أو أحد المقربين منه، أحد المدراء العامين النواب أو رئيس اللجنة الاستشارية أو أحد المختصين في المجال المعني.

مهمة هذه اللجان هي الانسجام والتكامل بين مختلف الوظائف والمهام ونشاط جميع البنى على مستوى البنك، بالإضافة إلى تقديم المساعدة والنصح إلى الإدارة العامة فيما يخص أشغال الدراسات الاقتراحات والأداء حول المشاكل والقضايا التي يتكفل بها الرئيس المدير العام.

4. العلاقات الهرمية والوظيفية: وهي كالتالي

أ. نجد على رأس الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية–بنك البدر–رئيس مدير عام له سلطة على مجموع افراد وهياكل البنك؛

ب. نواب المدير العام والمدير الفرعي علاقاتهم ببعضهم البعض وظيفية أما مع غيرهم فهي هرمية؛

- مباشرة مع البني المركزية الواقعة تحت سلطتهم أو رقابتهم وكذلك المجمعات مع الجهوية للاستغلال فيما يخصهم من ميادين أو نشاطات؛

- غير مباشرة مع باقي شبكة الاستغلال.

ج. المديرون المركزيون: علاقاتهم ببعضهم وظيفية وكذلك بالمجمعات الجهوية للاستغلال الواقعة تحت رقابهم.

المطلب الثاني: أهداف والمبادئ والمهام التي يرتكز بنك الفلاحة والتنمية الريفية B.A.D.R:

أولا: الأهداف التي يرتكز بنك الفلاحة والتنمية الريفية B.A.D.R.

بعد دخول الجزائر عالم اقتصاد الشوق أصبح بنك الفلاحة والتنمية الريفية–بنك البدر–يسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، حيث هذه المرحلة فرضت إعادة وسائل التسيير وتطويرها وتوسيع الحرية في ممارسة الأنشطة الاقتصادية المختلفة، كما فرضت أيضا المنافسة الداخلية والخارجية بين المتعاملين مع الاستثمارات الأجنبية، وقد عقدت دورة لمدراء

الوكالات على مستوى المديرية العامة واقترحت فيها المحاور الاستراتيجية للبنك عن طريق وكالاته، وتتمحور حول عدة أهداف هي:

- مساهمة البنك في سياسة التنمية وتجديد القطاع الفلاحي بإدخال التحسينات عليه، والاستثمار في النشاطات الأكثر مردودية.
- تطوير المنتجات الزراعية الغذائية والصناعية وكذا مساعدة الفلاحين لترويج المنتجات للمساهمة في التجارة الخارجية ودعم المهن الحرة.
- يسعى بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى المنافسة مع البنوك الأخرى في مجال التسيير وتقديم الخدمات وتحسين ظروف العمل، وتوفير أحسن الخدمات للعميل.
- تجديد الممتلكات والوسائل.
- إيجاد سياسة أكثر فعالية في جميع الموارد.
- تطوير نوعية الخدمات المقدمة.

- التكوين الجيد للمستخدمين لضمان التسيير الحسن.
- المساهمة في دعم الاقتصادي الوطني.
- العمليات المتعلقة بالقرض بالاعتماد المستندي.
- العمليات المتعلقة بالسحب على الأجهزة التابعة للبنوك الأخرى.
- توسيع مجالات القرض في قطاعات أخرى غير المتعلقة بالفلاحة.
- المساهمة في تطوير الأرياف وتحسين ظروف العمل والمعيشة.

ثانيا: المبادئ التي يرتكز عليها بنك الفلاحة والتنمية الريفية B.A.D.R.

تتمثل المبادئ في:

- **مبادئ الاستغلال:** يهتم البنك عموما بالزبون، يحرص على حسن استقباله، يقدم له الخدمات، يبادر بإعطائه المعلومات الصحيحة والدقيقة حتى يكون على علم بكل مل يحدث في الساحة الاقتصادية، مما يجعله مستقلا عن الحكومة وعن الخارج.
- **مبدأ القرض والمخاطرة:** إن البنك حريص على أموال المودعين له حتى يكون في مستوى الثقة، كما أنه ملزم بإعادة الحق إلى أهله خاصة وأن هناك ضمانات التي يتطلبها البنك.
- **مبدأ السيولة النقدية:** يتعامل المصرف بأموال الناس، الذين إذا رغبوا بسحب ودائعهم يكون البنك حاضرا لطلباتهم، أي المال النقدي يكون جاهزا لمواجهة طلبات السحب الآتية من قبل الزبائن.
- **مبدأ الخزينة:** يتمثل في وجوب ترك نسبة معينة في خزينة البنك المركزي.
- **مبدأ الأمن:** يلجأ المواطن إلى المصرف من خلال تعاملاته التجارية وادخار أمواله تفاديا للمخاطر التي يمكن أن يتعرض لها كالسرقة، إذن البنك يعمل كجهاز أمن مطالب، بل ملزم بالمراقبة الصارمة للإمضاءات وغيرها.

ثالثا: المهام التي يرتكز عليها بنك الفلاحة والتنمية الريفية B.A.D.R.

يعمل بنك الفلاحة والتنمية الريفية–بنك البدر–وفق عدة مهام يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- العمل على تمويل المؤسسات الاقتصادية بمختلف أحجامها سواء كانت كبيرة، متوسطة أو صغيرة، وذلك من خلال تقديم القروض بمختلف أنواعها وأشكالها، وكذلك بنك ودائع حيث يسمح بفتح حسابات مصرفية جارية؛
- تنفيذ برامج التنمية الخاصة بالقطاع الفلاحي من خلال تمويل كل النشاطات على اختلاف اشكالها؛
- القيام بالوساطة بين المؤسسات الوطنية في السوق المالية من خلال بيع وشراء الأسهم والسندات؛
- ربط علاقة دولية مع الدول الأجنبية من خلال البنوك الأجنبية وتسيير مختلف التعاملات بين المستثمرين المحليين والأجانب أي تمويل التجارة الخارجية.

نتيجة لإعادة تخصص البنك، انتهج بنك الفلاحة والتنمية الريفية سياسة تمويلية جديدة متمثلة في توجيه نشاطه التمويلي نحو المشاريع التي تدعمها السلطات العمومية ومن بينها:

- القروض الموجهة نحو تشغيل الشباب؛
- القروض للخواص الهادفة إلى خلق نشاطات في المناطق الريفية؛
- القروض لبناء المساكن الريفية في إطار قابل للتسديد ومدعم من طرف الهيئة الوطنية للسكن (FONAL) والصندوق الوطني للسكن (CNL)؛
- القروض للمهن الحرة (الشباب الحاصل على شهادات جامعية في المناطق الريفية.

لقد حددت محاور النشاطات التي يرتكز عليها البنك تمويله مستقبلا في قائمة جديدة سنكتفي بذكر البعض منها فيما يلي:

- الفلاحة الأساسية والنشاطات التابعة لها؛ الصيد وتربية المائيات الأساسية والنشاطات التابعة لها؛

- صناعة العتاد الفلاحي؛
- الصناعات الغذائية الفلاحية الأساسية؛
- تسويق وتوزيع المنتجات المرتبطة بالنشاطات الاستراتيجية؛
- كل النشاطات التي تساهم في التنمية الريفية وخاصة:
- نشاطات الحرفيين الصغار؛
- السكن الريفي؛
- مشاريع الري الصغيرة؛
- صناعة السروج والأدوات الجلدية؛
- صناعة الخشب والمنتجات الخشبية والفلين.

المطلب الثالث: دراسة تطبيقية على مستوى وكالة بومرداس.

الفرع الأول: تعريف المؤسسة محل الدراسة – وكالة بومرداس 623

1. تعريف المؤسسة المستقبلة:

تم إنشاء وكالة بومرداس رقم623 في 06-01-2006 مع زيادة الحاجة الى تمويل المستثمرين الفلاحيين، خاصة وإن منطقة بومرداس هي منطقة سياحية سهبة صالحة للزراعة، وباعتباره بنك يهدف إلى تمويل النشاط الفلاحي فإنه يعطي امتياز المهن الفلاحية ويمنحها قروض بشروط أسهل أي بسعر فائدة أقل وضمانات أخف.

2. مهام الوكالة: تتمثل مهام التي أنشأت من أجلها الوكالة هي:

- تنفيذ مختلف العمليات البنكية لها من طرف الزبائن وتحسين العلاقات التجارية مع الزبائن الجدد.
- منح قروض متنوعة لتمويل المؤسسات الاقتصادية ومتابعتها.
- قبول الودائع من الجمهور وفتح الحسابات للزبائن سواء بالعملة الصعبة أو محلية.
- العمل على تعبئة الضمانات اللازمة.
- إعداد تقرير سنوي حول نشاطها.

- منح قروض متنوعة لتمويل الفلاحين وتنمية القطاع الفلاحي. [1]
- ترقية النشاطات الفلاحية، الحرفية والصناعية المرتبطة بالفلاحة.
- الترقية الاقتصادية للعالم الفلاحي.
- تنمية المناطق الريفية.

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي للوكالة.

يتمثل الهيكل التنظيمي للوكالة بمختلف الهيئات التي تشمل على حسن سيرها وتنظيمها حيث يقسمه الى:

قسم خاص بالزبائن Frant-office: وهو الجناح الخاص بالزبائن أو بعبارة أخرى هو واجهة الوكالة التي تستقبل الزبائن وتعمل على توفير الجو المناسب والملائم لهم.

قسم خاص لمعالجة العمليات البنكية bank-office: وهو القسم الذي يشمل كل الاستخدامات التقنية والبشرية محاسبين، محللين، من اجل معالجة الأوامر والعمليات المرسلة من قسم خاص بالزبائن وهيكلته والوكالة تتكون من:

- مدير الوكالة: ويعتبر المسؤول الأول على الوكالة والمكلف بتطبيق سياستها التنموية.
- كاتب المدير: وتتمثل مهامه في مساعدة المدير على تسيير الحسن والربط بين مختلف أنشطة الوكالة.
- قسم خاص بالزبائن: وهو المكتب المكلف باستقبال الزبائن والسهر على معالجة وتنفيذ عملياتهم المختلفة حيث يسير من طرف المشرف ويتكون من:
  - الاستقبال: المكلف بالاستقبال وتوجيه الزبائن يكون حريصا دائما إعطاء المعلومة اللازمة لهم.
  - المشرف: هو المكلف بالإشراف ومراقبة كل عمليات القسم الخاص بالزبائن وضمان الربط بين هذا القسم والقسم المكلف بمعالجة العمليات البنكية.

[1] معلومات مقدمة من طرف البنك.

- مستشار الزبائن: الذي يبعث عليه الاطلاع الدائم على مختلف التعليمات والقوانين التشريعية الإعداد المعلومات الموجهة لتوضيح اختيارات المستثمرين.
- مصلحة الصندوق: تعتبر من أهم المصالح في الوكالة والتي يساهم على حمايتها ضمان مركزية الأموال فيها بالشكل الذي يسمح للزبون بوضع الودائع وسحب الأموال الضخمة بكل سرية، يشرف على هذه العمليات المكلف بالصندوق والذي يتم تعيينه من طرف مدير الوكالة.
- مصلحة الخدمات الحرة: والتي تحتوي على الوسائل المادية الموضوعية من طرف الوكالة تحت تصرف الزبائن والتي تمكن من تنفيذ بعض العمليات بمفرده بالاطلاع على حساباته.

قسم خاص بمعالجة العمليات البنكية: يعتبر هذا القسم بمثابة امتداد للقسم الأول إذا يوفر لهاذا الأخير كل المعلومات والنصائح الضرورية لتنفيذ عمليات الزبون ويهتم أيضا بالمسائل الإدارية والتقنية مسيرة من طرف مشرف وتحت سلطة المدير المساعد ويتكون من:

- المشرف: مسؤول عن رقابة نشاط هذا القسم وضمان التنسيق بين مختلف الموضوعية تحت اشرافه.
- مصلحة الدفع: وهي مصلحة المكلفة بمختلف عمليات الدفع بأمر من الزبون صاحب الحساب وضمان متابعة العمليات والحسابات المشرفة عليها والمراقبة الدائمة لحسن عمليات الدفع الآلي.
- مصلحة المحفظة: يكمن دوره في استقبال المساعدات من البنوك الأخرى في إيطار الشراكة ما بين البنوك في مجال تحصيل المبالغ المستحقة ضمان معالجة جميع عوارض الدفع.

- مصلحة المقاصة: مهمتها الأساسية ضمان عمليات المقاصة خاصة تلك المتعلقة بتغطية الصكوك المحلية على مستوى غرفة المقاصة المتواجدة في بنك الجزائر أو التبادل المباشر مع البنوك الأخرى.[1]
- مصلحة القانون والمنازعات: تهتم هذه المصلحة كغيرها من المصالح الأخرى بتقديم المساعدات للوكالة في مجال القانوني ودراسة الشكاوى ومتابعة عملية الحجز والمعارضة وحماية حقوق الوكالة لدى الغير وبعبارة أخرى فإنها تهتم بكل ما يتعلق بالناحية القانونية للوكالة.
- مصلحة المحاسبة والمراقبة: وهي المكلفة بالتأكد من مصداقية الوثائق المحاسبية وضمان المراقبة والتسجيل المحاسبي لليوم مع ابلاغ المصالح المعنية بكل الأخطاء لاتخاذ الإجراءات الازمة. [2]

[1] معلومات مقدمة من طرف البنك.

[2] معلومات مقدمة من طرف البنك.

شكـــل رقم(4-2): الهيكل التنظيمي لوكالـــة يومـــــرداس -623

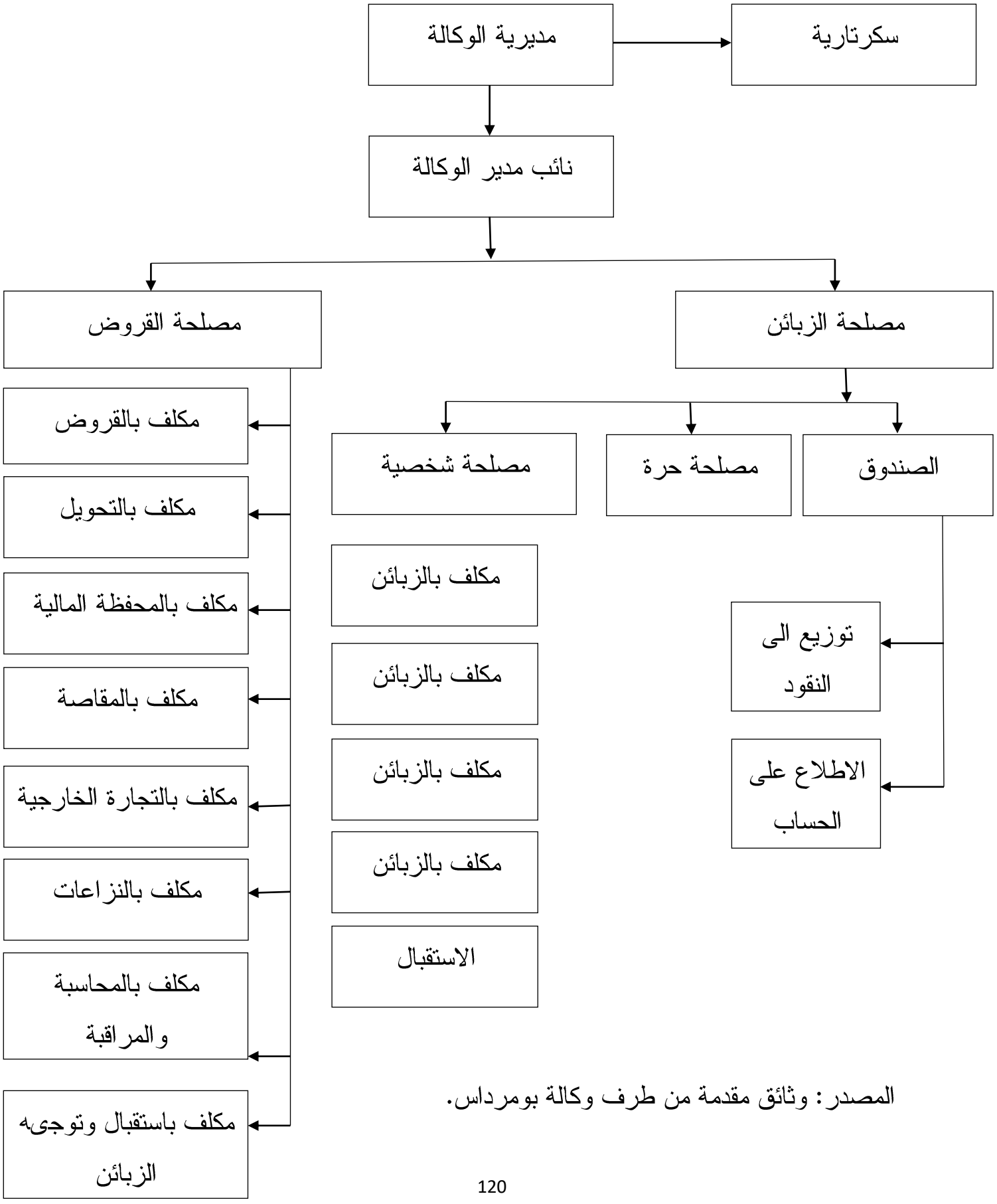

المصدر: وثائق مقدمة من طرف وكالة بومرداس.

المبحث الثاني: السياسات التي يتبعها بنك الفلاحة والتنمية الريفية-بنك البدر-عند منح القروض.

من الواضح، بل من البديهي أن يتم منح القرض أيا كان نوعه وفق سياسات واضحة وصريحة تمثل مجموع الأطر القانونية والمالية التي تعني بتحديد الشروط والخطوات التي يتم وفقها إجراء منح القرض وكذا تسيير المخاطر سواء كانت محتملة أو واقعية فعلا.

المطلب الأول: الشروط والوثائق اللازمة لمنح القرض.

حتى يتم منح القرض من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية يجب توفر عدد من الشروط وكذا الوثائق المهمة التي تكون الملف الائتماني المقدم.

أولا: الشروط اللازمة لمنح القروض.

هناك عدة شروط تجب مراعاتها عند الإقدام على منح القرض، وهي تتعلق أساسا بشخص المقرض وكذا نوع النشاط الذي طلب من أجله القرض، ومن بين هذه الشروط نجد:

1/1. أهلية الزبون:

يشترط في الزبون أن يكون متمتعا بالأهلية القانونية سواء ببلوغ العميل سن 19 سنة فما فوق بالنسبة للشخص الطبيعي أو بالاطلاع على العقد التأسيسي بالنسبة للشخص الاعتباري، وهذا مما يساعد على ضمان حقوق البنك أمام القضاء إن استلزم الأمر ذلك.

2/1. سمعة العميل:

إن السمعة الحسنة للعميل تعد محفزا على جعله موضع ثقة، كأن يكون العميل بدون سوابق عدلية أو أن تكون معاملاته مع البنك أو مع غيره من المتعاملين تشهد على ذلك.

3/1. القدرة المالية:

إذ يجب أن يكون العميل ذا مقدرة مالية تمكنه من المشاركة في تمويل مشروعه بنسبة معينة، حيث إن مساهمة بنك البدر محددة بنسبة 70% لأي مشروع.

4/1. خدمة الاقتصاد:

يجب أن يكون للمشروع الممول اثار ايجابية على الاقتصاد الوطني كزيادة العرض، تحسين النوعية، توسيع رقعة السوق، زيادة المنافسة، خفض الأسعار وتقريب السلع والخدمات من المستهلك...الخ.

5/1. خدمة المجتمع:

وذلك بأن يكون المشروع متماشيا مع عادات وتقاليد المجتمع المحيط به، إضافة إلى التأكد من عدم إضراره بالبيئة وكذا الأشخاص المجاورين له.

كما يشترط في المشروع أن يخلق بإنشائه فرص عمل جديدة للمجتمع المحيط به حتى يكون مصدر تنشيط للدورة الاقتصادية.

6/1. الدراسة المالية:

تعتبر الدراسة المالية للمشروع من بين أهم الشروط الواجب توفرها، لأن قبول طلب القرض أو رفضه يتوقف عليها وذلك من خلال دراسة مختلف النسب والقوائم المالية المرفقة بالطلب وكذا مختلف الوثائق.

ثانيا: الوثائق الأساسية اللازمة لمنح القروض.

ان اتخاذ قرار الإقراض في الوكالة 623 بومرداس لا يتم مباشرة بل تسبقه العديد من المراحل والخطوات التي يحاول فيها البنك دراسة الجوانب المتعلقة بالقرض وتقييم مستوى المخاطر المحيطة به، فيما يلي تقوم بتوضيح هذه المراحل والخطوات:

1. دراسة أولية لطلب القرض:

تتميز هذه المرحلة بفحص طلب القرض المقدم من طرف العميل للتأكد من احتوائه على جميع الوثائق المطلوبة من البنك، كما تتميز بتلخيص المعلومات عن هذا العميل، هذا وتتميز هذه المرحلة بدراسة العميل دراسة قانونية واقتصادية.

أ. الفحص الأول لملف القرض: تقوم الوكالة بفحص ملف القرض المقدم من طرف العميل وذلك للتأكد من احتوائه على جميع الوثائق المطلوبة بالإضافة الى التأكد من مدى موافقته للشروط المعمول بها في البنك.

وتتمثل الوثائق التي يجب ان يحتويها ملف طلب القرض فيما يلي:

❖ **الوثائق الإدارية والقانونية:** وتتمثل فيما يلي:

طلب خطي ممضي من طرف العميل أو ممثل المؤسسة.

- نسخة مصادق عليها من السجل التجاري.
- نسخة مصادق عليها من القانون الأساسي للمؤسسة.
- نسخة مصادق عليها من عقود الملكية وعقود الايجار.
- نسخة مصادق عليها من النشرة الرسمية للإعلانات القانونية(BOAL).

❖ **الوثائق الجبائية وشبه الجبائية:** وتتمثل في وثائق تبين الوضعية اتجاه مصلحة الضرائب والصندوق الضمان الاجتماعي لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر.

❖ **الوثائق المحاسبية والمالية:**

بالنسبة لقرض الاستغلال: وتتمثل فيما يلي:

- الميزانيات الختامية للسنوات الثلاثة الأخيرة ممضية من طرف مدير المؤسسة .
- ميزانية تقديرية للسنة N+1.
- جدول الحسابات النتائج للسنوات الثلاثة الأخيرة.
- جدول حسابات النتائج التقديري N+1.
- مخطط الخزينة التقديري للسنةN+1 .

بالنسبة لقرض الاستثمار: تتمثل وثائق المحاسبية والمالية فيما يلي :

- الميزانيات الختامية للسنوات الثلاثة الأخيرة ممضية من طرف مدير المؤسسة.
- الميزانيات التقديرية لخمس سنوات اللاحقة.
- جدول حسابات النتائج للسنوات الثلاثة الأخيرة.
- جدول حسابات النتائج التقديري لخمس سنوات اللاحقة.
- مخطط التمويل[1].

[1] وثائق معتمدة من طرف إدارة البنك.

هذا ويضم ملف قرض الاستثمار وثائق أخرى تتمثل فيما يلي:

- دراسة تقنو اقتصادية للمشروع.
- الفواتير والعقود الخاصة بحيازة التجهيزات بالإضافة الى رخصة ومخطط بناء المشروع.

ب. الدراسة القانونية لملف القرض: بعد فحص القرض يقوم البنك بدراسة المؤسسة من الجانب القانوني، وفي هذا الجانب يهتم البنك بمعرفة الشكل القانوني للمؤسسة، نوعها، تاريخ انشائها، قيمة رأس مالها، عدد المساهمين فيها ونسب مساهمتهم، مجلس إدارة المؤسسة، عدد المسيرين ومؤهلاتهم العلمية وعمل كل واحد منهم.

ج. الدراسة الاقتصادية :من الجانب الاقتصادي يهتم البنك بدراسة المؤسسة من حيث نوع نشاطها، رقم أعمالها، أهم العملاء والموردين اللذين تتعامل معهم هذه المؤسسة طريقة تسديد بالإضافة الى حصتها السوقية ومركزها التنافسي، هذا وتهتم الوكالة عند دراستها للجانب الاقتصادي بأدوات ووسائل الاستغلال في المؤسسة من أراض ومباني ومعدات وآلات وغيرها، كما يهتم بدراسة شبكة توزيع مبيعات المؤسسة ونسبتها الى رقم الأعمال بالإضافة الى الموارد البشرية التي تتوافر عليها المؤسسة من إيطارات وعمال.

د. التحري عن معاملات المؤسسة: تقوم الوكالة 623 بومرداس بالتحري عن معاملات المؤسسة مع البنوك الأخرى حيث يهتم بجمع معلومات عن حجم ونوع وسلامة هذه المعاملات وذلك من خلال مركزية المخاطر ومركزية عوارض الدفع.

كما تقوم الوكالة 623 بومرداس خلال هذه المرحلة بإرسال موظفين لإجراء زيارة ميدانية لمكان تواجد المؤسسة أو نشاط العميل الطالب للقرض وذلك للتحقق من صحة المعلومات المقدمة.

ه. دراسة طبيعة القرض: تقوم الوكالة بدراسة القرض المطلوب من حيث قيمته، نوعه، الغرض منه وطريقة استعماله[1].

[1] وثائق معتمدة من طرف إدارة البنك.

و. دراسة الضمانات: يقوم البنك بدراسة الضمانات المقدمة من طرف المؤسسة وذلك من حيث طبيعتها، نوعها وقيمتها وتشترط الوكالة أن تكون القيمة السوقية للضمانات المقدمة أكبر من قيمة القرض حتى يكون للوكالة هامش أمان في حالة تدهور القيمة السوقية لهذه الضمانات.

2. الدراسة المالية لطلب القرض:

وتعتبر هذه المرحلة أهم مراحل اتخاذ القرار الائتماني في الوكالة واكثرها حساسية حيث تساعد هذه الدراسة على تشخيص الوضعية المالية وتقدير جدارته الائتمانية وتقييم المخاطر المحيطة بالقرض، وتقوم الوكالة خلال هذه المرحلة بدراسة مخطط الخزينة التقديري للمؤسسة الطالبة للقرض للسنة N+1 والميزانيات المالية للسنوات الثلاثة الأخيرة و جدول حسابات النتائج لنفس السنوات بالإضافة إلى حساب مختلف النسب و المؤشرات و تفسيرها و مقارنتها مع المعايير المستهدفة ، هذا و تقوم الوكالة خلال هذه المرحلة بتقييم العميل وفقا لطريقةscoring التي تسمح له بتخصيص نقطة أو علامة تساعده في تقدير الملاءة المالية لهذا العميل و اتخاذ القرار بشأن طلب القرض.[1]

المطلب الثاني: خطوات منح ومتابعة القروض من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية–بنك البدر–.

تمثل خطوات منح القرض وكذا متابعة سيرورته الحلقة الدائرية لسير عملية الإقراض والتي تبتدئ بقيام المقترض بأول اتصال له مع بنك البدر قصد الحصول على المعلومات المتعلقة بنوع وحجم القرض الذي يطلبه، وتنتهي بتسديد المقترض لأخر دفعة من قيمة القرض الذي حصل عليه، وتتخلل هذه الحلقة مجموعة من المراحل والخطوات التي يمكن تصنيفها إلى:

[1] وثائق معتمدة من طرف إدارة البنك.

1. خطوات منح القروض:

عادة ما تتم عملية منح قرض من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية–بنك البدر–وفق الخطوات الأساسية التالية:

1/1. اتصال المقترض بالبنك:

تعد هذه الخطوة أول خطوة اتصال بين طرفي القرض–الزبون والبنك–حيث يحصل الزبون خلالها على أهم وأدق المعلومات التي تتعلق بنوع قرضه، لذلك فإن بنك البدر يحرص في هذه المرحلة على إيصال المعلومات واضحة للزبون، وهذا عملا بمبادئه السابق ذكرها.

2/1. تقديم ملف القرض:

بعد اطلاعه على مختلف الشروط والقوانين المتعلقة بقرضه وموافقته عليها يقوم العميل بتقديم الملف الائتماني الذي يطلب منه، والذي يتكون من جملة من الوثائق المذكورة أيضا، إضافة الى وثائق اخرى حسب نوع قرضه.

3/1. الدراسة التحليلية للملف:

حيث يقوم البنك بدراسة الملف من الناحية القانونية والاقتصادية والمالية وذلك من خلال التأكد من استيفاء الملف لكل الشروط اللازمة لمنح القرض وكذا التأكد من صدقية وموضوعية الدراسة التقنو اقتصادية، إضافة إلى دراسة القوائم المالية وتحليلها بواسطة نسب ومؤشرات التوازن المالي.

4/1. الزيارة الميدانية:

قصد التأكد من صحة المعلومات الواردة في الملف يقوم المكلف بدراسة ملف القرض بزيارة ميدانية إلى مكان إقامة المشروع موضوع القرض وذلك برفقة عمال من مصلحة العقارات ايتم في الأخير إعداد" محضر معاينة" والذي يمثل أحدهم أنواع الرقابة الميدانية.

5/1. عرض الملف على لجنة القرض:

يتم عرض الملف المراد دراسته على لجنة القرض مرفقا بمحضر المعاينة، حيث تتكون لجنة القرض من مدير الوكالة، رئيس مصلحة الصندوق ورئيس مصلحة القروض، كما يمكن للمكلف بالدراسة الانضمام إليها بحكم درايته الجيدة بالملف، حيث تقوم هذه اللجنة بإعداد "محضر لجنة القرض" الذي يشمل كل المعلومات الخاصة بصاحب المشروع، الدراسة التقنية الاقتصادية والمالية، طلب القرض والضمانات المقدمة لكي يتم إصدار القرار والإمضاء على المحضر من طرف جميع أعضاء اللجنة، وذلك بإصدار رأي بالإيجاب أو السلب على تمويل المشروع أو عدم تمويلين وهنا نميز حالتين:

أ. الرفض:

رفض تمويل المشروع يجب أن يرفق بسرر مقنع، حيث يتم إعادة الملف إلى صاحبه مرفقا برسالة توضيحية تبين سبب الرفض.

ب. القبول:

إذا كان مبلغ القرض يدخل ضمن إطار سقف الإقراض المحدد بلجنة فإن قبول طلب القرض يوجب تحرير وثيقة رسمية خاصة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية تتضمن ترخيصا لمنح القرض Autorisation D'engagement، ويشمل قيمة القرض الممنوح، مدة إهتلاكه، الضمانات التي يلتزم بتقديمها بعد إقامته للمشروع.

ويتم إمضاء ترخيص منح القرض من طرف مدير الوكالة بتفويض من قبل الرئيس المدير العامل حسب القانون الداخلي للبنك، كما يقوم نائب مدير الوكالة أيضا بالإمضاء على هذا الترخيص أو يحل محله رئيس مصلحة القرض أحيانا، ويتم إعلام المقترض بقبول البنك لطلبه بواسطة رسالة موجهة إليه مع الحث على الوفاء بالشروط المتضمنة في الترخيص وكذا تلك الدرجة في الطلب، ومختلف أجال الرد حسب اختلاف نوعية القرض.

فبالنسبة لقروض الاستثمار مثلا نميز ثلاث حالات:

I. أجل الرد على طلب قرض يكون من اختصاص الوكالة/ الوكالة المركزية 30يوما.

II. أجل الرد على طلب قرض يكون من اختصاص الفرع/ الوكالة المركزية (بصفتها المسؤول الأول عن الوكالات) 30 يوما+30 يوما=60 يوما.

III. أجل الرد على طلب قرض يكون من اختصاص المديرية العامة 30 يوما+30 يوما +30 يوما=90 يوما.

2. خطوات متابعة القروض:

تعد عملية متابعة القروض بعد منحه للعميل وسيلة رقابة فعالة لضمان البنك لاسترداد حقه في أجله المحدد وفق الخطة المرسومة لذلك من جهة ومساعدة العميل وتوجيه وتقديم النصائح له أثناء قيامه بالنشاط من جهة أخرى.

ولمتابعة قروضه الممنوحة يتبع بنك الفلاحة والتنمية الريفية-بنك البدر-الخطوات التالية:

- فتح ملف بالنسبة للزبون الجديد، والذي يحتوي على كل الوثائق الضرورية التي تثبت تعامله مع البنك وكذا المعلومات الشخصية الهامة؛
- تكوين أوراق خاصة بالمخاطر العامة التي يمكن أن يتعرض لها القرض وكذا تبين أساليب وطرق مواجهتها في حال حدوثها فعلا؛
- متابعة تصرفات الزبون وما ينجر عنها من تجاوزات للحد منها وبالتالي ضمان أموال البنك؛
- إعداد تقارير شهرية لتحديد نقاط الخطر وتفاديها لذلك نجد أن البنك المركزي يوجب على كل البنوك إعداد هذه التقارير؛
- إعداد جدول اهتلاك للقرض يحدد قيمة كل دفعة والفائدة وكذا قيمة الرسوم المستحقة الدفع والعمل يجب أن يلتزم به، حيث يتم إعلام المقترض باقتراب سداد قيمة 15 يوما قبل وصول ميعاد التسديد عن طريق إشعار بذلك، وفي حالة عدم التسديد بعد 03 ايام يرسل له البنك إنذارا يدفع قيمة الدفعة مضافا إليها غرامة تأخير، أما إذا طالت المدة وظهر بأن العميل لن يدفع ما عليه فإن البنك يقوم بإلغاء جدول الاهتلاك ومطالبة

العميل بسداد قيمة القرض كاملة إضافة إلى الفوائد وغرامات التأخير، أما إذا تمادي العميل في امتناعه عن الدفع فإن البنك يلجأ إلى القضاء كحل أخير لضمان حقوقه.

المطلب الثالث: سياسات تسيير المخاطر المتعلقة بالقروض.

من المسلم به ان مخاطر القروض متنوعة ومتعددة، فالخطر هو توأم القرض، لذلك فإن بنك الفلاحة والتنمية الريفية ينتهج سياستين أساسيتين بتجنب مختلف المخاطر التي قد تعيق حركة القرض وكذا لمواجهة المخاطر التي تحدث فعلا.

1. سياسة وقائية:

حيث يبدأ البنك بتطبيق هذا النوع من السياسة منذ تقديم العميل لطلب القرض مرفوقا بالملف، حيث يتم التأكد من توفر الملف على كامل الوثائق اللازمة، إضافة إلى الاستقصاء حول شخصية العميل وكذا الشروط الواجب توفرها في مشروعه المقترح، ثم إجراء الدراسة المالية التي تظهر مراكز القوة والضعف مرورا بالزيارات الميدانية التفقدية وتحرير محضر المعاينة، إضافة إلى دراسة السوق وتقلباته وتوقع الأخطار الممكن حصولها ودراسة الجدوى الاقتصادية من إقامة هذا المشروع مع القيام بالمتابعة الدائمة والمستمرة لمراحل عملية سير القرض والمشروع معا، والاطلاع على كافة المستجدات فيما يتعلق بمجال استعمال القرض.

2. سياسة علاجية:

لا علاج بدون وجود داء، وكذلك الحال بالنسبة للقروض فإن الداء الملازم لها هو مخاطرها، ففي حالة حدوث الخطر وتحققه يلجا بنك البدر إلى علاج الوضع عن طريق تحويل ملف الائتمان إلى دائرة التحصيل والمنازعات، حيث يتم اختيار السبيل الأنجع لحماية حقوق البنك وذلك كما يلي:

إما أن يتم استدعاء العميل وإعلامه بحقيقة الوضع والبحث معه عن مخرج باعتباره طرفا فاعلا في النشاط، وعادة ما يتم خلال هذه الجلسات تمديد أجال الاستحقاق أو تقليص قيمة

الدفعات، أو تصل المشاورات أحيانا إلى تغيير مجال النشاط وذلك في حالة التأكد من عدم القدرة على الاستمرار في النشاط الأصلي.

أما في حالة امتناع العميل عن الحضور فإن البنك يقوم باتخاذ قرارات أحادية الجانب، حيث يقوم بإحالة الملف على العدالة ومقاضاة العميل، وبالتالي استخدام الضمانات المقدمة سلفا حتى يتم استرجاع قيمة القرض كاملة، كما يمتنع البنك عن التعامل مع هذا الزبون مستقبلا باعتباره فاقدا لشرط حسن السيرة في تعامله.

المبحث الثالث: دراسة حالة تجديد قرض استغلال لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية–بنك البدر–.

تمتاز مديرية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالدقة والحذر في دراسة ملفات طلب القرض، وذلك لتفادي إما خطر عدم القدرة على التسديد من طرف المؤسسة ومن ثم الزبون الذي قام بإيداع أمواله لدى البنك، أو أخطار مالية أخرى كخطر معدل الفائدة وخطر الصرف، وهذه الدراسة تتضمن الخطوات الموضحة في المطالب.

المطلب الأول: تقديم المؤسسة الطالبة للقرض ونشاطها.

1. موضوع الطلب:

نحن شركة س للتجارة بالجملة للخضر والفواكه نطلب تجديد قرض الاستغلال على شكل تسبيق على السلع بمبلغ 10000000دج، هذا القرض يؤدي إلى مواجهة نفقات الاستغلال المتولدة عن النشاط، هذا الطلب مبرر بالفاتورة بمبلغ 10000000دج التي تتمثل في التفاح، البرتقال، الثوم تقيد الفاتورة بمبلغ 10000000دج.

جدول رقم(3–1): فاتورة بمبلغ 10000000دج.

رقم	تعيين البضائع	الكمية	سعر الوحدة	المجموع
01	تفاح	21433	160,00	3.429.280,00
02	برتقال	9369	100,00	936.900,00
03	موز	18110	140,00	2535.400,00
04	ثوم مستورد	18258	90,00	1.643.220,00

مج.خ.ض	8.544.800,00
TVA	1.452.616,00
حق الطابع	2.258,00
المجموع الكلي	10.000.000,00

المصدر: وثائق من البنك.

2. تعريف المؤسسة:

جدول رقم(3-2): بطاقة تعريفية للمؤسسة.

الوكالة البنكية (الموقع)	عين فكرون بأم بواقي
رقم الحساب	332-991152
الشكل القانوني	شخص طبيعي
اسم الشركة	س
قطاع النشاط	تجارة بالجملة
النشاط	تجارة بالجملة للخضر والفواكه
المقر الاجتماعي	حي الافاق – عين فكرون–ام البواقي
رقم السجل التجاري يوم	9912015029 1999/01/05
تاريخ الانشاء	1999/01/05
تاريخ الدخول في علاقة	2001/07/22
تاريخ بداية النشاط	1999/01/05
رأس المال الاجتماعي	571369
الرقم الجبائي	195504250214738

المصدر: من اعداد الطالبين.

3. حالة الالتزامات:

جدول رقم (3-3): يمثل حالة الالتزامات.

نوع القرض	المبلغ	المدة	هيكل القرار
قرض متوسط الأجل لشراء وسيلة نقل	884450	14/07/31	DEPME
قرض بنكي مضمون100 %	1059350	M/L	DEPME
تسبيقات على العمال	10000000	12/03/31	DEPME

المصدر: من اعداد الطالبين.

1/3. نوع الالتزامات:

جدول رقم (3-4): يمثل نوع الالتزامات

سلسلة	إعادة تسجيل الالتزامات	حالة المدين	حالة الدائن
234	قرض متوسط الأجل لشراء وسيلة نقل	497503000	
300	حساب جاري		46566000

المصدر: من اعداد الطالبين

4. حالة الضمانات:

1/4. الضمانات المحسوبة:

جدول رقم (3-5): يمثل الضمانات المحسوبة.

سلسلة	العنوان	القيمة
985	رهن المواد الجارية	1263500
987	رهن العقاري	30080000

المصدر: من اعداد الطالبين.

ملاحظة:

الرهن العقاري المنحاز عليه حسب بقيمة 30080000دج بمتابعة الخبير جعفري أحمد بتاريخ 2017/03/12، المواد الجارية المرهونة تتمثل في وسيلة النقل مكتسبة في إطار L'INVEST VAN.

5. جباية المؤسسة:

جدول رقم (3–6): يمثل جباية المؤسسة.

عنوان الحالة	شهادة للضريبة عدم الخضوع للضريبة	CNAS	CASNOS
الرقم الاجتماعي او الرقم الجبائي	195504250214738	04556731/64	20404004764/64
مصفى	X	X	X
بتاريخ	2020/03/21	2020/04/01	2020/04/04

المصدر: من إعداد الطالبين.

6. وسائل المؤسسة:

1/6. الوسائل البشرية:

يوجد في المؤسسة 5 أشخاص ومجموع مصاريفهم هو 10580000دج.

2/6. الأموال الثابتة (التثبيتات):

جدول رقم(3–7): يمثل تثبيتات المؤسسات.

نوع التثبيتات	الصيغة القانونية	المساحة ب م^2	الموقع	القيمة الختبرة
اراضي	ملكية	216	عين فكرون	2160000
مباني	ملكية	864	عين فكرون	30080000

المصدر: من إعداد الطالبين.

3/5. الأموال غير الثابتة (المنقولة).

جدول رقم (3–8): الأموال غير الثابتة.

الطبيعة	القيمة الصافية
تثبيتات مادية أخرى	550000
التثبيتات الجارية قيد التنفيذ	240000
المجموع	790000

المصدر: من اعداد الطالبين.

7. منتوجات وخدمات المؤسسة:

1/7. عرض المؤسسة في السوق:

جدول رقم (3–9): يمثل عرض المؤسسة في السوق.

محلي	جهوي	وطني	دولي
	x		

المصدر: من اعداد الطالبين

2/7. العملاء التجاريون:

جدول رقم (3–10): يمثل العملاء التجاريون.

التسمية	خارجيون	وطنيون	
		عمومي	خاص
الموردون			X
الزبائن		X	X

المصدر: من اعداد الطالبين.

8. رقم الأعمال والصفقات المحصل عليها:

جدول رقم (3–11): يمثل رقم الأعمال والصفقات المحصل عليها.

السنة المالية	N-3	N-2	N-1
الصفقات المحصل عليها MC	75547000	61116000	95611000
رقم الأعمال CA	42202000	62903000	83004000
CA/MC	179%	97%	115%

المصدر: من اعداد الطالبين.

المطلب الثاني: دراسة وتحليل القوائم المالية.

الوحدة: دج

الميزانية المالية

المجاميع المالية	2017	2018	2019
مجموع التثبيتات	2844851,00	2372750,00	790405,00
الاستثمارات الصافية	4205147,00	2844851,00	790405,00
قيم ثابتة اخرى	0,00	0,00	0,00
الأصول الجارية	13488964,00	14760590,00	26328729,00
المخزونات	7210091,00	781521,00	781512,00
حقوق الزبائن	4708751,00	10060921,00	22303265,00
المتاحات	1570122,00	3918148,00	2978765,00
مجموع الاصول	**16333815,00**	**1713340,00**	**27119134,00**

المجاميع المالية	2017	2018	2019
رؤوس الأموال الخاصة	15022564,00	15986122,00	17034054,00
رأس المال الخاص الاجمالي	15022564,00	15986122,00	17034054,00
رأس المال الخاص الصافي	14596537,00	14954258,00	15736063,00
أصول بدون قيمة	0,00	0,00	0,00
النتيجة	426027,00	1031964,00	1297991,00
ديون طويلة ومتوسطة الاجل	0,00	0,00	0,00
الخصوم الجارية	1311251,00	1147218,00	1008580,00
ديون قصيرة الاجل	1311251,00	1147218,00	1008580,00
تسبيقات بنكية	0,00	0,00	0,00
مجموع الخصوم	**16333815,00**	**1713340,00**	**27119134,00**

المصدر: وثائق من البنك.

نسب الخزينة

الوحدة: دج

الجدول رقم (3-12): نسب الخزينة.

	2017	2018	2019
رأس المال العامل(FR)	12177713,00	13613372,00	16243649,00
احتياج رأس المال العامل (BFR)	10607591,00	9695224,00	13264884,00
الخزينة (T)	1570122,00	3918148,00	2978765,00
نسبة رأس المال العامل	5,28	6,74	21,55
نسبة احتياج رأس المال العامل	9,09	9,45	2,31
نسبة الخزينة = FR/BFR	1,15	1,40	1,22

المصدر: من إعداد الطالبين.

توضيحات:

- نسبة رأس المال العامل= رؤوس الأموال الدائمة الاستثمارات الصافية؛
- نسبة احتياج رأس المال العامل الأصول الجارية/ الديون قصيرة الأجل (خارج الخزينة).

التعليق:

- تتمتع المؤسسة بقاعدة رأس مالية قوية، حيث يتضح من FR>0خلال السنوات المدروسة مع اتجاه تصاعدي بسبب انخفاض التثبيتات تحت تأثير الاهتلاكات.
- FR>BFR خلال السنوات الثلاث مما سجل FR تغطية على نطاق واسع لاحتياجات رأس المال العامل خلال السنوات الثلاث التي تمت دراستها هذا ما أدى إلى خزينة موجبة.

التعليق:

- **تحليل الأصول:**

- انخفاض حجم التثبيتات نظرا للاهتلاك المطبق، فهي تتألف حصرا من السيارات (وسائل النقل) ومعدات الاستغلال وذلك نظرا لطبيعة النشاط؛
- انخفاض كبير للمخزونات مقارنة ب 2017 وبقائه ثابتا خلال السنتين الأخيرتين؛
- زيادة كبيرة قابلة للتحقيق (مستحقات الزبائن تضاعف تقريبا) في 2019 و2018 مقارنة ب 2017.

- **تحليل الخصوم:**

- رؤوس الأموال الخاصة الصافية تتطور خلال السنوات الثلاثة، هذا التطور له أهمية خاصة في 2019 بفضل تحسن كبير في نتيجة ا لهذا العام؛
- الخصوم الحارية تمثل إلا بواسطة الديون القصيرة الأجل وقد انخفضت هذه الأخيرة (الضرائب) خاصة في 2019.

نسب الهيكلة

الوحدة: دج

جدول رقم (3–13): نسب الهيكلة.

	2017	2018	2019
درجة اهتلاك الأصل	0,71	0,78	0,93
القدرة على طلب القرض	0,00	0,00	0,00
نسبة السيولة العامة	10,29	12,87	2,61
نسبة خطر السيولة	0,92	0,93	0,63
نسبة خطر الاستغلال	1,02	1,26	0,70

المصدر: من إعداد الطالبين.

توضيحات:

- درجة اهتلاك الأصل= الاهتلاكات/ التثبيتات الإجمالية؛
- نسبة خطر السيولة= رؤوس الأموال الخاصة الصافية/ مجموع الميزانية؛
- رؤوس الأموال الخاصة الصافية= رؤوس الأموال الخاصة المصاريف التمهيدية + الخزينة؛
- نسبة خطر الاستغلال= رأس المال العامل/ المخزونات+ الممكن انجازه.

التعليق:

- درجة الاهتلاك كبيرة مما يعكس إذا قدم للتثبيتات التي تتألف أساسا من قاطرات ومعدات الإنتاج؛
- غياب ديون طويلة وقصيرة الأجل؛
- سيولة عامة ناتجة خاصة في 2017 و2018؛
- خطر السيولة ينحرف ب 63% في السنة الأخيرة؛
- تغطية جيدة لمخاطر الاستغلال يشرح أهمية رأس المال العامل المطلق من طرف المؤسسة.

نسب التسيير

الوحدة: دج

جدول رقم (3–14): نسب التسيير.

المعطيات	2017	2018	2019
المشتريات من المواد الاولية	38149391,00	51470630,00	77239700,00
المشتريات من السلع	0,00	0,00	0,00
أوراق الدفع	0,00	0,00	0,00
أوراق القبض	0,00	0,00	0,00
أوراق غير مخصومة	0,00	0,00	0,00
مدة الزبون	30	47	83
مدة الموردين	0	0	34
نسبة خطر النشاط	104	78	70
نسبة تكامل المصاريف المالية	0,00	0,00	0,00
نسبة تكامل مصاريف المستخدمين	0,00	0,27	0,20

المصدر: من اعداد الطالبين.

توضيحات:

مدة الزبائن= الزبائن + أوراق القبض/ رقم الأعمال(TTC)؛ مدة الموردون= الموردون+ أوراق الدفع/ المشتريات(TTC)؛

نسبة خطر النشاط= رأس المال العامل×360/ رقم الأعمال؛

نسبة تكامل المصاريف المالية= المصاريف المالية/ القيمة المضافة؛

نسبة تكامل مصاريف المستخدمين = مصاريف المستخدمين/ القيمة المضافة.

التعليق:

على مدى العامين 2017 و2018 العلاقة لم تحصل على مدة الموردين، مقارنة بما أعطت من مدة مهمة لزبائنها؛

رأس المال المطلق ضمن تغطية معتبرة لمخاطر النشاط؛

في سنة 2019 مصاريف المستخدمين تمثل ب 20% من القيمة المضافة.

نسب المردودية

الوحدة: دج

جدول رقم (3–15): نسب المردودية.

	2017	2018	2019
نسبة المردودية المالية	0,03	0,07	0,08
نسبة المردودية التجارية	0,01	0,02	0,02
الأوراق التجارية المخصومة	0,00	0,00	0,00
نسبة المردودية الاقتصادية	0,03	0,06	0,05

المصدر: من اعداد الطالبين.

التعليق:

- تحسن طفيف في نسبة المردودية المالية والتجارية للمؤسسة لكنها لاتزال نسبيا منخفضة؛
- تحسن ملحوظ في المردودية الاقتصادية 2018 بسبب تحسن المبيعات في المؤسسة.

الأرصدة الوسيطية للتسيير

الوحدة: دج

جدول رقم (3–16): الأرصدة الوسيطية للتسيير.

العنوان	2017	2018	سنة2-سنة1/سنة1	2019	سنة2-سنة1/سنة1
رقم الاعمال	42201774,00	62902342,00	0,49	83003858,00	0,31
الاستهلاك	39682127,00	57899200,00	0,46	77763700,00	0,34
الهامش الاجمالي	2519647,00	5003142,00	0,99	5764158,00	0,15
القيمة المضافة	2499647,00	4983142,00	0,99	5240158,00	0,05
مجموع المصاريف التي:	2073620,00	3951278,00	0,91	3942167,00	-0,002
• مصاريف المستخدمين؛	0,00	1360800,00	0,00	1058400,00	-0,22
• المصاريف المالية؛	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
• مخصصات الاهلاكات.	1360296,00	1582345,00	0,16	1582345,00	0,00
النتائج	426027,00	1031864,00	1,42	1297991,00	0,25

المصدر: من اعداد الطالبين

التعليق:

- تحسن رقم الأعمال في 2018 ب 49% ولكنه عرف انخفاض طفيف ب 31% في 2019؛
- في سنة 2017 غياب مصاريف المستخدمين وانخفاضها مقارنة ب 2019 ب 22% نتيجة الانخفاض رقم الأعمال؛
- المصاريف المالية تظهر رصيد=0 خلال السنوات المدروسة؛
- النتيجة عرفت في سنة 2018 ارتفاع بـــ 142% مقارنة بـــ 2017 وانخفاض بـــ 25% في 2019 مقارنة بـــ 2018.

المؤسسة ونشاطها

سلم تقييم المخاطر لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

المعايير	الترجيح	التنقيط						النقطة المرجحة
معيار A1 الوضعية • استقرار المنشآت • ارتقاء المرشدين الاقتصاديين • نشاط المنشآت المالية • دور الرفقاء الاجتماعيين • فعالية الهياكل المساعدة	20	1	2	3	4	5	6	0,40
		وضعية ممتازة	وضعية جيدة جدا	وضعية جيدة	وضعية متدهورة	وضعية سيئة	وضعية سيئة جدا	
		2						
معايير A2 تحت القطاع • أهمية تحت القطاع • فائدة تحت القطاع • ضغط المنافسة • وزن الاقتصاد اللاشكلي • الحرص على التطوير	30	1	2	3	4	5	6	1,20
		تحت نظام مرجعي	تحت القطاع متين	تحت القطاع الصحي	تحت القطاع خطير	تحت القطاع في الزوال	تحت القطاع في الخسارة	
		4						

معايير A3 السوق

- مكانة المؤسسة
- إمكانية تحقيق المؤسسة في تصدير
- جهد انماء المؤسسة
- سياسة التجارية للمؤسسة
- حساسية المؤسسة من الأخطار

30

1	2	3	4	5	6
مؤسسية مسيطرة	مؤسسة منافسة	مؤسسة مخرجة	مؤسسة ضعيفة	مؤسسة ضائعة	مؤسسة في انحراف

3

0,90

معايير A4 الأبعادية

- ارتقاء التنظيم
- تقلب معدلات المبادلة
- استقرار تكاليف المالية
- مرونة الطلب
- المتاحات

30

1	2	3	4	5	6
أبعادية أكيدة	أبعادية موافقة	أبعادية معتدلة	أبعادية غامضة	أبعادية سيئة	لا توجد ابعادية

2

0,40

نقطة النشاط

2,90

المصدر: وثائق من البنك.

المؤسسة وتسييرها

المعايير	الترجيح	التنقيط						النقطة المرجحة
		1	2	3	4	5	6	
معايير B1 الموارد	40	حالة قانونية كاملة	حالة قانونية موافقة	حالة قانونية مشروعة	حالة قانونية قابلة الانجراح	حالة قانونية غائبة	حالة قانونية كارثية	1,20
• جودة المسؤولين / التأطير • امكانيات التقنية المستقرة • القدرة المالية المنشأة • تنظيم المؤسسة • أدوات القيادة التدقيق والمراقبة		3						
معايير B2 حالة قانونية	30	حالة قانونية كاملة	حالة قانونية موافقة	حالة قانونية مشروعة	حالة قانونية قابلة الانجراح	حالة قانونية غائبة	حالة قانونية كارثية	0,90
• شكل القانوني والتقسيم الأساسي • صيغة تمويل المتبعة • تخييم الذمة المالية • مقدمات متعددة العلاقات • انتماء إلى مجموعة للأعمال		3						

معايير B2 التسيير
• شفافية الحسابات • التكيف مع انتقال الحيازة • وضع مع المستوى والتصديق الاثباتي • الإسهام في النوعية / التكنولوجيا

30

1	2	3	4	5	6
تسيير مثالي	تسيير ديناميكي	تسيير جيد	تسيير جاري	تسيير سيئ	لا يوجد تسيير

0,90

نقطة التسيير
3
3,00

المصدر: وثائق من البنك.

المؤسسة وماليتها

1. التوازن المالي

المعايير	الترجيح	1	2	3	4	5	6	النقطة المرجحة
نسبة رأس المال العامل	35	أكبر من 1.2	أكبر من 1.1 أصغر من 1.2	أكبر من 1 وأصغر من 1.1	أكبر من 0.9 وأصغر من 1	أكبر من 0.8 وأصغر من 0.9	أصغر من 0.8	0,35
النقطة		1						
نسبة احتياج رأس المال العامل	40	أكبر من 0.8	أكبر من 0.8أصغر من 0.9	أكبر من 0.9 وأصغر من 1	أكبر من 1 وأصغر من 1.1	أكبر من 1.1 وأصغر من 1.2	أكبر من 1.2	2,40
النقطة		6						

نسبة الخزينة	25	أكبر من 1.3	أكبر من 1.2 أصغر من 1.3	أكبر من 1.1 وأصغر من 1.2	أكبر من 1 وأصغر من 1.1	أكبر من 0.9 وأصغر من 1	خزينة سالبة	0,25
النقطة		1						
نقطة التوازن		3,00						

2. نسب الهيكلة

نسبة الاهتلاك	25	اقل من 35%	أكبر من 35% أصغر من 45%	أكبر من 45% وأصغر من 55%	أكبر من 55% وأصغر من 65%	أكبر من 65% وأصغر من 75%	أكبر من 75%	1,25
النقطة		5						

نسبة السيولة العامة	25	أكبر من 1.2	أصغر من 1.2 أكبر من 1.1	أصغر من 1.1 أكبر من 1	أصغر من 1 أكبر من 0.9	أصغر من 0.9 أكبر من 0.8	أصغر من 0.8	0,25
النقطة		5						
نسبة خطر السيولة	40	أكبر من 30%	أكبر من 25% أصغر من 30%	أكبر من 20% وأصغر من 25%	أكبر من 15% وأصغر من 20%	أكبر من 10% وأصغر من 15%	أصغر من 10%	0,40
النقطة		1						
نسبة خطر الاستغلال	10	أكبر من 30%	أكبر من 25% أصغر من 30%	أكبر من 20% وأصغر من 25%	أكبر من 10% وأصغر من 20%	أكبر من 0% وأصغر من 10%	FR<0	0,10
النقطة		1						
نقطة الهيكلة		2,00						

3. نسب التسيير

المعايير	الترجيح	1	2	3	4	5	6	النقطة المرجحة
مدة الزبائن	25	اقل من 15 يوم	أكبر من 15 يوم واقل من 30	أكبر من 30 يوم وأقل من 45	أكبر من 30 يوم واقل من 45	أكبر من 45 يوم واقل من 60	أكبر من 75 يوم	0,75
النقطة		3						
مدة الموردين	25	أكبر من 75 يوم	أقل من 75 يوم وأكبر من 60	أقل من 60 يوم وأكبر من 45	أقل من 45 يوم وأكبر من 30	أقل من 30 يوم وأكبر من 15	أقل من 15 يوم	1,00
النقطة		4						

نسبة خطر النشاط	20	أكبر من 120 يوم	أقل من 120 يوم وأكبر من 90	أقل من 90 يوم وأكبر من 60	أقل من 60 يوم وأكبر من 30	أقل من 30 يوم وأكبر من 0	FR سالب	0,4
	النقطة	2						
نسبة تكامل (مصارف المستخدمين)	15	اقل من 25%	اقل من 30% أكبر من 25%	أقل من 35% أكبر من 30%	أقل من 40% أكبر من 35%	أقل من 45% أكبر من 40%	أكبر من 45%	0,15
	النقطة	1						
نسبة تكامل (مصارف المصاريف المالية)	15	اقل من 15%	اقل من 20% أكبر من 15%	أقل من 25% أكبر من 20%	أقل من 30% أكبر من 25%	أقل من 35% أكبر من 30%	أكبر من 35%	0,15
	النقطة	1						
نقطة التسيير	2,45							

4. نسب المردودية

المعايير	الترجيح	1	2	3	4	5	6	النقطة المرجحة
المردودية المالية	35	أكبر من 11%	أقل من 11% وأكبر من 8%	أقل من 8% وأكبر من 5%	أقل من 5% وأكبر من 2%	أقل من 2% وأكبر من 0%	نتيجة سالبة	1,05
النقطة		3						
المردودية التجارية	40	أكبر من 20%	أقل من 20% وأكبر من 15%	أقل من 15% وأكبر من 10%	أقل من 10% وأكبر من 5%	أقل من 5% وأكبر من 0%	نتيجة سالبة	2,00
النقطة		5						

المعايير	الترجيح	1	2	3	4	5	6	النقطة المرجحة
المردودية الاقتصادية	25	أكبر من %30	أقل من %30 وأكبر من %25	أقل من %25 وأكبر من %20	أقل من %20 وأكبر من %15	أقل من 15% وأكبر من %0	E.B.E سالب	0,25
النقطة		1						
نقطة المردودية		3,3						

5. الاستغلال المتوقع

المعايير	الترجيح	1	2	3	4	5	6	النقطة المرجحة
• النشاط/ النتيجة المقدمة • إمكانية الإنتاج • مخطط التكاليف • دفتر الطلبات	25	توقعات ممتازة	توقعات جيدة جدا	توقعات جيدة	توقعات مقبولة	توقعات ضعيفة	توقعات ضعيفة جدا	0,40
النقطة		4						
نقطة الاستغلال المتوقع		0,40						

تنقيط خطر المقترض

	النقطة	الترجيح	النقطة المرجعية
المؤسسة ونشاطها	2,90	25	0,72
المؤسسة وتسييرها	0,75	25	0,75
المؤسسة وماليتها	2,91	50	1,45
تنفيذ الخطر		100	2,92
النقطة النهائية		B3	

المصدر: وثائق من البنك.

المطلب الثاني: تطبيق طريقة التحليل التنقيطي.

1. نموذج Altman:

جدول رقم (3–17): نموذج Altman.

النسب	الصيغة	2019
X1	أصول ثابتة صافية/ مجموع الأصول	0,03
X2	الاحتياطات/ مجموع الاصول	0,00
X3	فائض الاستغلال الإجمالي/ مجموع الاصول	0,19
X4	أموال خاصة/ مجموع الديون	1,67
X5	رقم الاعمال الإجمالي/ مجموع الاصول	3,06

1,2X1	0,04
1,4X2	0,00
3,3X3	0,63
0,6X4	1,00
0,9X5	2,80
المجموع	Z= 4,50

المصدر: من اعداد الطالبين

التعليق:

بما ان Z=4,50>2,675 فان المؤسسة تعتبر سليمة.

2. نموذج Holder et Connan:

جدول رقم (3–18): نموذج Holder et Connan.

النسب	الصيغة	2019
X1	الحقوق(الزبائن)+ المتاحات/ مجموع الأصول	0,93
X2	أموال دائمة/ مجموع الخصوم	0,63
X3	مصاريف مالية/ رقم الأعمال الإجمالي	0,00
X4	مصاريف العمال/ القيمة المضافة	0,20
X5	الفائض الإجمالي للاستغلال/ مجموع الديون	0,29

-0 ,16X1	-0,15
-0,22X2	-0,14
0,87X3	0,00
0,10X4	0,02
-0,24X5	-0,07
المجموع	Z=- 0,34

المصدر: من اعداد الطالبين

التعليق:

بما أن Z=–0.34 فإن احتمال العجز يكون <40%

1/2. تجارة بالجملة:

جدول رقم (3–19): تجارة الجملة.

النسب	الصيغة	2019
X1	الحقوق(الزبائن)+ المتاحات/ مجموع الأصول	0,93
X2	أموال دائمة/ مجموع الخصوم	0,63
X6	التمويل الذاتي للتثبيتات/ مجموع الميزانية	0,11
X7	الفائض الإجمالي للاستغلال/ مجموع الميزانية	0,05
X8	احتياج رأس المال العامل/ رقم الأعمال الإجمالي	0,16

0,0197X1	0,18
0,136X2	0,01
0,0341X6	0,04
0,0185X7	0,09
-0,0185X8	-0,03
-0,0122	-0,0122
المجموع	Z= 0,28

المصدر: من اعداد الطالبين

التعليق:

بما أن 0,20> Z=0,28 واحتمال العجز < 40% فإن المؤسسة سليمة.

المطلب الثالث: نتيجة دراسة ملف القرض.

بعد أن تمت دراسة ملف القرض من الناحية المالية، وذلك من خلال تحليل القوائم المرفقة بطلب القرض وكذا تقييم الضمانات، فإن نتيجة الدراسة والتي تتم من طرف لجنة القرض المذكورة سابقا تنقسم إلى:

الفرع الأول: التقييم العام للمؤسسة.

بناء على طلب القرض المقدم لبنك الفلاحة والتنمية الريفية–بنك البدر–، والمرفق بملف طلب القرض المتضمن كل من تقديم المؤسسة وكذا القوائم المالية المذكورة أعلاه فإنه قد تم الحصول على المعلومات التالية:

1. في مخطط النشاط:

المؤسسة تنشط في مجال سجل قوة طلب في المنتجات التجارية (منتجات ذات الاستهلاك الواسع).

2. في مخطط التسيير:

- بعد تقريبا 10 سنوات من النشاط في المجال، المؤسسة بقيت وفية مع شركائها التجاريين.
- الصفقات المحصل عليها في شبابكا أكبر من رقم الأعمال.

3. في مخطط المالية:

المؤسسة تملك قاعدة مالية جيدة، تتجسد في ايجابية رأس المال العامل الذي يغطي بشكل كبير احتياج رأس المال العامل خلال الثلاث السنوات المدروسة مما أدى إلى خزينة موجبة؛

سيولة عامة ناتجة خاصة في السنوات 2017 و2018؛

خطر السيولة الحرف بمعدل 63% في السنة الأخيرة؛

تغطية جيدة لمخاطر الاستغلال؛

تحسن طفيف في نسبة المردودية المالية والتجارية للمؤسسة؛

تحسن ملحوظ في المردودية الاقتصادية في 2018 بسبب تحسن رقم الأعمال.

الفرع الثاني: اتخاذ القرار.

بعد اجتماع لجنة القرض التابعة لمديرية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتاريخ.../.../..../ وبعد الاطلاع على التقرير المقدم من طرف المكلف بالدراسة مرفقا بملف طلب القرض وكذا مراجعة كافة الضمانات المقدمة والمتعهد بتقديمها، فإنه قد تمت الموافقة على طلب منح القرض وفق الشروط المتفق عليها سابقا والمدرجة في العقد.

ويتم إعلام الزبون طالب القرض بقرارنا في أقرب الآجال.

خاتمة الفصل:

بعد الدراسة التطبيقية للمؤسسة محل الدراسة وكذا تحليل القوائم المالية الخاصة بها والتعرف على أهم النسب والمؤشرات المستعملة في التحليل المالي التقليدي، وكذا استعمالها في نماذج طريقة التنقيط وصلنا في الأخير إلى أن هذه المؤسسة في وضعية جيدة، وهذا سواء بالاعتماد على التحليل المالي التقليدي أو التحليل التنقيطي.

إلا أن طريقة التحليل المالي التقليدي المتبعة في منح القروض قد أثبت وجود نقائص، فهي لا تستجيب للمتطلبات الاقتصادية المعاصرة، والتحديات الجديدة، والمنافسة البنكية، فالبنوك في منحها للقرض لابد أن توفق بين التقليل من مخاطر عدم التسديد من جهة، والسرعة في اتخاذ القرار من جهة أخرى، وهذا ما حققته طريقة التحليل التنقيطي.

الخـــاتمـــــــــة العـــــامـــــــة

الخاتمة:

أجبر انتقال الجزائر من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق إدخال عدة تعديلات على مختلف قطاعاتها، ويعد القطاع البنكي من أحد القطاعات المهمة والحساسة في اقتصاد دولة ما، الأمر الذي يحبر البنوك على اتخاذ مسار يجعلها قادرة على إتباع هذه الانتقالات.

إذ يتمثل الدور الأساسي للبنوك التجارية في عملية استقبال الودائع من جهة، وتقديمها على شكل قروض من جهة أخرى، من خلال هذه العملية فإن البنوك تحقق فوائد لحسابها الخاص، ولذلك فهي تسعى دوما لتوطيد العلاقة مع زبانها.

إلا أن إنشاء تلك العلاقة قد بنا عنها مشاكل كاحتمال عدم قدرة على تسديد ما تم إقراضه ومن أجل تفادي هذه المخاطر يجب على البنوك أن توزع أموالها على أفراد أو مؤسسات قادرة على تسديد ما أقرضه، وتمييزه هذه المؤسسات ليس بالأمر السهل، ففي وقتنا الحالي البنوك الجزائرية تستعمل طرق تقليدية، تقل المخاطرة لكنها تبقى محدودة، وفي هذا الصدد هناك طرق لتقدير مخاطرة القرض يجب أن تدخل حيز التطبيق في البنوك الجزائرية مثل طريقة التنقيط.

ومن خلال ما تم عرضه في سياق البحث قصد الإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية تم الوصول إلى تأكيد جميع الفرضيات التي تم وضعها كإجابة مؤقتة وذلك كما يتبين من خلال ما يلي:

اختبار صحة الفرضيات:

بخصوص الفرضية الأولى التي تنص على اتخاذ القرار هو أمر مسؤول والبنك عليه أن يقلل من الأخطار بهذا يجب أن يرتكز قراره حقيقة على ركائز علمية، تم تأكيدها، وذلك من خلال استعمال التحليل المالي التقليدي وكذا طريقة التنقيط.

أما بخصوص الفرضية الثانية التي تنص على أنه يعتبر التحليل المالي التقليدي وطريقة التنقيط من الأدوات المهمة في عملية التحليل حيث أنها تقوم بتقديم معلومات

للمسؤولين والتي تساعدهم وتفيدهم في عملية اتخاذ القرار، تم تأكيدها، وذلك بفضل المؤشرات المالية المستخرجة من القوائم المالية واستعمالها في عملية اتخاذ القرار.

أما بالنسبة للفرضية الثالثة التي تنص على أن طريقة النسب تعاني من عدة نقائص، تم تأكيدها، كونها تؤدي إلى اتخاذ قرارات غالبا ما تكون مختلفة ومتمايزة حسب التحاليل القائمة على النسب المالية التي تختلف من تحليل إلى آخر.

كما تم تأكيد الفرضية الرابعة التي تنص على فعالية طريقة التنقيط باعتبارها كمؤشر مالي يعتمد عليه البنك في اتخاذ القرارات مقارنة بالمؤشرات المالية المستخرجة بواسطة التحليل المالي، تم تأكيدها، وذلك لضعف فاعلية طريقة التحليل المالي بحيث دفع بالبنوك إلى البحث عن طريقة أخرى مكملة لتدعيم عملية اتخاذ قرارات منح القرض، وتعتبر طريقة التنقيط وسيلة تسيل على البنوك تسيير هذه العملية.

وختاما لدراستنا هذه فقد توصلنا إلى نتائج يمكن حصرها فيما يلي:

- يشكل اتخاذ القرار جوهر العملية البنكية، فهو يهدف على تحقيق المردودية والفعالية من النشاط البنك.
- تعتبر الدراسة المالية لملف طالب القرض أحد أهم الركائز التي تعتمد عليها البنوك لاتخاذ القرار الأنسب للرد على طلب القرض.
- البنك يمنح القرض إذا توقع أن احتمال تسديد القرض مع فوائده في تاريخ الاستحقاق اعلى من احتمال عدم تسديده لتجنب المخاطر.
- يعتبر التحليل المالي التقليدي خطة تمهيدية ضرورية للتخطيط المالي، إذ من الضروري التعرف على المركز المالي للمؤسسة قبل التفكير في وضع الخطط المستقبلية.
- التحليل المالي ومن خلال نسبه ومؤشراته يعتبر أداة غاية في الأهمية بالنسبة للبنوك الجزائرية المانحة للقروض إلا أنه غير كاف لاتخاذ قرار الإقراض.

- تعتبر طريقة التنقيط من بين الأساليب الكمية المساعدة على اتخاذ هذا القرار على مستوى البنوك، نظرا لكونها تعمل على تخفيض خسارة القروض الممنوحة بما يضمن اختيار أفضل لقرار الإقراض.
- المتغيرات المحاسبية لوحدها غير كافية في تصنيف المؤسسات العاجزة والسليمة، يمكن استعمال المتغيرات الغير المحاسبية في تقدير مخاطرة القرض هي مكملة للأولى.
- يمكن الاعتماد على طريقة التنقيط بالبنوك الجزائرية لمحاولة تقدير خطر القرض وذلك لتسهيل وتسريع عملية دراسة ملفات القروض وهذا لا يأتي إلا بتأسيس نظام معلومات بنكي.

الاقتراحات والتوصيات:

انطلاقا من هذه النتائج يمكن تقديم جملة من الاقتراحات:

- على البنوك الجزائرية سواء كانت قطاعا عاما أو خاصا أن تعمل على تحديث أساليب عملها وتقديم أفضل الشروط المتعلقة بالتمويل.
- ضرورة توخي الدقة والحذر عند دراسة ملفات القروض لتفادي الوقوع في المخطر المتعلقة بمنح القروض.
- وكذلك يجب توفر كل المعلومات اللازمة في ملفات القروض سواء تعلق الأمر بمعلومات محاسبية أو غير محاسبية، بهدف إنشاء نموذج بشكل جيد، خال من العيوب والنقائص.
- إجبار على الأقل المؤسسات التي لها رقم أعمال أو عدد المستخدمين كبير على أن تراقب ملفاتها من طرف مندوب الحسابات من اجل ضمان الدقة في المعلومات.
- يجب أن تتم عملية المنح للقروض المصرفية بطريقة موضوعية بعيدة عن أي تحيز وأراء شخصية وبناء على التحليل السليم لملفات طلبات القروض.
- ضرورة اعتماد البنوك على نماذج حديثة في تقديرها لمخاطرة القرض من أجل استغلال جيد من جهة وربح في الوقت من جهة أخرى.

- من أجل الحصول على نتائج أدق يستحسن على البنوك عند استعمال هذه الطريقة أن تقسم المؤسسات أو الأفراد على أساس القطاع الذي تشتغل فيه وإجراء دراسة على حدى أي لكل قطاع دالة تنقيط خاصة به.
- يجب على البنوك مراعاة كل تغير يجري في محيط المؤسسة وذلك بتغير في نموذج التنقيط بعد التأكيد على فعالية هذه الطريقة في تقدير مخاطرة القرض من خلال هذه الدراسة ومن خلال دراسات سابقة، ما يتبقى إلا إرادة المسؤولين على تطبيق طريقة التنقيط وتأسيس نظام معلومات بنكي محكم وكذلك طرق أخرى حديثة التي يمكن من خلالها ضمان للبنوك التنقل من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق في أمان.
- من أهم مبادئ الإدارة العامة (التسيير) العامة والعلوم المالية على وجه الخصوص ليس السؤال في حل المشاكل لأن الحل الصحيح والمطلق غير موجود، ولكن من اجل حل مشكل تبحث عن الحل الأعظم الأمثل الممكن.

قائمـــــة المصـــــادر والمراجـــع

المراجع باللغة العربية:

❖ **الكتب:**

1. إبراهيم محمد الزغبي، الادارة والتحليل المالي، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001.
2. السيد البدوي عبد الحافظ، **إدارة الأسواق والمؤسسات المالية نظرة معاصرة**، توزيع دار الفكر العربي، القاهرة، 1999.
3. الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2003.
4. الزبيري حمزة محمود، **إدارة المصارف استراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان**، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق الشر والتوزيع، عمان، 2000
5. حمزة الشمخي، إبراهيم الحناوي، **الإدارة المالية الحديثة**، دار الصفاء للنشر، الأردن، 1992.
6. حياة شحاتة، **مخاطر الائتمان في البنوك التجارية**، مطابع الطويحي التجارية، القاهرة، 1990.
7. خلدون إبراهيم الشريفات، الإدارة المالية والتحليل المالي، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2000.
8. خلدون إبراهيم الشريفات، إدارة التحليل المالي، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2001.
9. رابح حمودي، **تحليل الاستغلال وتحليل الميزانية**، دار المعرفة، الجزائر، 2000.
10. سمير الخطيب، **قياس وإدارة المخاطر بالبنوك**، دار المعارف، الإسكندرية، 2005.
11. صلاح الدين حسن ساسي، إدارة الأموال وخدمات المصارف، دار الرسام، الإمارات، 1998.

12. طارق عبد العال، **تقييم أداء البنوك التجارية "تحليل العائد والمخاطرة"**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999.

13. عبد الحميد عبد المطلب، **البنوك الشاملة عملياتها وادارتها**، الدار الجامعية – نشر طبع توزيع–، الإسكندرية، ،2000.

14. عبد المعطي رضا رشيد واخرون، **إدارة الائتمان**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 1999.

15. علي فضالة أبو الفتوح، التحليل المالي و إدارة الأموال، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 1999.

16. محمد داود عثمان، **إدارة تحليل الائتمان ومخاطره**، الطبعة الأولى، دار الفكر ناشرون وموزعون، 2013.

17. محمد سعييد انور سلطان، **إدارة البنوك**، دار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2005.

18. محمد مطر، **مبادئ المحاسبة المالية**، دار وائل، عمان.2007

19. مفلح محمد عقل، **مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي**، دار ايجنادين، للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، 2000.

20. ناصر دادي عدون، **تقنيات مراقبة التسيير التحليل المالي**، الجزء الأول، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1997.

21. وليد ناجي الحيالي، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي**، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009

22. وليد ناجي حيالي، أ.محمد عثمان البطمة، **التحليل المالي**، مكتبة الفلاحة للنشر والتوزيع، الأردن، 1996.

❖ **المذكرات:**

23. صايم محمد، **تقدير مخاطرة القرض بطريقة التنقيط**، مذكرة تخرج ليسانس، مدرسة العليا للتجارة، 2005.

24. رامي ليلى، عمروش رزيقة، **التمويل البنكي للمشاريع الاستثمارية**، مذكرة تخرج لىسانس دفعة 2001.

25. رامي هاشم، **التحليل المالي ودوره في منح القرار الائتماني في المصارف التجارية العاملة في فلسطين**، مذكرة لنيل درجة الماجستير في تخصص التخطيط المالي، مارس 2006.

26. شريط رشيدة، **فعالية التحليل المالي على منح القروض**، مذكرة لنيل شهادة ليسانس، تخصص مالية، دفعة2005-2004 ، المركز الجامعي بالمدية.

❖ **قوانين ومراسيم:**

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية /العدد19 ، 28 ربيع الأول1430 هـــ، الموافق لـــ 25 مارس 2009.

❖ **ملتقيات وندوات:**

1. شعيب شنوف، **الممكن وغير ممكن في معايير محاسبة دولية الإشكاليات والتحديات**، الملتقى الدولي بالوادي 18-17 جانفي 2010، 13-14.

2. مفتاح صلاح، رحال فاطمة، مداخلة بعنوان: **تأثير مقررات لجنة بازل III على النظام المصرفي الاسلامي**، مداخلة ضمن المؤتمر العالمي التاسع للإقصاء والتمويل الإسلامي: النمو والعدالة والاستقرار من منظور اسلامي ايام من 09-10 سبتمبر 2013، اسطنبول، تركيا

3. نادية بلورغي، فاطمة رحال، **واقع وآفاق تطبيق البنوك الإسلامية لمقررات بازل 3**، مصرف الراجحي الإسلامي، مجلة الاقتصاد، الإسلامي العالمية، العدد فبراير

2015، ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.

❖ **المجلات:**

1. سليمان ناصر، **النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل**، كلية العلوم الاقتصادية والحقوق، جامعة ورقلة، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد السادس.

❖ **المحاضرات:**

1. بن بلقاسم صفيان، محاضرات في التسيير المالي، السنة الثالثة محاسبة، 2000-2001.
2. لود اللوس، محاضرات في التسيير المالي، السنة الثالثة، 2000-2001

المراجع باللغة الفرنسية:

1. A.planchon, **introduction a l'analyse financière**, édition foucher, paris 1999.
2. E.cohen, **analyse financière**, paris, economica1990.
3. Farouk bou yakoub, **l'entreprise et le financement bancaire**, casbah édition, alger, 2003.
4. J.F.Faye, **comment gérer les risques financières techniques**, documentation Lavoisier, paris, 1993.
5. J.Pjobard et G.depallens, **gestion financière de l'entreprise**, édition sirey 1997.
6. Mauchan Eric, **analyse bancaire de l'entreprise et économie**, Paris, 2001.
7. M. Mathieu, **l'exploitant bancaire et le risque crédit**, la revue banque, paris, 1995.
8. N. Van prag, **crédit management et crédit scoring**, economica, paris, 1995.
9. Patrik vizanova, **gestion financière**, paris, 8édition, 1992.

10. R.E Bready et S.C Meyers, **principe de gestion financière des entrepris**, Mc graw hill édition, paris 1997.
11. S.de coussergues, **gestion de la banque**, dunod, paris 1996.
12. S.de coussergues**, la banque : structure, marché, gestion**, édition dalloz, paris 1996.

الملاحـــــق

السنة المالية 2017/13/31

الأصول المالية	اجمالي 2017	امتلاك 2017	الصافي 2017
أصول غير جارية			
فارق الاقتناء			
التثبيتات المعنوية			
التثبيتات العينية			
الاراضي			
المباني			
تثبيتات عينية اخرى	7.732.500,00	5.539.222,00	2.193.278,00
تثبيتات في شكل امتياز			
تثبيتات الجاري انجازها	2.057.600,00	1.406.027,00	651.573,00
تثبيتات مالية			
السندات الموضوعة موضع المعادلة			
مساهمات أخرى والحسابات الدائنة الملحقة			
سندات الأخرى المثبتة			
قروض واصول المالية الاخرى غير جارية			
ضرائب الأصول المؤجلة			
موضوع الأصول غير الجارية	9.790.100,00	6.945.249,00	2.844.851,00
الأصول الجارية			
مخزونات ومنتجات قيد الصنع	6.428.570,00		6.428.570,00

حسابات دائنة–استخدامات مماثلة	781.521,00		781.521,00
الزبائن	4.088.708,00		4.088.708,00
مدينون اخرون			
ضرائب وما يماثلها			
حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة	620.034,00		620.034,00
موجودات وما يماثلها			
توظيفات واصول مالية جارية			
خزينة الاموال	1.570.122,00		1.570.122,00
مجموع الأصول الجارية	13.844.964,00		13.844.964,00
مجموع العام للأصول	23.279.064,00	6.945.249,00	16.333.815,00

ميزانية الخصوم

السنة المالية المقفلة في 2017/12/31

الخصوم	الصافي 2017
رؤوس الأموال الخاصة	
رأس المال الصادر	571.369,00
رأس المال غير مطلوب	
علاوات واحتياطات	
فرق وإعادة التقييم	5.756.400,00
فارق المعادلة	
النتيجة الصافية (النتيجة الصافية حصة المجمع)	426.027,00
رؤوس أموال خاصة–ترحيل من جديد	8.268.768,00

حصة الشركة المدمجة	
حصة ذوي الاقلية	
المجموع	15.022.564,00
الخصوم غير الجارية	
قروض وديون مالية	
الضرائب (المؤجلة والمرصود لها)	
الديون الأخرى غير الجارية	
المؤونات والمنتوجات المدرجة في حسابات سلفا	
المجموع	
الخصوم الجارية	
الموردون والحسابات الملحقة	
الضرائب	1.311.251,00
الديون الاخرى	
خزينة الخصوم	
مجموع الخصوم الجارية	1.311.251,00
المجموع العام للخصوم	16.333.815,00

جدول حسابات التسيير والنتائج
السنة المالية المقفلة في 2017/12/31

البيان	2017	
	مدين	دائن
مبيعات من البضائع		42.201.774,00
منتجات مصنعة		
تقديم خدمات		
مبيعات الاشغال		
التخفيضات والتنزيلات والمحسومات الممنوحة		
رقم الاعمال الصافي للتنزيلات والمحسومات الممنوحة		42.201.744,00
انتاج المخزن والمنتقص من المخزون		
الإنتاج المثبت		
اعانات الاستغلال		
انتاج السنة المالية		42.201.744,00
مشتريات البضائع المبيعة		
المواد الأولية		
التموينات الاخرى		
تغيرات المخزونات		
مشتريات الدراسات والخدمات المؤدات		
استهلاكات اخرى		
التخفيضات والتنزيلات المحسومة المتحصل عليها من المشتريات		
التقاول العام		
الايجارات		

صيانة وتصليحات والرعاية		
أقساط التأمينات		
العاملون الخارجيون عن المؤسسة		
أجور الوسطاء والأتعاب	20.000,00	
اشهار		
التنقلات والمهمات والاستقبالات		
خدمات اخرى		
التخفيضات والتنزيلات والمحسومات المتحصل عليها عن الخدمات الخارجية الاخرى		
استهلاك السنة المالية	39.702.127,00	
القيمة المضافة للاستغلال (1-2)		2.499.647,00
أعباء المستخدمين		
الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة	713.324,00	
اجمالي فائض الاستغلال		1.713.323,00
منتوجات العملياتية اخرى		
أعباء عملياتية اخرى		
المخصصات للاهتلاك	1.360.296,00	
مؤونات		
خسائر القيمة		
استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات		
النتيجة العملياتية		426.027,00
المنتوجات المالية		
الأعباء المالية		

النتيجة المالية		
النتيجة العادية		426.027,00
العناصر غير العادية (منتوجات)		
العناصر غير العادية (المصارف)		
النتيجة غير العادية		
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج		
الضرائب المؤجلة (التغيرات) عن النتائج		
النتيجة الصافية للنشاط		426.027,00

IMPRIMÉ DESTINÉE A L'ADMINISTRATION

N°68/2020

BOUGHRARA ALI. & ALIM- GENERALE DE NOURRITURE HUMAIN. CITE AFAK - AIN FAKROUN.	N.I.S : N.I.F : Article :	1955 0425 02147 38. 0000 0000 00000 00. 0425 08421 21.

BILAN FISCAL (PASSIF)

EXERCICE CLOS LE: 31-12-2019

P A S S I F

LIBELLE des comptes	2019 Nets (En Dinars)	2018 Nets (En Dinars)
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	571.369,00	571.369,00
Capital non appelé	-	-
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)	-	-
Écarts de réévaluation	5.756.400,00	5.756.400,00
Écarts d'équivalence (1)	-	-
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	1.297.991,00	1.031.864,00
Autres capitaux propres - Report à nouveau	9.408.294,00	8.626.489,00
Part de la société consolidant (1)	-	-
Part des minoritaires (1)	-	-
T O T A L I	17.034.054,00	15.986.122,00
PASSIF NON COURANTS		
Emprunts et dettes financières	-	-
Impôts (différés et provisionnés)	-	-
Autres dettes non courantes	-	-
Provisions et produits constatés d'avances	-	-
T O T A L II	-	-
PASSIF COURANTS		
Fournisseurs et comptes rattachés	8.578.000,00	-
Impôts	1.444.080,00	1.052.718,00
Autres dettes	63.000,00	94.500,00
Trésorerie Passif	-	-
T O T A L III	10.085.080,00	1.147.218,00
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)	27.119.134,00	17.133.340,00

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés.

BILAN FISCAL

~~[redacted]~~
~~C.GROS FRUIT & LEGUME &~~
~~BOUCHERIE & AUTRE~~
~~GENERALE DE NOURRITURE~~
~~HUMAIN~~
~~CHEMAH HEN FARROUN.~~

EXERCICE 2017

Identifiant Fiscal : 1955 0425 02147 38.

N°266/2018

71029 افريل

Article D'imposition : 0425 08421 21 [illegible]
OUM EL BOUAGHI.

DU : 01/01/2017
AU : 31/12/2017

A C T I F

LIBELLE des comptes	MONTANTS Bruts	AMORTISSEMENTS Provisions	CODE	MONTANTS Nets (En Dinars)
-Frais préliminaires	-	-	1	-
-Fonds de commerce Autres valeurs incorporelles	-	-	2	-
-Terrains	-	-	3	-
-Bâtiments	-	-	4	-
-Installations Coursiers	-	-	5	-
-Matériel et Outillage	-	-	6	-
-Matériel de transport	7.732.500,00	5.539.222,00	7	2.193.278,00
-Emballage récupérable	-	-	8	-
-Autres Equipement de production & d'exploitation	2.057.600,00	1.406.027,00	9	651.573,00
-Equipements sociaux	-	-	10	-
-Investissements en cours	-	-	11	-
Stocks	6.428.570,00	-	12	6.428.570,00
Créances d'investissements	-	-	13	-
Creances de Stocks	781.521,00	-	14	781.521,00
Créances sur Associés & sociétés apparentées	-	-	15	-
Clients	4.088.708,00	-	16	4.086.708,00
Autres Avances d'exploitation	620.043,00	-	17	620.043,00
Disponibilités	1.570.122,00	-	18	1.570.122,00
Comptes debiteurs du passif	-	-	19	-
TOTAL DES COMPTES DE L'ACTIF	23.279.064,00	6.945.249,00	23	16.333.815,00
RESULTAT (Perte de l'exercice)	-	-	24	-
TOTAL GENERAL DE L'ACTIF	23.279.064,00	6.945.249,00	25	16.333.815,00

P A S S I F

	CODE	MONTANTS
Fonds social	30	571.369,00
Réserve Légale	31	-
Réserve Obligatoire	32	-
Autres réserves	33	-
Plus-value de cession a réinvestir	34	-
Bénéfices a réinvestir (Taux réduit)	35	-
Plus value de réévaluation	36	5.756.400,00
Résultats en instance d'affectation	37	8.268.768,00
Provisions pour pertes et charges	38	-
Emprunts bancaires	39	-
Autres Emprunts	40	-
Comptes courants des associés	41	-
Fournisseurs	42	-
Impôts & taxes d'exp. dus ou détenus. pour compte	43	1.311.251,00
Avances bancaires	44	-
Autres dettes d'exploitation	45	-
Comptes créditeurs de l'actif	46	-
TOTAL DES COMPTES DU PASSIF	48	15.907.788,00
RESULTAT (Bénéfice de l'exercice)	49	426.027,00
TOTAL GENERAL DU PASSIF	50	16.333.815,00

TABLEAU DES COMPTES DE RESULTAT 2017

Article D'Imposition : 0425 08421 21

RUBRIQUES	CODE	DEBIT (En Dinars)	CODE	CREDIT (En Dinars)
ACTIVITES DE REVENTE EN L'ETAT		8102	29	
-Ventes de marchandises			51	42.201.774,00
-Marchandises vendues	52	39.682.127,00		
MARGE BRUTE (51-52)			53	2.519.647,00
ACTIVITES DE PRODUCTION ET DE PRESTATIONS DE SERVICE				
-Production vendue			54	-
-Prestations fournies			55	-
-Production de l'entreprise pour elle-même			56	-
-Transfert de charges de production			57	-
-Fluctuation de la production stockée	59		58	-
-Matières et fournitures consommées	60	-		
-Sous-traitance	61	-		
-Commissions-Courtages-Rémunér. diverses	62	20.000,00		
-Frets et transport	63	-		
-Loyers et charges locatives	64	-		
-Entretien , Réparation meubles et immeubles	65	-		
-Frais de PTT , Gaz , Électricité	66	-		
-Frais de réception	67	-		
-Publicité	68	-		
-Frais de déplacement	69	-		
-Autres services	70	-		
-VALEUR AJOUTEE (54 a 58-59 à 70-)	72	-	73	2.499.647,00
-Produits divers (Y compris Dividendes)			74	-
-Transfert de charges d'exploitation			75	-
-Frais de personnel	76	-		
-Taxe sur l'activité professionnelle	77	590.824,00		
-Versement forfaitaire	78	-		
-Autres impôts et taxes	79	122.500,00		
-Frais financiers	80	-		
-Frais divers (*)	81	-		
-Dotation aux amortissements	82	1.360.296,00		
-Dotation aux provisions	83	-		
RESULTAT D'EXPLOITATION (53 & 73 a 75 a 76 a 83)	84	-	85	426.027,00
Produits hors exploitation			86	-
Charges hors exploitation	87	-		
RESULTAT HORS EXPLOITATION (86-87)	88	-	89	-
RESULTAT COMPTABLE DE L'EXERCICE	90	-	91	426.027,00
A DEDUIRE : Part non imposable sur plus values cession	92	-		
Report déficitaire (Exercice .....)	93	-		
Autres déductions (*)	94	-		
A REINTEGRER : Amortissements non déductibles			95	-
Provisions non déductibles ou laissees			96	-
ans emploi pendant l'exercice.				
Autres charges non déductibles (*)			97	-
RESULTAT FISCAL DE L'EXERCICE 91 et 95 a 97 - 90 et 92 /94)	99	-	100	426.027,00

*) A détailler sur état annexe

IMPRIMÉ DESTINÉE A L'ADMINISTRATION

N° 268/2019 — 30

C/ GROS FRUIT & LUGUM & BOUCHERIE & ALIM- GENERALE DE NOURRITURE HUMAIN. CITE AFAK - AIN FAKROUN.	N.I.S : 1955 0425 021 89 38 N.I.F : 0000 0000 00000 00 9 Article : 0425 08421 21.

BILAN FISCAL (ACTIF)

EXERCICE CLOS LE: 31-12-2019

A C T I F

LIBELLE des comptes	2019 MONTANTS Bruts	2019 Amortissements Provisions et Pertes	2019 Nets	2018 Nets
			(En Dinars)	(En Dinars)
ACTIF NON COURANTS				
Ecart d'acquisition - Goodwill positif ou négatif	-	-	-	-
Immobilisations incorporelles	-	-	-	-
Immobilisations corporelles	-	-	-	-
Terrains	-	-	-	-
Bâtiments	-	-	-	-
Autres immobilisations corporelles	8.842.744,00	6.915.807,00	1.926.937,00	2.193.278,00
Immobilisations en concession	-	-	-	-
Immobilisations encours	2.057.600,00	1.611.787,00	445.813,00	651.573,00
Immobilisations financières	-	-	-	-
Titres mis en équivalence	-	-	-	-
Autres participations et créances rattachées	-	-	-	-
Autre titres immobilisés	-	-	-	-
Prêts et autres actifs financiers non courants	-	-	-	-
Impôts différés actif	-	-	-	-
TOTAL ACTIF NON COURANTS	10.900.344,00	8.527.594,00	2.372.750,00	2.844.851,00
ACTIF COURANTS				
Stocks et encours	-	-	-	6.428.570,00
Créances et emplois assimilés	781.521,00	-	781.521,00	781.521,00
Clients	9.577.793,00	-	9.577.793,00	4.088.708,00
Autres débiteurs	-		-	-
Impôts et assimilés	-		-	-
Autres créances et emplois assimilés	483.128,00		483.128,00	620.043,00
Disponibilités et assimilés		-	-	-
Placements et autres actifs financiers courants	-	-	-	-
Trésorerie	3.918.148,00	-	3.918.148,00	1.570.122,00
TOTAL ACTIF COURANTS	14.760.590,00		14.760.590,00	13.488.964,00
TOTAL GENERAL ACTIF	25.660.934,00	8.527.594,00	17.133.340,00	16.333.815,00

HAMADA MEKKI
COMMISSAIRE AUX COMPTES

IMPRIMÉ DESTINÉE A L'ADMINISTRATION

BOUGHRARA ALI. C/ GROS FRUIT & LUGUM & BOUCHERIE CITE AFAK - AIN FAKROUN.	N.I.S : N.I.F : Article :	1955 042 5 021 87 38 0000 0000 00000 00 0425 0842K 21.

BILAN FISCAL (PASSIF)

EXERCICE CLOS LE: 31-12-2018

P A S S I F

LIBELLE des comptes	2018 Nets (En Dinars)	2017 Nets (En Dinars)
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	571.369,00	571.369,00
Capital non appelé	-	-
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)	-	-
Ecarts de réévaluation	5.756.400,00	5.756.400,00
Ecarts d'équivalence (1)	-	-
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	1.031.864,00	426.027,00
Autres capitaux propres - Report à nouveau	8.626.489,00	8.268.768,00
Part de la société consolidant (1)	-	-
Part des minoritaires (1)	-	-
T O T A L I	15.986.122,00	15.022.564,00
PASSIF NON COURANTS		
Emprunts et dettes financières	-	-
Impôts (différés et provisionnés)	-	-
Autres dettes non courantes	-	-
Provisions et produits constatés d'avances	-	-
T O T A L II	-	-
PASSIF COURANTS		
Fournisseurs et comptes rattachés	-	-
Impôts	1.052.718,00	1.311.251,00
Autres dettes	94.500,00	-
Trésorerie Passif	-	-
T O T A L III	1.147.218,00	1.311.251,00
TOTAL GENERAL PASSIF (I + II + III)	17.133.340,00	16.333.815,00

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés.

HAMADA MEKKI
COMMISSAIRE AUX COMPTES

BOUGHERARA ALI.
CYGROS FRUIT & LUGUM & BOUCHERIE

N.I.F : 0000 0000 0000 00
Article : 0425 0842 1[illegible]

COMPTE DE RESULTAT

EXERCICE CLOS LE: 31-12-2018

RUBRIQUES		2018		2019	
		DEBIT (En Dinars)	CREDIT (En Dinars)	DEBIT (En Dinars)	CREDIT (En Dinars)
Ventes de marchandises		-	62.902.342,00	-	42.301.774,00
Production vendue	Produits fabriqués	-	-	-	-
	Prestations de serv	-	-	-	-
	Ventes de travaux	-	-	-	-
Rabais, remises, ristournes accordés		-	-	-	-
Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristourne		-	62.902.342,00	-	42.301.774,00
Productions stockée ou déstockée		-	-	-	-
Productions immobilisée		-	-	-	-
Subventions d'exploitation		-	-	-	-
I- Production de l'exercice		-	62.902.342,00	-	42.301.774,00
Achats de marchandises vendues		57.899.200,00	-	39.682.127,00	-
Matières premières		-	-	-	-
Autres approvisionnements		-	-	-	-
Variations de stocks		-	-	-	-
Achats d' études et de prestations de services		-	-	-	-
Autres consommations		-	-	-	-
Rabais, remises, ristournes obtenus sur achats		-	-	-	-
Services extérieurs	Sous-traitance générale	-	-	-	-
	Locations	-	-	-	-
	Entretien, réparations et maintenance	-	-	-	-
	Primes d'assurances	-	-	-	-
	Personnel extérieur à l'entreprise	-	-	-	-
	Rémunération d'intermédiaires et honorair.	20.000,00	-	20.000,00	-
	Publicité	-	-	-	-
	Déplacement, missions et réceptions	-	-	-	-
Autres services		-	-	-	-
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs		-	-	-	-
II - Consommations de l'exercice		57.919.200,00	-	39.702.127,00	-
III - Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)		-	4.983.142,00	-	2.599.647,00
Charges de personnel		1.360.800,00	-	-	-
Impôts et taxes et versements assimilés		1.008.133,00	-	713.324,00	-
IV- Excédent brut d'exploitation		-	2.614.209,00	-	1.786.323,00
Autres produits opérationnels		-	-	-	-
Autres charges opérationnels		-	-	-	-
Dotations aux amortissements		1.582.345,00	-	1.360.296,00	-
Provision		-	-	-	-
Pertes de valeur		-	-	-	-
Reprise sur pertes de valeur et provisions		-	-	-	-
V - Résultat opérationnel		-	1.031.864,00	-	426.027,00
Produits financières		-	-	-	-
Charges financières		-	-	-	-
VI - Résultat financier		-	-	-	-
VII - Résultat ordinaire (V - VI)		-	1.031.864,00	-	426.027,00
Eléments extraordinaires (Produits)		-	-	-	-
Eléments extraordinaires (Charges)		-	-	-	-
VIII - Résultat extraordinaire		-	-	-	-
Impôts exigibles sur résultats		-	-	-	-
Impôts différés (variations) sur résultats		-	-	-	-
IX - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		-	1.031.864,00	-	426.027,00

HAMADA MENAD
CHARGE DE LA COMMISSARIAT AUX COMPTES
N° 138 D 3 Khro

IMPRIMÉ DESTINÉE A L'ADMINISTRATION

N° 68/2020

C/ GROS FRUIT & LUGUM & BOUCHERIE & ALIM- GENERALE DE NOURRITURE HUMAIN. CITE AFAK - AIN FAKROUN.	N.I.S : 1955 0425 02147 38. N.I.F : 0000 0000 00000 00. Article : 0425 08421 21.

BILAN FISCAL (ACTIF)

EXERCICE CLOS LE: 31-12-2019

A C T I F

LIBELLE des comptes	2019 MONTANTS Bruts	2019 Amortissements Provisions et Pertes	2018 Nets	2018 Nets
			(En Dinars)	(En Dinars)
ACTIF NON COURANTS				
Ecart d'acquisition - Goodwill positif ou négatif	-	-	-	-
Immobilisations incorporelles	-	-	-	-
Immobilisations corporelles	-	-	-	-
Terrains	-	-	-	-
Bâtiments	-	-	-	-
Autres immobilisations corporelles	8.842.744,00	8.292.392,00	550.352,00	1.926.937,00
Immobilisations en concession	-	-	-	-
Immobilisations encours	2.057.600,00	1.817.547,00	240.053,00	445.813,00
Immobilisations financières	-	-	-	-
Titres mis en équivalence	-	-	-	-
Autres participations et créances rattachées	-	-	-	-
Autre titres immobilisés	-	-	-	-
Prêts et autres actifs financiers non courants	-	-	-	-
Impôts différés actif	-	-	-	-
TOTAL ACTIF NON COURANTS	10.900.344,00	10.109.939,00	790.405,00	2.372.750,00
ACTIF COURANTS				
Stocks et encours	-	-	-	-
Créances et emplois assimilés	781.521,00	-	781.521,00	781.521,00
Clients	22.303.265,00	-	22.303.265,00	9.577.793,00
Autres débiteurs	-	-	-	-
Impôts et assimilés	-	-	-	-
Autres créances et emplois assimilés	265.178,00	-	265.178,00	483.128,00
Disponibilités et assimilés	-	-	-	-
Placements et autres actifs financiers courants	-	-	-	-
Trésorerie	2.978.765,00	-	2.978.765,00	3.918.148,00
TOTAL ACTIF COURANTS	26.328.729,00	-	26.328.729,00	14.760.590,00
TOTAL GENERAL ACTIF	37.229.073,00	10.109.939,00	27.119.134,00	17.133.340,00

BOUGHRARA ALI
& ALIM- GENERALE DE NOURRITURE HUMAIN.

N.I.F : 0000 0000 00000 00
Article : 0425 08421 21

N° 66/020

COMPTE DE RÉSULTAT

EXERCICE CLOS LE: 31-12-2019

RUBRIQUES		2019		2018	
		DEBIT (En Dinars)	CREDIT (En Dinars)	DEBIT (En Dinars)	CREDIT (En Dinars)
Ventes de marchandises		-	83.003.858,00	-	62.902.342,00
Production vendue	Produits fabriqués	-	-	-	-
	Prestations de serv	-	-	-	-
	Ventes de travaux	-	-	-	-
Rabais, remises, ristournes accordés		-	-	-	-
Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristourne		-	83.003.858,00	-	62.902.342,00
Productions stockée ou déstockée		-	-	-	-
Productions immobilisée		-	-	-	-
Subventions d'exploitation		-	-	-	-
I - Production de l'exercice		-	83.003.858,00	-	62.902.342,00
Achats de marchandises vendues		77.239.700,00	-	57.899.200,00	-
Matières premières		-	-	-	-
Autres approvisionnements		-	-	-	-
Variations de stocks		-	-	-	-
Achats d' études et de prestations de services		-	-	-	-
Autres consommations		-	-	-	-
Rabais, remises, ristournes obtenus sur achats		-	-	-	-
Services extérieurs	Sous-traitance générale	-	-	-	-
	Locations	-	-	-	-
	Entretien, réparations et maintenance	-	-	-	-
	Primes d'assurances	-	-	-	-
	Personnel extérieur à l'entreprise	-	-	-	-
	Rémunération d'intermédiaires et honorair	20.000,00	-	20.000,00	-
	Publicité	-	-	-	-
	Déplacement, missions et réceptions	-	-	-	-
Autres services		504.000,00	-	-	-
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs		-	-	-	-
II - Consommations de l'exercice		77.763.700,00	-	57.919.200,00	-
III - Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)		-	5.240.158,00	-	4.983.142,00
Charges de personnel		1.058.400,00	-	1.360.800,00	-
Impôts et taxes et versements assimilés		1.301.422,00	-	1.008.133,00	-
IV - Excédent brut d'exploitation		-	2.880.336,00	-	2.614.209,00
Autres produits opérationnels		-	-	-	-
Autres charges opérationnels		-	-	-	-
Dotations aux amortissements		1.582.345,00	-	1.582.345,00	-
Provision		-	-	-	-
Pertes de valeur		-	-	-	-
Reprise sur pertes de valeur et provisions		-	-	-	-
V - Résultat opérationnel		-	1.297.991,00	-	1.031.864,00
Produits financières		-	-	-	-
Charges financières		-	-	-	-
VI - Résultat financier		-	-	-	-
VII - Résultat ordinaire (V + VI)		-	1.297.991,00	-	1.031.864,00
Eléments extraordinaires (Produits)		-	-	-	-
Eléments extraordinaires (Charges)		-	-	-	-
VIII - Résultat extraordinaire		-	-	-	-
Impôts exigibles sur résultats		-	-	-	-
Impôts différés (variations) sur résultats		-	-	-	-
IX - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		-	1.297.991,00	-	1.031.864,00